جامعـــة قاصـدي مربـــاح – ورقـــلـة–

كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السياسيـــة

قسم العلوم السياسيـــــــة

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

دور العمـــل الجمعوي فـــي تمكيـــــن المرأة

(دراسة حالة عينة من جمعيات ولاية ورقلة)

*إعداد الطالبة: خيرة قاسي * إشراف الأستاذ: سالمة الامام.

أعضـاء لجنـــــة المناقشـــة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
أ. د.شليغم غنيـــة	أستاذ محاضر أ	رئيسا
أ.د.سالمـــة الإمـــام.	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
أ.د.بـــــارة سمير	أستاذ محاضر أ	مناقشا

قيمت وأجيزت في: 2021/06/15

شكر وتقدير

بداية الحمد لله الذي لولا توفيقه وعونه لما تم هذا العمل.
والحمد لله والشكر والفضل أولا وقبل كل شيء لله سبحانه وتعالى الذي عليه توكلنا واستندنا وكان حسبنا وهو رب العرش العظيم.
كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الفاضلة "**سالمة الإمام**" على شرف قبولها تأطير هذا العمل، والتي لن أنسى فضلها،وعلى كل الجهود والنصائح التي قدمتها لي لإتمام هذا العمل
كما أتقدم بالشكر لكل الأساتذة الأفاضل الذين لم يبخلوا علينا بالمساعدة.
كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى كل أعضاء الجمعيات خاصة جمعية صناع الحياة وصناعة النجاح على المساعدة لي.
وكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

الطالبة: خيرة قاسي

الإهـــــــــداء

أهدي هذا البحث إلى أغلى وأجمل نعمة في الوجود وهبني الله إياها، إلى من

زينت حياتي وغرست لدي حب التفوق، "**أمـــــي الغالية**"،إلى أعظم وأعز رجل في الكون "**أبـــي العزيز**"،إلى أغلى ما املك ...إلى سندي في الحياة،إلى من كان عونا لي في الحلو والمر، إلى الذي لم يقصر وتحمل التعب معـي...إلى تاج راسي، **زوجي العزيز"مصطفـى"**

إلى قـرة عيني أولادي * **أدم – محمد براء-**

إلى الشموع التي تنير ظلمة حياتي، إلى من عرفت معهم معنى الحياة إخوتي الأعزاء إلى أولادهم الكتاكيت **إبراهيم الخليل، أمينة يقين،محمد انس، عبد المؤمن،رزان، أكرم ، سيدرا ،فاطمة الزهراء.**

إلى التي لم تنجبها أمي لكنها ولدت من رحم الأيام والمواقف***جمعة***

إلى روح فقيدتي السيدة المديرة *فريجات أمال *رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه الـتي كانت سندا لي في هـذا العمل.

وإلى جميع طلبة دفعتي الثانية ماستر قسم العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية 2020-2021 أتمنى لكم جميعا دوام النجاح و التألق.

إلى كل من ساعدنا ووقف إلى جانبنا

لكم خاص الامتنان و العرفان.

خيرة قاسي

ملخص الدراســــــة باللغة العربية.

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع دور العمل الجمعوي في تمكين المرأة، دراسة حالة على عينة من جمعيات ولاية ورقلة.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الدور الحقيقي للجمعيات ومدى مساهمتها في تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، من أهم المجالات الحياتية.

وقد تم الاعتماد في الدراسة على منهج دراسة الحالة من خلال دراسة عينة تتكون من ثلاث جمعيات تنشط على مستوى ولاية ورقلة ، و قد تم استخدام المقابلة و الاستبيان كأداة للدراسة أين تم إجراء المقابلة مع رئيسات الجمعيات و توزيع 64 استمارة على عينة قصدية من المشاركات في هذه الجمعيات محل الدراسة.

و من **نتائج الدراسة** التي خلصت إليها هذه الدراسة هي:

-تساهم الجمعيات الولائية بشكل مقبول ببرامج وأنشطة اجتماعية واقتصادية وسياسية من اجل تمكين المرأة في ولاية ورقلة.

-كلما تضاعفت المعوقات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والإعلامية عرقلت من تحقيق تمكين المرأة محليا.

الكلمات المفتاحية : العمل الجمعوي – الجمعيات – تمكين المرأة –التمكين الاجتماعي–التمكين السياسي–التمكين الاقتصادي.

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية.

Abstract:

This study deals with the issue of the role of association work in empowering women by studying the case of a sample of two associations in the wilaya of Ouargla.

as this study aims to try to identify the real role of associations and the extent of their contribution to empowering women economically, socially and politically, as they are one of the most important means used at the present time.

And in this study I relied on a case study approach by studying a sample consisting of two associations operating at the state of Ouargla. The interview tool and the questionnaire were used as a study tool.

Where was the interview with the heads of the association conducted and a questionnaire distributed to those involved in these societies under study.

Our findings shoz:

-The wilaya associations contribute to social,econo;ic and activities in order to empower women in the wilaya of Ouargla.

-the more social,economic and political obstacles multiplied,hampering the women's empowerment locally.

Keywords: work associative–Associations– women's Empowerment– politicql Empowerment– Sociql Empowerment –Economic Empowerment.

مقدمة

تعد المرأة بدورها و مكانتها في المجتمع من أهم المسائل التي ناقشتها المجتمعات منذ القدم، ولا تزال تطرح حتى في وقتنا الراهن وذلك في صيغ حديثة متجددة تتناسب ومتطلبات العصر الحديث ، حتى أصبح البحث في قضايا المرأة و محل اهتمام الباحثين والخبراء في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بالإضافة إلى المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير حكومية بحيث أصبحت جزء فعالا ومؤثرا في حياة المرأة وتطورها مما يساهم في ترقية المجتمعات، و في إطار الاهتمام العالمي المنبثق من التأكيد على البعد الاجتماعي وتصاعد الاهتمام بتنمية المرأة من خلال مناهج منظمة ومخططة وأصبح وضع المرأة في أي مجتمع يعتبر مقياسا لمدى نمو المجتمع ، كما أصبح تقدم أي مجتمع مرتبط بمدى تقدم المرأة و قدرتها على المشاركة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتعتبر المنظمات الجمعوية أداة أساسية لمساعدة المرأة على اكتساب المزيد من التفاعل والاندماج في قضايا المجتمع المختلفة لما تتميز به من صفات ايجابية كالحرية و فعالية التنظيم والتنسيق والعمل الجماعي ..... مما يعزز من مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، لما تتمتع به من مهارات و قدرات في إطار العمل الجماعي.

وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما ملحوظا بتفعيل دور الجمعيات لقضايا المرأة من خلال حرصها على تمكينها لحقوقها وتوعيتها في مسئولياتها حيث يعد تمكين المرأة احد المؤشرات التي يقاس بها تقدم الأمم ونهوضها ، ويعتبر احد المهام الكبرى لبناء التنمية الشاملة و تحرير طاقاتها في إطار العدل و المساواة و الإنصاف و هذا ما جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2003، فقد أصبح الاستثمار في قدرات المرأة وتمكينها من أكثر السبل ضمانا للمساهمة في مواجهة مشكلاتها ، وتوسيع مجال المشاركة في الحكم وتعزيز فرص الإنصاف ورسم السياسات ، وتوفير القيادة الكفؤة ،لاسيما أن المجالات المشتركة بين العمل الجمعوي و النشاط الاجتماعي و الاقتصادي يتمثل في كونه فرصة بديلة للمشاركة والتغيير ورفع الوعي كل المجالات و قضايا تمكين المرأة خاصة.

<u>أهمية الموضـــوع</u>: تبرز أهمية الدراسة في معالجة قضية حديثة من قضايا الساعة تتمثل في تمكين المرأة من خلال عملها الجمعوي كأحد أهم المفاهيم المستحدثة التي يتم تداولها وتوظيفها بكثرة في العديد من مجالات الحقول المعرفية و المحافل الدولية .

فهو موضوع شغل بال صناع القرار وهو يشكل جزء من الخطابات الرسمية للنخب السياسية في معظم دول العالم و الجزائر خاصة.

كما أن الموضوع يمس عنصرا مهما في المجتمع و هو المرأة التي تمثل أكثر نصف المجتمع.

- ✓ **<u>أهداف الموضوع</u>:** تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من المقاصد الأساسية نذكر منها:

1- دراسة العمل الجمعوي ، وتمكين المرأة بصفة عامة وذلك بالتطرق الى مفهومه خصائصه أهميته ، أهدافه ،نشأته ، معوقاته.

2- البحث في الأطر القانونية لنشاط و نشأة العمل الجمعوي في الجزائر.

3- البحث في موضوع العمل الجمعوي و مدى ارتباطه بتمكين المرأة على مستوى الولاية من خلال دراسة حالة لعدد من جمعيات الولاية

4- محاولة البحث في الواقع الميداني لدور الجمعيات بولاية ورقلة بالمساهمة في عملية تمكين المرأة في كل مجالاته.

6- معرفة تحديات و آفاق العمل الجمعوي لتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

- ✓ **<u>أسباب اختيار الموضوع</u>:** تعود أسباب اختيار هذا الموضوع لصنفين من الاعتبارات:

أ -الأسباب الموضوعية:

- الأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع التمكين للمرأة باعتباره احد أهم الرهانات الأساسية لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان و أصبح مقياس يقاس به تقدم الدول و تخلفها.
- حرص المرأة المتزايد على المساهمة في الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية

ب- الأسباب الذاتية:

- فضول علمي لتناول قضايا المرأة وكل ما يتعلق باهتماماتها ، والرغبة في دراستها بشكل أكاديمي.
- الرغبة في معالجة تمكين المرأة في ولاية ورقلة.

- ✓ **<u>الدراسات السابقة</u> :** من خلال الدراسة والبحث والاطلاع على الموضوع نرصد بعض الدراسات التي بحثت في هذا الموضوع عربيا مع قلتها في الجزائر و منها:

1-دراسة الهادي حامد 2003 بعنوان المرأة و الجمعيات الأهلية بين التهميش و التمكين، "دراسة ميدانية في قرية الغار بالشرقية ، حيث استهدفت الدراسة وصف واقع المرأة في قرية الغار والكشف عن خصائصها الأولية ، وواقعها الاقتصادي ، ووصف دورها في المشاركة السياسية

وكذا و عيها الاجتماعي و النوعي ،و في سبيل تحقيق أهداف الدراسة تم سحب عينة عشوائية منتظمة بنسبة 8 بالمائة من مجتمع الدراسة بموجب 152 مفردة اختيرت بطريقة عشوائية منتظمة. وخلصت لنتائج أن المؤسسات الأهلية أسهمت بدور كبير في تهميش المرأة في مجتمع الدراسة وخاصة من ناحية الأعمال التطوعية ، وقد همشت هذه المؤسسات المرأة و لم تمكنها إلا في بعض الجوانب الاقتصادية من خلال المساعدات و المنح التي تقدمها ، وقد أبدت العينة وعيا حقيقيا بالقضية الأساسية وهي تمكين المرأة من الجمعيات الأهلية ، وأبدين استعدادهن وتطلعاتهن إلى ذلك.[1]

2-دراسة نشوى توفيق 2004 بعنوان تمكين المرأة و دورها في عملية التنمية "دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة ، وقد استهدفت الدراسة إلى التعرف على أبعاد التمكين الكيفي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة العاملة باجر في القطاع الرسمي ، والتعرف على العلاقة بين بعض المتغيرات كالدخل و سنوات الخبرة وبين مقاييس التمكين المهني والاقتصادي والاجتماعي لدى المرأة العاملة ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة بلغ حجمها 315 مفردة موزعة على ثلاث فئات في الإدارة، وقد تم اختيار العينة بطريقة عمدية من النساء العاملات في القطاع الحكومي، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن المرأة العاملة حققت على مستوى التمكين الاقتصادي على مؤشر اتخاذ القرارات تمكينا في اتخاذ القرارات الاقتصادية لأسرتها، والاستقلال في بعض القرارات والتخطيط والمشاركة في اتخاذ قرارات الأسرة المادية.

أما على مستوى التمكين الاجتماعي فلم تحقق المرأة العاملة في عينة الدراسة تمكينا على مؤشر العضوية في المنظمات و أنشطة الجمعيات [2].

3-دراسة هبة احمد 2004 بعنوان دور المنظمات غير حكومية في تمكين المرأة المعيلة ،حيث استهدفت الدراسة بصفة رئيسية اختيار فاعلية إستراتيجية التمكين في تفعيل دور المنظمات غير الحكومية مع المرأة المعيلة، وقد تم إجراء الدراسة على جمعية تنمية المجتمع بالإعلام ، وقد استخدمت الدراسة المنهج التجريبي باستخدام القياس القبلي والبعدي التتبعي باستخدام نموذج لمجموعة واحدة من أفراد المجتمع ، وبلغ حجم العينة عدد 9 من أعضاء مجلس الإدارة جمعية [3]تنمية المجتمع ،وعدد 30 سيدة معيلة، وقد تم استخدام استمارة استبيان لأعضاء مجلس الإدارة و تحليل المحتوى وأوضحت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور المنظمات غير الحكومية وتمكين المرأة المعيلة.

---

[1] الهادي حامد،**ا"**لمرأة والجمعيات الأهلية بين التهميش والتمكين:دراسة ميدانية في قرية الغار بالشرقية،العولمة وقضايا المرأة والعمل" ،مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،كلية الآداب،جامعة القاهرة،2003.

[2] نشوى توفيق،**تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية:دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة**رسالة ماجستير ،كلية الاداب،جامعة عين شمس،القاهرة ،2004.

[3] هبة احمد، **دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المعيلة**،رسالة دكتوراه،كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة الفيوم،2004.

4- دراسة السمالوطـي إقبال 2007عنوان دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة ،بحيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع دور الجمعيات الأهلية في مصر اتجاه تمكين المرأة من حيث حجم الجمعيات الأهلية وحجم مشاركة المرأة فيها ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و كانت أداة الدراسة الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى:

- ضعف دور الجمعيات الأهلية في دعم و تمكين المرأة و مشاركتها.
- قلة الاهتمام بتنظيم البرامج والخدمات التي تستهدف المرأة اجتماعيا و سياسيا.[1]

5- دراسة الطالب عبد الله بوصنبورة 2009/2008بعنوان الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ، و تهدف هذه الدراسة للإجابة علـــى التساؤل الرئيسي: ما هو دور الحركة الجمعوية في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ؟ واندرجت الدراسة في إطار الدراسات الوصفية مع استخدام المنهج المسحي واستخدم عدة أدوات بحثية هـي الاستمارة والمقابلة والملاحظة ، وخلصت النتائج أن البرامج والأنشطة التي تقدمها الحركة الجمعوية الشبانية لا تعبر عـن الانشغالات الفعليـة لفئـــة الشباب ولا تلبي الاحتياجات الحقيقية لهم ولا تغطي سوى جزء بسيط من هذه الاحتياجات وهي الترفيهية فقط[2]

6- دراسة عبد الجواد سلوى 2009بعنوان استخدام إستراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة الفلسطينية على مواجهة مشاكلها ،وهدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الجمعيات في مواجهة مشكلات المرأة المعيلة من خلال استراتيجيات التمكين و الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الإستراتيجية و مساعدة المرأة على مواجهة مشاكلها .واستخدمت في الدراسة المنهج التجريبي للتجربة القبلية و البعدية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في القياس القبلي و البعدي ،أي نجاح برنامج التدخل المهني باستخدام إستراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية.[3]

7-دراسة عفيفي احمد جابر2009 حسن خليل بعنوان تقويم أداء الجمعيات الأهلية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية،حيث هدفت الدراسة إلى تحديد كفاءة الخدمات التي تقدمها

---

[1] السمالوطي اقبال الامير،"النساء المعيلات للاسر المشكلات والحلول".مجلة القاهرة للخدمة اللاجتماعية ،الجزء الأول العدد15،القاهرة،ص2007.

[2] عبد الله بوصنبورة،**الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب**. أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية،جامعة قالمة،2010-2011.

[3] عبد الجواد سلوى،"استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة الفلسطينية على مواجهة مشاكلها".مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية،كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة حلوان،مصر،2009.

الجمعيات الأهلية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من وجهة نظر أعضاء مجلس إدارة الجمعيات ، وتحديد فاعلية الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من وجهة نظر المستفيدين من الجمعية، و التعرف على الصعوبات التي تحد من كفاءة و فاعلية الخدمات التي تقدمها الجمعية في مجال التمكين الاقتصادي ،و قد استخدمت الدراسة المنهج المسحي الاجتماعي بالعينة التي بلغ حجمها 380 مبحوثة ،مستخدمة استمارة استبانة للمرأة الريفية المستفيدة من خدمات الجمعية.

و أظهرت نتائج الدراسة أن المرأة التي تحصل على مشروع صغير من الجمعية بنسبة 84بالمئة من العينة ، و فيما يتعلق بكفاءة الخدمات التي تقدمها الجمعية في مجال تمكين المرأة اقتصاديا تضمن عدة مؤشرات من أهمها:

-مدى قدرة الجمعية على تحقيق أهدافها.

-مدى قدرة الجمعية على تنظيم أعمالها الداخلية.

-مدى قدرة الجمعية على توفير مواردها المادية و البشرية.[1]

وتختلف دراستنا عـــــن سابقاتها فيما يلـــــي:

-شمولية الموضوع حيث سيتم التطرق لدور العمل الجمعوي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وكيف يساهم في تحقيق تمكين المرأة ضمن هذه المجالات .

-الإسقاط المحلي للموضوع ،وذلك بمحاولة كشف ذلك على مستوى ولاية ورقلة بأخذ عينة من ابرز الجمعيات الناشطة في هذا المجال.

✓ إشكالية البحث:

لقد شهد المجتمع الجزائري بروز عدد كبير من الجمعيات الوطنية و المحلية بعد الانفتاح السياسي و السماح بظهور فضاء جمعوي، و ذلك تعبيرا عن إرادة الكثير من أفراد المجتمع و خاصة المرأة للمشاركة في الاهتمامات العامة التي تشغله ،ورفع تحدي المساهمة في عملية تمكين المرأة في كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال انضمامها لهذه الجمعيات، و منه نتساءل :

ما هو دور العمل الجمعوي في تحقيق تمكين المرأة في ولاية ورقلة ؟

و للإجابة على إشكالية الدراسة لابد من الإجابة على **الأسئلة الفرعية** المندرجة ضمنها و هي كالتالي:

[1] عفيفي احمد جابر،**تقويم اداء الجمعيات الاهلية في مجال التمكين الاقتصادي للمراة الريفية**رسالة ماجستير،كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة حلوان،2009.

1–ما هو التأصيل النظري للعمل الجمعـــوي و تمكين المرأة ؟

2–ما طبيعة الأنشطة و البرامج التي تقدمها الجمعيات الولاية لولاية ورقلة من اجل تمكين المرأة اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيـــا؟

3–ماهي أهم الصعوبات و التحديات التي تواجه هذه الجمعيات فـــي تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا و اجتماعيا بالولايـــــــــة؟

***حدود الإشكاليـــة:** يمكن استخلاص حدود الدراسة الحاليـــة فـــي النقاط التاليـــة:

1–**الحدود الموضوعية** : الدراسة ستخص الخوض في متغيرين:المتغير المستقل وهو الجمعيات والمتغير التابع وهو تمكين المرأة،مع الحرص على تغطية هذا الأخير في الكشف عن دوره في مجالاته الثلاث:الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، وقد تم شمول هذه المجالات الثلاث نظرا لقلة نشاط الجمعيات في الولاية لكل نشاط لوحده.

2– **الحدود الزمنية**: تمت الدراســـة أبعادها النظرية و الميدانية من تاريخ مارس 2021 إلى غاية جوان2021.

3–**الحدود المكانية**: تمت الدراسة على مستوى ولاية ورقلة و ذلك باختيار ثلاثة جمعيات كنموذج للدراسة ،وهي جمعيات ذات طابع اجتماعي تنشط على مستوى الولاية و أخرى على مستوى الوطن،من خلال مكاتبها و فروعها(كجمعية صناع الحياة و صناعة النجاح،جمعية ترقية المرأة و المجتمع ، جمعية الإرشاد و الإصلاح الجزائرية).

- ✓ **<u>فرضيات الدراسة</u>**: تنطلق الدراسة من بعض الفرضيات التي سنعمل على فحصها و مناقشتها للتحقق من صحتها أو عم صحتها،وقد نصت الفرضية الرئيسية

"يساهم العمل الجمعوي في ولاية ورقلـــة بشكل مقبول" من خلال العينة المأخوذة ، في تمكين المرأة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.

وتندرج ضمنها فرضيات فرعية هي الأتي :

1–يعتبر بروز مفهوم التمكين احد أهم الأهداف الإستراتيجية التي جاءت بها المقاربة الجندرية.

2–تساهم الجمعيات الولائية بورقلة ببرامج وأنشطة اجتماعية واقتصادية وسياسية متنوعة من اجل تمكين المرأة محليا.

3–كلما تضاعفت المعوقات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الإعلامية ،كلما عرقلت نجاح تمكين المرأة بالولاية.

- ✓ **<u>منهجية الدراسة</u>**: اعتمدنا في دراستنا على المناهج والاقترابات والأدوات التالية:

1-:المناهج: لقد تعددت المناهج العلمية تبعا لتعدد مواضيع الدراسات و ذلك من اجل الوصول إلى الحقائق بطريقة علمية ودقيقة وموضوع الدراسة هو الذي يفرض على الباحث اختيار المنهج، لذا فقد تم استخدام في هذه الدراسة المناهج الآتية:

المنهج الوصفي التحليلي :دعت الإجراءات المنهجية إلى إتباع المنهج الوصفي التحليلي فهو انسب المناهج لهذا الموضوع، إذ يعرف على انه:"مجموعة الإجراءات البحثية التي يقوم بها الباحث بشكل متكامل لوصف الظاهرة المبحوثة معتمدا على جمع الحقائق و البيانات و تصنيفها و معالجتها و تحليلها تحليلا كافيا دقيقا لاستخلاص دلالاتها و الوصول إلى نتائج و تعميمات عن الظاهرة، أو الموضوع محل البحث، و قد تتعدى البحوث الوصفية الوصف إلى التفسير في حدود الإجراءات المنهجية المتبعة، وقدرة الباحث على التفسير العلمي المنظم [1] و انطلاقا من كونه طريقة لوصف الظاهرة المدروسة ،و تصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها و تحليلها و إخضاعها للدراسة، سيكون وصفنا تحليليا باستخدام كل الأدوات المتاحة من استمارة و مقابلة لجمع البيانات، من خلال استخدام أسلوب العينة.

-**منهج دراسة حالة** :يعرف"انه المنهج الذي يقوم على الدراسة المعمقة و المركزة و الشاملة لمفردة واحدة أو عدد محدود من المفردات أو الوحدات التي يمكن التعامل مع عناصرها و خصائصها بهذا المنهج، فهو منهج قائم بذاته يتضمن خطوات بحثية ترسم بدقة الطريق الموصل إلى الغرض العلمي المطلوب."[2]

فقد تم استخدام هذا المنهج من خلال اختيار ثلاث جمعيات تنشط على مستوى ولاية ورقلة، تضم عددا لابأس به من النساء، كحالات مناسبة للدراسة و نذكرها تبعا، جمعية صناع الحياة و صناعة النجاح، جمعية الإرشاد و الإصلاح الجزائرية، جمعية ترقية المرأة والمجتمع.

2-:الاقترابات: تم استخدام .

-**الاقتراب القانوني:** يركز الاقتراب القانوني في دراسة الأحداث و المواقف و العلاقات و الأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير و الضوابط المتعارف عليها و القواعد المدونة و غبر المدونة " [3] الذي تم الاستعانة به في الرجوع إلى التشريعات و النصوص الدستورية و القانونية المتعلقة بالنشاط الجمعوي ، لغرض معرفة تطابق القاعدة مع الواقع .

3.أدوات جمع البيانات:باعتبارها دراسة ميدانية فقد تم استخدام:

---

[1] محسن علي عطية،**البحث العلمي في التربية مناهجه أدواته وسائله الإحصائية** .دار المناهج للنشر و التوزيع،عمان، الأردن ،2009 ص183.

[2] محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية** .عالم الكتب، الطبعة5 ،القاهرة،2015،ص246.

[3] شلبي محمد ،**المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم،المناهج،الاقترابات والأدوات)**. دار هومة،الجزائر،2002،ص117.

أ-**الاستبيان** : (يعتبر وسيلة و تقنية لجمع المعلومات عن طريق استمارة تتضمن عددا من الأسئلة المحددة و المكتوبة التي ترسل إلى عينة الدراسة ،و يطلب من تلك العينة الإجابة عليها .[1]
و قد اعتمدنا عليه بشكل أساسي في الدراسة الميدانية، إذ تم بناءها من خلال الاستفادة من المعلومات المسجلة فيه.

ب-**المقابلة:** (تعتبر المقابلة أهم أداة للتعرف على الحقائق و التأكد من المعلومات بشكل دقيق باعتبارها لقاء يتم بين الباحث و المبحوث) ،يتضمن توجيه جملة من الأسئلة من قبل الباحث للمبحوث قصد حصوله على معلومات في موضوع معين.[2]
فقد تم الاستعانة بهذه الأداة في دراستنا من اجل إثراء الموضوع بالحصول على أجوبة حية من رئيسات الجمعيات محل الدراسة، و قد أفادت هذه المقابلات بشكل عام بتقديم نظرة عامة حول النشاط الجمعوي في المنطقة ،كما تم تزويدنا ببعض الوثائق المتعلقة بالجمعيات.

ج-الوثائق: تعتبر الوثائق إحدى المصادر التي يعتمد عليها الباحث في أثناء جمع البيانات عن الواقع التنظيمي لمجال الدراسة، وقد قمنا باستغلال مجموعة من الوثائق الرسمية كالجريدة الرسمية للجمعيات، و بعض قوائم الجمعيات، و بعض الوثائق التي توضح نشاط الجمعية و مختلف أعمالها، وكذا القانون الأساسي للجمعيات محل الدراسة.

✓ مصطلحات البحث:

***العمل الجمعوي:**يدخل العمل الجمعوي ضمن المؤسسات الاجتماعية التي تشكل دعامة للمجتمع ، بخلق الأجواء الملائمة لتاطيره لبناء المجتمع مجتمع مسؤول يساهم في عملية التنمية و التغيير و فتح المجال للإبداع و إبراز القدرات و الابتكار .

***التمكين:**يقصد به زيادة القدرة الذاتية و التغيير و منح فرصة للفئات المهمشة في المجتمع لإدماجها في مختلف المجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ،و توليد الوعي لديها.

***تمكين المرأة** : يشير تمكين المرأة بأنه العملية التي تتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تكسبها قوة بهدف تحقيق مجموعة من الانجازات

✓ **خطـــة البحـــث:** تم الاعتماد فـــي هذه الدراسة علـــى خطة عمل تتكون من فصلين:
الفصل الأول: تناولت الدراسة الإطار النظري للعمل الجمعوي و تمكين المرأة، من خلال تقديم ثلاث **مباحث: المبحث الأول** مدخل عام حول العمل الجمعوي ، في **المبحث الثاني:** دراسة كانت حول ماهية تمكين المرأة من خلال تقديم مفهوم تمكين المرأة و كيفية تطور الاهتمام به وأيضا

[1] شلبي محمد، **نفس المرجع** ،ص71.
[2] **المرجع نفسه**، ص74.

مجالات تمكين المرأة،و أخيرا مبحث ثالث تناول التحديات و الصعوبات التي تواجه من تمكين المرأة في جميع المجالات.

وتضمن الفصل الثاني دراسة حالة جمعيات (صناع الحياة و صناعة النجاح ، جمعية ترقية المرأة والشباب ، جمعية الإرشاد والإصلاح) ودورها في تمكين المرأة في ولاية ورقلة، حيث تناولت في ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تناول التعريف بمجتمع و عينة الدراسة ، **المبحث الثاني:** تناول إجراءات الدراسة الميدانية،أما **المبحث الثالث:** يركز على تحليل وتفسير الاستبيان، و اخيرا توصيات واقتراحات.

- ✓ **<u>صعوبات البحث</u>:**

إن لكل بحث صعوبات والصعوبات التي وجدت في دراستنا للموضوع تتمثل في :

- ✓ ضيق الوقت.
- ✓ قلة المراجع المتعلقة بهذا الموضوع نظرا لحداثته خاصة في الجزائر.
- ✓ الالتزامات المنزلية والعملية.

الـفـصل الاول

الاطار الـنظري لـلعمل الـجمعوي و تـمكيـن الـمرأة

تمهيـــــــد:

تعتبر الجمعيات مؤشر من مؤشرات النشاط الاجتماعي السليم و سمة من سمات مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة،حيث يتطلب نشاطه جهدا كبيرا من الطاقة و الوقت لأجل خدمة الصالح العام،و تلبية احتياجات المجتمع في شتى المجالات ،فبواسطته يمكن استحضار المسؤولية الأخلاقية و تطوير الفكر الايجابي لدى الفرد والجماعة لا سيما من حيث دوره في عمليات الإشراك والتعبئة والفكر والتوجيه.

وعليه فهو يمثل عاملا هاما في توسيع مجال المشاركة في الحكم و تعزيز فرص الإنصاف ورسم السياسات و توفير القيادة الكفؤة لا سيما وأن المجالات المشتركة بين العمل الجمعوي والنشاط الاجتماعي تتمثل في كونهما يمثلان فرصة بديلة للمشاركة والتغيير ورفع الوعي والتمكين للمرأة ، وسنوضح ذلك في الفصل الأول من خلال الثلاث مباحث التالية:

* **المبحث الأول:** مدخل عام حول العمل الجمعـــــوي.
* **المبحث الثاني:** الإطار النظري لتمكيـــــــــن المرأة.
* **المبحث الثالث:**تحديـــات و معوقـــات تمكيـــن المرأة .

المبحث الأول: مدخل عام حول العمل الجمعوي

يعتبر العمل الجمعوي ظاهرة اجتماعية ايجابية تمثل سلوكا حضاريا ، و أحد الدائم الهامة لتطوير وتنمية المجتمع الإنساني ، فقد شكل الإنسان هيات بطريقة طوعية تكونت نظمها من خلال عادات وأعراف ،ومع تزايد الاهتمام بالعمل الجمعوي نمت المؤسسات الجمعوية، وتضاعفت التوعية بأهميته في تقدم المجتمع .

المطلب الأول: ـ مفهـــوم العمل الجمعوي

1: تعريف العمل الجمعوي.

يدخل العمل الجمعوي ضمن المؤسسات الاجتماعية و الثقافية،التي تشكل دعامة المجتمع بخلق الأجواء الملائمة لبناء مجتمع مسؤول يساهم في التنمية والتغيير والعمل على إدماج المرأة والشباب في عملية النمو الاجتماعي ،و فتح المجال للإبداع و إبراز قدراتهم على الخلق والابتكار لجعله أداة قوية للمشاركة وتحمل المسؤولية مدركا لدوره في المجتمع.

والعمل الجمعوي يقوم على أساس العمل التطوعي ،فهو عمل مشترك تقوم به مجموعة من الأفراد بمختلف أجناسهم من اجل تحقيق جملة من الأهداف التي تم وضعها مسبقا.[1]

والعمل الجمعوي يحيل بالأساس على ذلك العمل التطوعي و الغير ربحي،الذي يقوم به الإنسان داخل مجتمعه،و غالبا ما يتم تحت مظلة وأجهزة مستقلة عن السلطة والأسرة والأنشطة الاقتصادية الربحية،و قد احدث إطار تنظيمي محكم لهذا الغرض ،له آلياته التنظيمية و التواصلية و له قوانينه الإدارية و الأدبية والمالية، وعادة ما يطلق عليه اسم الجمعية.[2]

كما يعتبر ذلك الجهد الذي يبذله الإنسان لمجتمعه بلا مقابل و بدافع منه،مستهدفا المشاركة في تحمل المسؤوليات في المجتمع و مؤسساته من اجل الإسهام في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وكذالك تحقيق الخطط الطموحة التي يسعى إليها المجتمع.

إن العمل الجمعوي يعتبر من الممارسة اليومية من خلال الجمعيات التي ينظم في إطارها أناس تجمعهم نفس القناعة حول قضية معينة أو مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ،ويتركز على الجهود والمساعي الحثيثة والديناميكية المتواصلة لأعضاء الجمعيات والمتطوعين من اجل تغيير وتحسين أوضاعهم الحياتية.

---

[1] سيد اعمر شينون،شافية غليظ ،" **النشاط الجمعوي للجمعيات الخيرية ودوره في بناء روح التكافل الاجتماعي** " ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية،المجلد السابع .المجلد 7 ، العدد الرابع ،جامعة قسنطينة،2008، ص 452.

[2] ياسر صالح، **بعض إشكاليات المجتمع المدني و المجتمع السياسي و الديمقراطية**. مطبعة الرواد للطباعة و النشر، بغداد ،2005 ، ص 8.

2: خصائص العمل الجمعوي.

يتميز العمل الجمعوي بالعديد من الخصائص و المميزات نذكر منها :[1]

-**الطوعية**:أي المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبنى الجمعيات المختلفة،باعتبار أن تأسيس الجمعية والعمل في كنفها يعتبر عملا حرا و بمحض إرادة الشخص المنظم إليها.

-**المؤسسية**:و التي تشمل مجمل الحياة الحضارية تقريبا والتي تشمل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

-**الدور**:الذي تقوم به هذه التنظيمات و الأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة و هيمنة الدولة من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق روابط تشير إلى علاقة التضامن والتماسك أو التنافس الاجتماعيين.

-**القدرة على التكيف في مقابل الجمود**: ويقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئية.

-**الاستقلال في مقابل الخضوع و التبعية**:أي لا تكون الجمعية خاضعة او تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث تسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع أهداف الجهة المسيطرة، ويمكننا ان نحدد هذه الاستقلالية من خلال مؤشرين هما:

- **الاستقلال المالي**:ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل هل هو خارجي أو ذاتي، فكلما كان التمويل من تبرعات و اشتراكات أعضاء الجمعية كانت أكثر حرية في تسيير شؤونها.

- الاستقلال التنظيمي:أي كيفية تسيير شؤونها التنظيمية الداخلية بعيدا عن تدخل الوصاية.

3:أهداف العمل الجمعوي:

للعمل الجمعوي أهداف عديدة خاصة بالمجتمع و أخرى خاصة بالمؤسسة و أهداف تخص المتطوعين و هي كالآتـــــــي:

3-1:أهداف خاصة بالمجتمع:و تشمل مايلي :

- التعرف على الفجوات الموجودة في نظم الخدمات و إثارة الاهتمام بها.
- المساهمة في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية حيث يتميز العمل الجمعوي بالسرعة والمرونة وقلة التكاليف.
- التكامل مع الأعمال والجهود الحكومية و تدعيمها،سواء برفع مستوى الخدمات او توسيعها.
- مواجهة ما يتعرض له المجتمع من أزمات وكوارث لقدرة هذا القطاع على تعبئة الجهود الذاتية والطاقات الشعبية.
- المساهمة الايجابية في مواجهة السلبية التي تعيق انتشار ثقافة المشاركة ،وإقامة أسس المجتمع الديمقراطي من خلال المساهمة في التنمية مهارات وقدرات أعضائه.
- المساهمة في توفير الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية.

---

[1] شليغم غنية وتومي فضيلة،**تطور الحركة الجمعوية في المدن الصحراوية-حالة ورقلة**-.جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،ص3

– حماية الشباب و الفئات الأخرى من الأوبئة الاجتماعية والنفسية التي يتعرض . لكون التطوع سلوك إرادي ينمي روح الانتماء والمواطنة .

3-2- أهداف خاصة بالمؤسسة: و تتمثل فـــي ما يلـــي:

– استثمار الكفاءات والخبرات الكامنة لدى الأشخاص المتطوعين وتفعيلها.

– الوصول إلى اكبر عدد من الناس وإشراكهم في أنشطة المؤسسة.

– تعويض النقص في بعض المؤسسات لاسيما المتطوعين المهرة .

– العمل على ربط المؤسسة بالمجتمع المحلي.

3-3- أهداف خاصة بالمتطوعين:

– التوجيه الايجابي لطاقات المتطوع واكتسابه مجموعة من الخبرات الاجتماعية التي تساهم في تكامل شخصيته.

– إشباع حاجاته إلى تقدير الآخرين له والانتماء إلى جماعة أو مؤسسة تلقى التقدير في المجتمع

– تنمية الوعي بقيمة العمل الجماعي والإحساس بالآخر.

– إشباع الحاجة إلى الانتماء والإحساس بالعدالة في المجتمع من خلال مشاركة المتطوع في رسم الخطط وصنع القرارات والسياسات.

– الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية و التنشئة السليمة وغرس قيم التعاون والمشاركة والرغبة فـي العمل الجمعوي.[1]

4:أهميـــــــة العمل الجمعوي.

تبرز أهمية العمل الجمعوي كلما تقدمت المجتمعات و تعقدت العلاقات الاجتماعية داخلها،فقد أدت التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و متطلبات الحياة المعاصرة إلـــــى تحول العمل من مجرد أعمال فردية تقليدية إلى أعمال جماعية منظمة في شكل جمعيات و مؤسسات حديثة ،وفي مجالات متعددة تتناسب واحتياجات خدمة المجتمع وتنمية ظروفه المستجدة تكمن أهميـــة العمل الجمعوي فـي مـا يلـي:

– تكميل العمل الحكومي عن طريق رفع مستوى الخدمة وتوسيعها.

– توفير خدمات جديدة أو قد يصعب علـى الدوائر الحكومية تقديمها ،لما تتسم بـه المؤسسات الجمعوية من مرونة.

– تأدية خدمات لا تقوم بها الدولة مثل الأنظمة التي تحد من تدخل الدولة في بعض الشؤون.

– التعلم وتنمية المهارات،فهو يتيح للفرد إمكانية إدراك مواهبه الدفينة وإمكانية صقلها .

[1] اللحياني مساعد بن منشط، التطوع مفهومه واهميته واثاره الفردية والاجتماعية وعوامل نجاحه ومعوقاته،بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية، جامعة ام القرى ،ص189.

– خلق شبكة علاقات اجتماعية، يجعل الفرد في اتصال دائم مع شخصيات أو جماعات مختصة في أي مجال من المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية مما يتيح فرصة التعاون فـي المستقبل.

– الاطلاع على مستجدات المحيط ،لأنه عمل اجتماعي في حد ذاته يدور حول مساعدة الآخرين ،فهو أحسن وسيلة للاتصال بالمحيط .[1]

5–دوافع العمل الجمعوي: للعمل الجمعوي دوافع تدفع العضو للانضمام اليه نذكر منها:[2]

- ✓ العمل من اجل الصالح العام.
- ✓ حب العمل مع الآخرين.
- ✓ الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين.
- ✓ كسب احترام وتقدير الاخرين.
- ✓ تكوين اصدقاء.
- ✓ تلبية بعض الاحتياجات.
- ✓ كسب خبرة في الممارسة الميدانية.

[1] اللحياني مساعد بن مشط ،مرجع سابق،ص190.

[2] عمر رحال، **"الشباب والعمل التطوعي في فلسطين"**.بحث مقدم الى مؤسسةالحياة للاغاثة والتنمية،2006،ص33.

المطلب الثاني: تعريف الجمعيات و تأسيسها.

أولا:تعريف الجمعيات. كثيرة هي المصطلحات التي تتردد في الأدبيات و التي تتعلق بمفهوم الجمعيات إلا أنها تشترك في نفس المعنى نذكر أهمها:

1-1الجمعية لغة: تشير إلى جماعة من الأشخاص يتحدون لغاية خاصة من اجل منفعة مشتركة[1]

وعرفها معجم علم الاجتماع بأنها: "وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من أفراد لها قوانينها تحددها وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها ، ولها مجموعة أهداف مشتركة"[2]

وحسب **محمد عاطف** غيث :يعرفها "أنها جماعة متخصصة و منظمة تنظيما رسميا ،تقوم عضويتها على الاختيار الحر للأفراد من اجل تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح المادي" [3]

أما المشرع الجزائري فقد عرف الجمعية بأنها:"تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ، و يجتمع في إطارها أشخاص طبيعي ناو على أساس تعاقدي و لغرض غير مربح".[4]

وفي القانون العضوي 06/12 المؤرخ في 15 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات ،عرفت المادة الثانية منه التي تنص"تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص غير طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة او غير محددة ، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعل لغرض غير مربح من اجل ترقية الأنشطة لا سيما في المجال المهني و الاجتماعي و العلمي و الديني و الثقافي و الرياضي و البيئي و الخيري و الانساني" والملاحظ أن القانون 06/12 من خلال استقراء التعريف الذي جاء به المشرع من مجال نشاط الجمعية ليشمل العمل الخيري و المحافظة على البيئة و حماية حقوق الإنسان و المجال العلمي والتربوي و الثقافي .[5]

- التعريف الإجرائي:

تعتبر الجمعية هيئة مستقلة غير هادفة للربح و قائمة على تجمع طوعي لأشخاص يجمع بينهم اهتمام أو نشاط أو غرض مشترك و ليس بالضرورة ان يكون للجمعية شخصية اعتبارية ، ولكن تحتاج إلى أن يكون لها شكل أو هيكل مؤسسي.

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص إلى أن الجمعيات تتميز بعناصر أبرزها:

---

[1] علي بن الحسن الهنائي ،**المنجد في اللغة** : **دار المشرق** ،ط5 ،بيروت ،1987 ،ص335.

[2] دينكن ميتشل ،**معجم علم الاجتماع** ،تر:احسان محمد الحسن ، دار الطليعة ،ط2 ،بيروت ،1986 ،ص25.

[3] محمد عاطف غيث ،**معجم علم الاجتماع** ،دار المعرفة الجامعية ، القاهرة،1995 ،ص224.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**الجريدة الرسمية** ،المادة02 من قانون31/90 ،العدد5 ،الجزائر ،04 /1990/12 ص2 .

[5]بن ناصر بو طيب ،**النظام القانوني للجمعيات في الجزائر** ،دفاتر السياسة و القانون ، العدد العاشر ،الجزائر ،2014 ص255.

– أنها وسيلة التي تمكن المواطن من المشاركة في تسيير شؤونه العامة لأجل تحقيق مصالحه وأغراضه المختلفة والمشاركة في اقتراح المشاريع التنموية.

– أنها وسيلة لإشباع حاجيات الأفراد بواسطة أنفسهم.

– أن التبرع و التطوع يعدان عنصران أساسيان لعمل الجمعيات.

– أنها ذاتية التسيير وأسلوب عملها يمتاز بالمرونة فهي التي تحد لنفسها القواعد الإدارية التي تسير عليها في حدود القانون.

– تعتمد في وجودها و عملها تعتمد على الركائز التالية:الحرية،القانون ، التنظيم ، التطوعية الاستقلالية والشفافية في إدارتها.[1]

2- شـــــروط عمـــــل الجمعيـــــات.

الشروط التي يجب توفيرها في عمل الجمعيات والهيآت هي:

– أهمية وضوح الأهداف و غايات الجمعية .

– تخطيط جيد لتحقيق الأهداف ،و اتفاق على المشروعات ،ووضوح لقواعد العمل و خطوطه والتزام الأعضاء بتنفيذ ما يتفق عليه.

– تحديد الأدوار بين العاملين المتطوعين.

– توصيف وظيفي للعاملين ، وتحديد لحجم العمالة وفق الأعمال المطلوبة.

– تحديد المسؤول المتطوع للإشراف على العمل.

– وضع نظام للرقابة الداخلية و الالتزام بالتطبيق على الجميع دون استثناء.

– وضع لوائح داخلية تنظم إجراءات العمل وما يتعلق بتعيين العاميين وعقودهم ونظام مالي محكم يحدد المسؤوليات.

– إعداد التقارير الدورية عن الانجازات.

– إعداد سجلات للنشاط و أوجه العمل المختلفة.

– و ضوح في عملية اتخاذ القرار.

ثانيا:أنـــــواع الجمعيات.

تصنف الجمعيات إلى أنواع مختلفة حسب معيار التصنيف من حيث مجال نشاطها الإقليمـــي وتصنف إلى جمعيات محلية وجمعيات جهوية وجمعيات ذات صبغة وطنية، ومن حيث جنسية مسيريها إلى جمعيات وطنية و أخرى أجنبية.

2-1-الجمعيات المحلية:وهي جمعيات يتفق أعضاؤها المؤسسون على أن تمارس نشاطها على مستوى بلدية أو عدة بلديات أو الولاية، ويكون ذلك موضحا في قانونها الأساسي وتعرض لها

[1] إبراهيم محمد حسين ،**اثر الحكم بعدم دستورية قانون الجمعيات الاهلية** . دار الكتب و النشر القانونية ، مصر ،2006،ص11.

المشرع الجزائري في المادة07من القانون رقم06/12 من خلال تحديد للجهة الإدارية المختصة التي يودع لها تصريح بتأسيس جمعية .[1]

2-2-الجمعيات الجهوية:وهي الجمعيات التي يشمل نطاقها الإقليمي أكثر من ولاية أي جهة من الوطن محددة في قانونه الأساسي، ولم يعرفها المشرع الجزائري .

2-3-الجمعيات ذات الصبغة الوطنية: وهي الجمعيات التي يتفق أعضاؤها المؤسسون خلال الجمعية العامة التأسيسية على أن تكون جمعيتهم ذات صبغة وطنية ويعتبر هذا النوع الأكثر أهمية لأنها تمارس نشاطها عبر كامل التراب الوطني

2-4-جمعيات المنفعة العامة:وهي جمعيات تحمل بعض الصفات و الخصوصيات تجعلها تأخذ مكانة متميزة في السلم الهرمي للجمعيات من حيث الأهمية، لأنها تشارك الدولة في إشباع الحاجات العامة بطريقة تجعلها تحظى بمكانة متميزة في الدولة.

2-5-الجمعيات التي تنشا بحكم القانون:الأساس في هذه الجمعيات هو الحرية سواء في التكوين أو ممارسة نشاطها أو الانخراط فيها من قبل الأشخاص، وهـــذا ما تضمنه قانون06/12 فـــي المادة06 منه حيث نصت"تؤسس الجمعية بحرية من قبل أعضائها المؤسسين، ويجتمع هؤلاء في جمعية عامة تأسيسية تثبت بموجب محضر اجتماع يحرره محضر قضائي"[2]

2-6-الجمعيات الأجنبية:عرفها المشرع في المادة 39من القانون 06/12 بأنه"كل الجمعية مهما كان هدفها أو شكلها يوجد مقرها في الخارج أو يكون مقرها داخل التراب الوطني و يسيرها أجانب كليا أو جزئيا."[3]

المطلب الثالث: تطور العمل الجمعوي بالجزائر.

الجمعيات ظاهرة اجتماعية تدل على الاستجابة لمتطلبات الحياة المدنية ، و الجزائر كانت تعيش تحت تعسف قانون الأهالي، لا يمكنها أن تتمتع بهذا النشاط فقد كان الجزائريون محرومون من صفة المواطنة .

1-نشأة الجمعيات في الجزائر

يعود العمل الجمعوي في الجزائر إلى الحقبة الاستعمارية حيث تم تأسيس العديد من الجمعيات وقد مر بمراحل عديدة منها :

1-1:المرحلة الأولى إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر.

قد تنوع ظهور العديد من أشكال التنظيمات غير الحكومية في مطلع القرن العشرين وهذا لتولد الحاجة الاجتماعية لها في تلك الفترة، سيما مع ظاهرة الاستعمار،إلا أن الطابع الجمعوي فيها كان

---

[1] **القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات** .الجريدة الرسمية، العدد2، الصادر في 15جانفي 2012 ،المادة07 ص35.

[2] انظر المادة06 من **القانون 06/12** .ص34 .

[3] انظر المادة66من **القانون06/12**.ص41.

يقتصر شكله في طابع تقليدي ديني على غرار الزوايا التي كانت تهدف إلى خدمة الجانب الخيري في المجتمع.

ففي سنة1901م فتح المجال أمام إنشاء الجمعيات في الجزائر رغم الظروف السائدة آنذاك،إلا أنها سرعان ما تميزت بالاختلاط حيث أصبحت جزائرية وأوربية في آن واحد، لتصبح بعد فترة من الزمن ذات طابع أهلي، مسلم، تناضل في سبيل هدف واحد هو رفض الاستعمار الفرنسي على ارض الجزائر لتتجه جهودها نحو العمل السياسي، الهادف إلى خلق الوعي لدى الفرد الجزائري رغم المساعي الفرنسية في طمس معالم الهوية الجزائرية وتركه في جهل وأمية ، ومن ابرز هذه الاتجاهات نجد – نجم شمال إفريقيا – جمعية العلماء المسلمين.[1]

2-1- مرحلـــة مـا بعـد الاستقلال:

لقد كان الطابع الاشتراكي هو الغالب على المجتمع الجزائري بعد نيل السيادة الوطنية، الأمر الذي أوكل للدولة القيام بكل المهام التنموية باختلاف أشكالها،ليتولد في مقابل ذلك فشل ذريع في تأسيس منظمات غير حكومية و بالتاي نتج عنه اختلال في المسار التنموي للبلاد.

فقد كانت الدولة هي المسؤول الوحيد و المباشر الذي يحق له قانونا الولوج إلى مختلف القطاعات التنموية مراعاة منها للمصلحة العامة للبلاد.[2]

وفي هذا السياق فقد عرفت البلاد فترتين متزامنتين ولدتها الإرادة السياسية في ظل ظروف انتقالية كانت تمر بها البلاد.[3]

- الفترة ما بين 1962 -1989:

حيث نصت المادة 19من دستور 1963 الذي كان أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة،على الحرية في تكوين الجمعيات، إلا أن الأمور لم تتغير ظاهرها إلى غاية 1970 بعد إصدار الأمر رقم71/79 المؤرخ في: 1971/09/03.ضمن أول تشريع جزائري والذي من خلاله تم تحدي الضوابط اللازمة و الإجراءات العامة في إنشاء الحركة الجمعوية في الجزائر لكن بشكل محدود.

وبعد أن كان موقف النظام واضحا فيما يخص التمسك بمبادئ حقوق الإنسان ،فقد تم الإعلان بشكل رسمي سنة1986 عن السماح بقيام هيئة تتكفل بهذا الجانب –حقوق الإنسان– ليتم نشأة الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان ،إلا أن أحداث أكتوبر 1988 التي تولدت نتيجة الظروف المعيشية الصعبة التي لم تتقبلها فئة معتبرة من الشعب،كان لها أثرا بارزا في قلب العديد

---

[1] محمود بوسنة،"الحركة الجمعوية في الجزائر،نشاتها و طبيعة تطورها"، مجلة العلوم الإنسانية.العدد17،الجزائر،جوان2007،ص43.

[2] عمر دراس،"**الظاهرة الجمعوية في ظل الاصلاحات الجارية في الجزائر** "،العدد28،مركز البخوث في الانثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية الجزائر،جوان 2005،ص 26.

[3] قريد سمير،"نشاة الحركة الجمعوية و تطورها في الجزائر" ،مجلة إنسانيات. العدد04،عنابة،2009،ص 48.

من الموازين، حيث تمت المصادقة على التعددية الحزبية من خلال دستور 1989 والذي اعترف في مادته الاربعين40 بالحق في تأسيس جمعيات سياسية.

- الفترة بعد سنة1990:

حيث شهدت هذه الفترة انشراح محسوس للنشاط الجمعوي نتيجة إلغاء تلك القيود القانونية التي كانت تحدد شروطها من خلال قانون 04 ديسمبر 1990، وهذا راجع إلى كل الظروف السياسية والتي تمثلت في رفع الطابع الاشتراكي على الواجهتين الاقتصادية و الاجتماعية ،كما تولد ذلك الوعي لدى الأفراد بمطالبتهم لمختلف حقوقهم ،إلى جانب تغير الظروف الاقتصادية، بعد أن تراجع دور الدولة في تدعيم القطاعات الاقتصادية.[1]

وقد عرفت الجزائر لاحقا إصلاحات كبيرة حول الحياة الجمعوية ،من خلال تعديل دستور 1996 والذي جاء بالمواد التالية:

- ✓ المادة33منه:حق الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية [2]
- ✓ المادة 41منه:حريات التعبير و إنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمون للمواطن.
- ✓ المادة43منه:حق إنشاء الجمعيات مضمون، تشجيع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية، يحدد القانون شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات.[3]

ويعتبر الانفتاح الجزائري على الحركة الجمعوية تجسيدا فعليا لمظاهر الديمقراطية التي أصبحت تتهجها الجزائر بعد اعتمادها على التعددية الحزبية من جهة ومن جهة أخرى الحاجة التي تطلبها المجتمع آنذاك للنظر في العديد من الجوانب الاجتماعية،و الثقافية،و الاقتصادية،و السياسية التي غفلت عليها الدولة .

وفي هذا السياق نرى أن طبيعة الحركات الجمعوية التي تعتبر منظمات غير ربحية، تأتي لخدمة أهداف مجتمعية متنوعة و ذلك باستقلالية عن السلطة وعدم التبعية لها،رغم أن استحداثها للقيام بنشاطات يتطلب الموافقة الفعلية من الدولة وفق قوانين وشروط معينة لمنح تراخيص مزاولة نشاطها،هذا الأمر ما يفسر وجود رقابة على النشاط الجمعوي و ينطوي تحت إجراءات تنظيمية تعكس السلطة المعنوية للدولة .

2-1-كيفية تأسيس جمعية في الجزائر .

نص المشرع الجزائري على كيفية تأسيس الجمعيات في المواد من 4 إلى المادة12من قانون الجمعيات القانون 12-06 المؤرخ في 18صفر عم1433 الموافق ل12يناير2012، والصادر

---

[1] عمر دراس، مرجع سابق،ص 27.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**دستور1996**،المؤرخ في 28نوفمبر1996،الجريدة الرسمية،عدد76 ،ص10.

[3] نفس المرجع،ص11.

بالجريدة الرسمية العدد 02 المؤرخة في 15 يناير 2012، فكل من يريد أن يؤسس أو يسير أو يدير جمعية أن يكون بالغا سن 18، وأن يكون متمتعا بالجنسية الجزائرية.

ومن شروط تأسيس الجمعيات أيضا انه بعد إيداع تصريح التأسيس لدى الجهات المختصة والمتمثلة في وإلى ولاية المقر للجمعيات التي يضم مجالها الإقليمي بلدية واحدة أو عدة بلديات في الولاية الواحدة، ولدى وزير الداخلية بالنسبة للجمعيات الولائية أو المشتركة بين الولايات.

فعلى الإدارة أن تمنح وصل تسجيل التصريح بعد إيداع الملف عن طريق رئيس الجمعية لدى السلطات العمومية ولقد حدد القانون آجالا محددة لرد الإدارة بالقبول أو الرفض التأسيس وهذا بالمدة القانونية وحددتها المادة 08من القانون المذكور،بـ30 يوم بالنسبة للجمعيات البلدية، من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي ،و40 يوما بالنسبة للجمعيات الولائية، وتسلم من طرف الوالي، أما بالنسبة للجمعيات الوطنية فقد حدد المشرع مهلة 60 يوما أمام وزارة الداخلية للفصل في قبول أو رفض ملف تأسيس الجمعية.

أما إذا كان تأسيس الجمعية مخالف للقانون فان القضية تحال للعدالة للفصل فيها وذلك بحسب ما نصت عليه المادة رقم 10 من القانون 06/12، أما ما عدى ذلك فان الجمعية تعتبر مؤسسة قانونا و يمكنها ممارسة نشاطها بشكل طبيعي.[1]

2-2-واجبات و حقوق الجمعيات في ظل قانون 06/12.

بموجب تأسيس الجمعية قانونيا و استفادتها من الشخصية المعنوية فإنها تصبح ملزمة بمجموعة من الواجبات التي حددها المشرع الجزائري و التي تتمثل في:[2]

-يتوجب على الجمعيات أن لا تكون لهم أي علاقة من قريب أو من بعيد بالأحزاب السياسية كيفما طبيعة هذه العلاقة.

-يمنع منعا بات تدخل أي شخص معنويا أو طبيعيا أجنبي عن الجمعية من التدخل في تسيير شؤونها.

-على الجمعيات تبليغ السلطات العمومية المختصة عن جمعياتها العامة بالتعديلات التي تطرأ على هيئتها التنفيذية خلال حد أقصاه 30 يوما الموالية للتعديل للمصادقة على قرار التعديل.

- كما يتوجب على الجمعيات بمقتضى المادة 19من القانون أن تبادر بتقديم نسخ من محاضرها المالية والأدبية المنسوبة إلى السلطات العمومية المختصة اثر انعقاد أي جمعية سواء كانت عادية أو استثنائية خلال 30 يوما الموالية للمصادقة عليها .

بينما الحقوق فان الجمعية بما أنها مؤسسة قانونيا و تتوفر على الشخصية المعنوية والأهلية فيمكنها أن تتمتع بالحقوق التالية :[1]

---

[1] **القانون رقم 12/06** ،مرجع سابق . المادة 04،.ص34.

[2] مرجع سابق ، **المادة 04 من القانون 12/06**،ص34.

- ✓ ممارسة أي نشاط موازيا لهدفها من التأسيس.
- ✓ الاستفادة من المساعدات الحكومية التي ترصدها الدولة للجمعيات.
- ✓ الحصول على الهبات والوصايا طبق للتشريع المعمول به.
- ✓ يمكنها إبرام العقود و الاتفاقيات التي تتماشى و أهدافها.
- ✓ فتح حسابات مصرفية أو بريدية لإيداع مواردها المالية.
- ✓ اقتناء الأملاك المنقولة أو العقارية سواء بمقابل أو دون مقابل.
- ✓ إصدار منشورات أو وثائق تتعلق بنشاطها.
- ✓ الاستفادة من التامين لضمان الأخطار المالية.

3-شروط عمل الجمعيات:الشروط التي يجب توفيرها في عمل الجمعيات هي:

- أهمية وضوح الأهداف وغايات الجمعية.
- تخطيط جيد لتحقيق الأهداف ،واتفاق على المشروعات،ووضوح قواعد العمل،والتزام الأعضاء .
- تنظيم جيد لأعمال المتطوعين خاصة ما يتعلق بالعضوية، الاشتراكات،الاجتماعات،المتابعة.
- تحديد الأدوار بين العاملين المتطوعين وتقسيمها .

توصيف وظيفي للعاملين ،وتحديد لحجم العمالة وفق الأعمال المطلوبة.

- وضع نظام للرقابة الداخلية والالتزام بالتطبيق على الجميع دون استثناء.
- وضع لوائح داخلية تنظم إجراءات العمل ، وما يتعلق بتعيين العاملين وعقودهم ونظام النظام المالي الذي يحدد المسؤوليات.
- إعداد التقارير الدورية عن الانجازات.
- تنظيم سجلات للنشاط وأوجه العمل المختلفة، ووضوح في عملية صنع القرارات.

من كل هذا تتهيأ فرص عمل جمعوي منظم ،ينمو وينجح في تنفيذ الأهداف وتكثر الموارد، وتشجع التمويل الذاتي والمجتمعي، وتتسع قاعدة التطوع ويستمر الأداء ونجاحه.[2]

المطلب الرابع:معوقـــات العمـــل الجمعـــوي.

رغم أهمية الوعي بالدور الذي تلعبه الجمعيات و مختلف مؤسسات المجتمع المدني و تنظيماته وتحسين ظروف المجتمع ،إلا أن هناك عراقيل لا تزال تعيق دور الجمعيات و تحد من مساهمتها في القيام بدورها المنوط بها و المتمثل في خلق الوعي السياسي و الاجتماعي والثقافي بالدرجة الأولى ويمكن تلخيص ابرز هذه العوائـــق فـــي:

1- **معوقـــات تنظيميـــة:**

---

[1] مرجع سابق ، **المادة 04 من القانون 12/06**،ص34.

[2] محمد سعيدالحلبي،**دور القطاع الاهلي في اقتصاد السوق الاجتماعي**،جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2005، ص15-16.

إذ تعاني المنظومة التنظيمية للجمعيات من عدة معوقات تسهم بشكل أو بآخر في الحد من تطور هذه الجمعيات و تحسين من أدائها ومن تم عدم الوصول إلى تحقيق أهدافها ومن أهم الصعوبات التنظيمية نجد ما يلي:

-قصور في التخطيط الاستراتيجي على المدى الطويل ،فمعظم الجمعيات تخطط برامجها كردود أفعال للمشكلات التي تقابلها ، ومن هذا ما يجعل رؤيتها المستقبلية غير واضحة في أذهان أعضائها ،و ذلك راجع لاعتمادهم على الخطط القصيرة المدى في تسييرهم ووضع برامجهم وهناك بعض الجمعيات تفتقر حتى للخطط القصيرة المدى،فنجدها تسير عشوائيا.[1]

-إن البناء الهيكلي لهذه التنظيمات غالبا ما يضم عددا من المتطوعين ومن المختصين المأجورين وهذا ما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى التضارب في وجهات النظر في تسيير هذه المنظمات وذلك ناتج عن عدم التجانس والتكامل بين أعضاء هذه التنظيمات، [2]لذلك ففي الكثير من الأحيان تنتج عن هذه الاختلافات صراعات وتوترات داخل هذه التنظيمات ما يؤثر عليها سلبا على أدائها .

-مشكل ضعف جذب المتطوعين خاصة من الفئات الاجتماعية المستهدفة من العملية الجمعوية وبذلك تحويلهم من أفراد متلقين للمساعدة إلى متطوعين مساهمين في العملية الجمعوية أيضا [3] وذلك عن طريق تكوينهم و استثمار قدراتهم و مواهبهم و كذا إتاحة لهم فرصة لجعلهم قادرين على المشاركة في صنع القرارات و الاعتماد على الذات و تحمل المسؤولية دون ممارسة الجمعيات أسلوب الوصاية عليهم و إنما تترك لهم حرية اختيار توجهاتهم .

-كما تعترض كفاءة العمل الجمعوي معضلة غياب الديمقراطية في تسيير هذه التنظيمات،وهذا ما يفتح الباب على مصرعيه للقيادات والقائمين عليها وتحويلها إلى ميادين لخدمة مصالحهم الشخصية و خذا ما يؤثر سلبا على أداء المتطوعين فيها.

-ضعف أساليب الاتصال بين الجمعيات و المجتمع ،وذلك راجع إلى غياب أو ضعف الجانب الإعلامي الترويجي في هذه الجمعيات.[4]

-كما أن للتدخلات الحكومية في نشاط الجمعيات تأثيرا على حرية نشاطها واستقلاليتها و هذا ما ينعكس سلبا على أدائها في جميع المجالات.

---

[1] مدحت محمد ابو الفتوح،إدارة منظمات المجتمع المدني،**دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين و الشفافية و المسائلة والقيادة والتطوع والجودة**، ايتلاك للنشر و التوزيع،ط1،القاهرة ،2007،ص102.

[2] امجد جميل صبحي الامام، **الجمعيات الخيرية و التهرب الضريبي في الضفة الغربية في فلسطين** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة النجاح الوطنية،فلسطين ،2006،ص23.

[3] نفس المرجع ،ص 23.

[4] احمد إبراهيم ملاوي ،**"تقرير أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية".** مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،العدد2 دمشق سوريا،2008، ص226.

-التداخل في المهام والصلاحيات بين أعضائها و هذا راجع لعدم وجود رؤية واضحة حول مهام وصلاحيات كل فرد من أفراد هذه الجمعيات مما يجعلها تتخبط في الفوضى في التسيير.

2-معوقـــات ماديـــة(مالية):

إلى جانب المعوقات التنظيمية تعترض الجمعيات معوقات أخرى تتعلق بالجانب المادي ومن أبرزها نجد:

-مجهودات الموارد المالية لأنها تعتمد في اغلبها على الهبات واشتراكات أعضائها وبعض المساعدات الحكومية لها، ونظرا لتنوع مجالات اهتماماتها وتنوع متطلبات واحتياجات الفئات الاجتماعية التي تهتم بمساعدتهم يجعل مواردها محدودة مقارنة بكمية الإنفاق.

-ضعف مبدأ الشفافية في التعاملات المالية في هذه المنظمات.

-عدم اعتمادها على الخبرات الكافية في هذا المجال.

3-معوقـــــات قانونيـــة:

وتتمثل في المعضلة القانونية المتعلقة بالتنظيمات والجمعيات عموما، فاغلب التشريعات القانونية العربية تمنح حرية إنشاء الجمعيات بتحفظ، وهذا ما يتنافى وقرارات مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية للأمم المتحدة المنعقدة في اذربيجان1965 ،والذي خلص إلى التأكيد على ضرورة خلق علاقات قانونية بين الهيات التطوعية والحكومات،على أن تتخذ هذه العلاقة وفقا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ،دون أن تمارس هذه الأخيرة هيمنتها على هذه التنظيمات التطوعية.[1]

المبحث الثانـــي: تمكيـن المرأة – مقاربـة معرفية –

يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم التي اكتسبت أهمية متزايدة منذ مطلع التسعينات أين ارتبط بمفاهيم جديدة مثل حقوق الإنسان ،بل وأصبح يستخدم كبديل لمفهوم التنمية أو السياسة البديلة للتنمية ،خاصة في مجال دعم مشاركة المرأة سياسيا.

ولمعرفة مفهوم تمكين يتضمن هذا المبحث تعريفا للمفهوم و الخلفيات التاريخية لنشأته وبداياته الأولى .

[1] نفس المرجع ،ص286.

المطلب الأول:التأصيل التاريخي لمفهوم التمكين و تطور مجلات استخدامه.

1 التأصيل التاريخي لمفهوم التمكين.

يوجد اختلاف في التأصيل التاريخي لمفهوم "التمكين"فهناك من يرى أنه بدا في الظهور في بداية ستينات القرن العشرين مع حركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية ،ثم انتشر إلى العديد من المجالات العملية والنظرية خاصة بعدما روجت له المنظمات النسوية.[1]

ويشير آخرون أن بدايات الاستخدام لمفهوم التمكين عموما يعود إلى النصف الثاني من السبعينات عندما تحدثت مجموعة 'داون'" DAWN" (وهي من الحركات النسوية في أمريكا اللاتينية والكاريبي)،ونظرية "باولو فرير"المرتكزة على الإدراك أو العقل الناقد عن ضعف سياسة التنمية الموجهة نحو المرأة، رغم استمرار الاستعمار والتقاليد التي تكرس لتبعية المرأة وتميز الرجل عليها واستمرار السلطة الأبوية داخل الأسرة و المجتمع.[2]

ففي تلك المرحلة عرف –التمكين–على انه العمليات التي تساعد النساء اللائي لا حول ولا قوة "powerless women" من الحصول على الاستقلال الذاتي والتحكم والثقة بالنفس.

وكذالك يضم كل من الرجال والنساء للتحكم في الظروف الاجتماعية والاقتصادية وإحداث التغيير المجتمعي من خلال دعمهم بالإمكانيات، والمهارات، والمصادر للقيام بدور فعال في الحياة العامة والخاصة.[3]

وذهب بعض الخبراء المشتغلين "بالتنمية البديلة" إلى أن الفقر يعني انعدام التمكين،ومن ثم فان تجاوزه يقتضي تمكين الفقراء من السلطة الاجتماعية،و طرحوا نموذجا للسلطة الاجتماعية ينطوي على ثمانية أسس هي:–مساحة الحياة التي يمكن الدفاع عنها، فائض الوقت، المعرفة والمهارات والمعلومات الصحيحة،و التنظيم الاجتماعي،و الشبكات الاجتماعية،ووسائل العمل وسبل العيش والموارد المالية.

ومع مطلع التسعينات تطورت ارتباطاته و اتسعت دائرته،حيث بدا يرتبط بمفاهيم جديدة مثل:حقوق الإنسان،و اللامساواة، والمصلحة ،وتأكيد الذات،خاصة نتيجة تصاعد التيارات الليبريالية التي تهدف إلى تفعيل دور المجتمع المدني ،وكذلك الحركات النسوية الساعية إلى دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية،أين اعتبر مصطلح التمكين من المفاهيم الغربية الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة بل وأصبح يستخدم كبديل لمفهوم التنمية في دراسات و بحوث المرأة ،والشباب والعملين ، والأقليات والفقراء، لذلك يعتبر مفهوم "التمكين "من المفاهيم الكلية للمؤسسة للتنمية

---

[1] أماني مسعود،التمكين، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية .مفاهيم الأسس العلمية المعرفية** ،العدد22، اكتوبر 2006، ص13 .

[2] أمال عبد الحميد،واخرون،تحرير عبد الباسط عبد المعطى،اعتماد علام،**العولمة وقضايا المراة و العمل**،أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات و البحوث و الخدمات المتكاملة بكلية البنات ،جامعة عين شمس،3-4مارس2002،مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية ،طبعة2003،ص158.

[3] أماني مسعود ،المرجع السابق،ص 13ص-14.

الإنسانية.ليصبح مفهوم تستغله المؤسسات الدولية لتحقيق أهدافها وفرض أجندتها،بل وأصبح يستخدم في كل المجالات كمجال الصحة ،والتعليم والثقافة، المشاركة السياسية.....

و قد طغى مفهوم التمكين مع حقبة العولمة ،حيث الانتشار الهائل لفكر الليبرالية الجديدة و هذا ما ظهر في تبني المؤتمرات النسوية (كمؤتمر بكين الرابع1995)لمصطلح التمكين كشعار لها

و كهدف نضالي لا يخرج عن كونه مدخلا اصطلاحيا لتوسيع اختيارات النساء ضمن سقف النظام السائد .(1)

قد **عرف البنك الدولي** "التمكين على انه توسيع سلطة الفرد و تحكمه في الموارد التي تؤثر في حياته ،و هذا كونه يركز بشكل خاص على تمكين الفقراء لاختياراته م المحدودة بسبب محدودية مواردهم و عدم قدرتهم على التفاوض مع ،والتأثير على ،والتحكم في ،ومسائلة من يؤثر على حياتهم .و قد جاء هذا المفهوم كمحاولة للتغلب على الانتقادات الموجهة للمرجعية الليبيرالية بشكل عام .[2]

كما نجد **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** من خلال تقاريره للتنمية البشرية وكمؤسسة دولية يركز على التفاوت في المشاركة السياسية والاقتصادية، أي قوة التأثير على القرار وقوة التأثير على الموارد، وبشكل خاص يركز على قضية –تمكين المرأة –لأنه يأتي في إطار ما يسمى "إضفاء البعد النوعي على عملية التنمية" ،ويرتبط بقضايا الحكم الديمقراطي ،واللامركزية ،ودعم المجتمع المدني.

فالتمكين كما جاء في التقارير التنمية البشرية يشدد على قدرة الأفراد والمجموعات على المشاركة في العمليات السياسية والإنمائية والتأثير فيها والاستفادة منها في الأسرة والمجتمعات البلدان، كما يشير إلى زيادة قدرات الأفراد ومهاراتهم من اجل الوصول إلى الموارد والاستفادة منها[3]

مما سبق، يتضح بأنه كانت بدايات استخدام مفهوم التمكين من المنظور السياسي نتيجة لحركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية التي انطلقت في الستينات للمطالبة بحقوق المواطنة القائمة على المشاركة والمسائلة، ثم اكتسب المفهوم منذ عقد السبعينات بعدا حقوقيا مع تصاعد حركة الاحتجاج اتجاه برامج التنمية وضعف سياساتها، ولا سيما تلك الموجهة نحو المرأة، وقد كانت مجموعة داون(dawn) أول من جلب مصطلح التمكين،– بذات المعنى اللغوي و الإجرائي والتنموي والسياسي – نحو الاستخدام للتعبير عن مواجهة التقاليد التي تكرس التمييز بين المرأة والرجل.

1Caroline Longprè et al.projet **dempowerment des femmes.conception**.application et évaluation de lémpowerment(phasel)1998.www.educ-Algerie.DZ page web consulté le25/05/2021 ,21:00h. [1]

[2] أماني مسعود، مرجع سابق ،ص 11.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية 2010،بعنوان:الثروة الحقيقية للأمم :مسارات إلى التنمية البشرية،ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادي و الاجتماعي لغربي آسيا،نيويورك ،سنة 2010،ص 66.

ومع تنامي البعد الحقوقي لمفهوم التمكين عبر العديد من الإسهامات ولا سيما إسهام "جون فريدمان" الذي أشار إلى أن مفهوم التمكين قد ظهر كجزء من أدبيات التنمية البديلة في ثمانينات القرن العشرين، ليشير إلى أهمية تمكين الفقراء باعتبارهم من الفئات المهمشة والعمل على توفير حاجاتهم ،ليمر المفهوم فترة التسعينات بمراحل من التطور والتطبيقات التي ركزت على عملية التمكين كعملية تنموية إنسانية بالأساس تستند إلى عناصر القوة التي يجب توافرها للأفراد المستهدفين ،لكون كل إنسان لديه قدرات كامنة يمكن تعزيزها وتوظيفها متى توافرت الفرص فتوفير الفرص و تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع تعد احد مؤشرات التمكين التي تساعد الفقراء على القضاء على التمييز ،فضلا عن الوعي بما لهم من حقوق والمطالبة بها ،ليرتبط المفهوم بحقوق الإنسان ،وبالمساواة، وتأكيد الذات،فالشخص المتمكن يتعامل مع بيئته بفعالية و ليس بشكل سلبي.

2: تطور مجالات استخدام مفهوم التمكين.

مما ذكر سابقا، وبغض النظر عن الاختلافات حول بداية التأريخ لمفهومه يمكن ملاحظة تحولات المفهوم ،فقد تطور كثيرا عما كان عليه في بداية ظهوره و تبنيه من طرف المهمشين من خلال اتساع مجالات استخدامه ،أين تأكدت الحاجة إلى العمل به في في كل المجالات وهي كالتالـــي:

أ-**المجال الاجتماعي** :و ذلك من حيث تمكين الفقراء من العيش الكريم ،فمن هذا المنظور، تهميش هذه الفئات من المشاركة ومنه نستطيع تعريف التمكين انه التوسع في قدرات الفقراء على المشاركة في التفاوض مع الأقوياء، والتأثير، والمراقبة، ومحاسبة المؤسسات التي تؤثر في حياتهم والسيطرة على الموارد في المجتمع لزيادة الرفاهية.

وأن التمكين يشمل القدرة الذاتية بالاعتماد على الذات والثقة بالنفس في اختيار الحياة الكريمة والدفاع عن حقوقه، فهو قيمة ذاتية ،وأداء قيمة وله صلة على المستوى الفردي والجماعي،أي التمكين هو توسيع حرية الاختيار والعمل للفقراء الضئيلة بسبب محدودية خياراتهم وقلة أصولهم وضعف وانعدام قوتهم للتفاوض بطريقة أحسن حول أنفسهم مع المؤسسات أو علاقاتهم بالدولة والسوق ،فانعدام قوتهم صفة متضمنة في طبيعة العلاقات المؤسساتية.[1]

***تمكين العاملين** و ذلك من الاشتراك في مناقشة قضايا إنتاجهم كالمشاركة في تخطيط الإنتاج وتنظيم المؤسسة التابعين لها ،أو تنفيذ برامج التنمية والتغيير والتحديث على مستواهم،أو تقييم الأداء،أو تحسين الجودة في العمل،أو تنمية الخبرات والمهارات الوظيفية واكتساب السلطة التي يحتاجونها لاتخاذ القرارات التي تؤثر فيهم وفي عملهم.[2]

Empowerment and poverty Reducation."**the World Bank'washington** .1May2002 .www.worldbqnk.org/
Topics/poverty.pp 11-13 , page web consulté le 28/05/2021 ,22:10h,

[2] محمود حسين الوادي،**التمكين الاداري في العصر الحديث**،دار حامد للنشر و التوزيع،الاردن ،الطبعة 1،ص 21-24.

فالتمكين هو الشيء الأكثر أهمية في إدارة الجودة الشاملة،أو تمكين إدارة الموارد البشرية من القيام بوظائفها وتحقيق ما يسمى **بالتمكين الإداري** الذي يعطي الموظفين حرية التصرف ، ومسؤولية أكبر بما يقوم به من ناحية، ومنحه حرية المشاركة وإبداء الرأي في إطار الوظيفة أو خارجها من ناحية أخرى.[1]

لكن التمكين الإداري الذي يتمحور حول إعطاء الموظفين صلاحية وحرية أكبر في مجال الوظيفة المحددة التي يقوم بها الموظف تكون حسب الوصف الخاص بتلك الوظيفة.[2]

ليجد التمكين نطاق تطبيقه الأكثر شيوعا المجال السياسي،حيث يعتبر **التمكين السياسي** من زاوية التنمية السياسية من مجالات التمكين الأكثر أهمية لدوره في بناء مؤسسات الديمقراطية و الحكم الراشد.

ولا يقصد بالتمكين السياسي هنا المشاركة في أنظمة الحكم القائمة على ما هي عليه ،بل لا بد من العمل على تحديثها واستبدال بعض نظمها بنظم أخرى تسمح بمشاركة الغالبية من مواطنيها في الشأن العام،والمشاركة في إدارة البلاد وفي مؤسسات صنع القرار،بعكس هيمنة الأقلية التي تستحوذ على كل ذلك واحتكار العملية السياسية، وتحاول إقصاء واستبعاد الفئات الأقل قوة في المجتمع.[3]

ومجال **التمكين السياسي للمرأة** هو الذي شاع فيه استخدام مفهوم التمكين بشكل واسع، فمنذ مؤتمر بكين المنعقد عام 1995تبلور مفهوم التمكين كإستراتيجية عمل لتغيير وضع المرأة خصوصا في جانبه السياسي،حيث يقصد بتمكين المرأة سياسيا الوصول إلى مراكز صنع القرار والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ورسم السياسات في الدول ،كالمؤسسات البرلمانية والمؤسسات القانونية،والإدارية، والثقافية، والاجتماعية،والاقتصادية. وتعزيز دورها في هذه المراكز لتكون قادرة على تغيير الآخرين عن طريق توسيع نطاق الفرص و الخيارات و البدائل المتاحة .[4]

ويمكن القول في الأخير ،بان **التمكين** يعني في جوهره العام هو تمكين الأفراد لتحرير أنفسهم فأصبح هناك مطالبة بتغيير ثقافة المجتمع نحو الفئات الضعيفة من ثقافة التهميش إلى ثقافة التمكين التي يقصد بها إكساب الفئات الضعيفة مختلف المعارف،و الاتجاهات ،والقيم،والمهارات التي تؤهلهم للمشاركة الايجابية الفعالة في مختلف أنشطة و فعاليات الحياة الإنسانية إلى أقصى حد تؤهله لهم إمكانياتهم و قدراتهم.

---

[1] زكريا مطلك الدوري،احمد علي الصالح،**ادارة التمكين و اقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الالفية الثالثة**دار اليازردي العلمية للنشر و التوزيع ،عمان ،طبعة 2009،ص 27-30

[2] محمود حسين الوادي ،مرجع سابق .صص24-26.

[3] **التمكين و التمكين السياسي** ..المفاهيم "صحيفة الوسط البحرينية،العدد2375 ،الاحد 08مارس2009.

[4] صابر بلول،**التمكين السياسي للمراة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد25،العدد الثاني،2009،ص651.

المطلب الثانـــي:تعريف للتمكين.

يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره متغيرا حيويا لا يمكن تجاهله في عملية التنمية .

1 -تعريف التمكين لغـة و اصطلاحـا.

أ-التعريف اللغــوي:التمكين لغويا حسب معاجم اللغة العربية يعني التقوية أو التعزيز،فهو من الفعل"مكن"و مكنه من الشئ ،جعل له عليه سلطانا وقدره ،جعله يتمكن منه فيه.[1]

حيث وردت كلمة تمكين في أكثر من موضع في القران الكريم مثلا قوله تعالى((وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ))[2]

و قوله عزوجل ((وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ))[3]

و كلمة تمكين يقابلها في اللغة الانجليزية كلمة Empowerment- المستمدة وفقا للمصادر اللغوية من الكلمة اللاتينية potere- و تعني أن يصبح الإنسان قادرا.[4]

يشتق مفهوم التمكين لغة من الفعل يمكن في القاموس"ويبستر"و يعني 'عملية منح السلطة القانونية،أو تحويل السلطة إلى شخص أو يتاح للفرد الفرصة للقيام بعمل ما"[5]

ب-التعريف الاصطلاحي:تعددت التعريفات الاصطلاحية للتمكين و تنوعت صيغها و مدلولاتها و اختلفت باختلاف السياق محل البحث و الثقافة و البيئة التي تنطلق منها الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

1-2:تعريف التمكين لبعض الباحثين في الدراسات الغربية.

يرى ناريان (D.NARYAN) أن "للتمكين معاني تختلف باختلاف السياقات الثقافية و السياسية و الاجتماعية ،ولا يمكن ترجمته بسهولة إلى كل الثقافات،حيث يرتبط بمفاهيم مختلفة مثل قوة الذات و التحكم و سلطة الذات و الاختيار الحر و الحرية و الوعي و القدرات،و يمكن أن يكون التمكين

---

[1] رضا احمد، **معجم متن اللغة**.بيروت،دار مكتبة الحياة،1960،ص333.

[2] **سورة النور**،الآية 55.

[3] **سورة الأعراف**،الآية 10.

[4] فاطمة حافظ ، **مفهوم التمكين و مجالاته التداولية** ،تم الاطلاع يوم 15ماي2021 على الساعة 20.00 ،على الموقع ، http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/131945.12-01-2021.13:00h

[5] أماني مسعود، مرجع سابق، ص08.

على المستوى الفردي و الجماعي ،و قد يكون اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا،و يمكن استخدامه للتعبير عن العلاقات داخل المنزل الواحد أو فئات المجتمع"[1]

كما يعرفه روبرت آدمز (ROBERT ADAMS–) على انه الوسيلة التي يمكن من خلالها تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من التحكم في الظروف وانجاز الأهداف، وتوفير القدرة على العمل لتحسين نوعية الحياة ،ويعني التمكين في العديد من الدراسات منح القوة بينما يركز في الخدمة الاجتماعية على الطريقة التي يمكن بها منح القوة للأفراد، وبذلك يمكن تحقيق مصالحهم.[2]

فمن خلال التعريف نرى انه ربط مفهوم التمكين بالخدمة الاجتماعية فأعطى للتمكين مفهوم اجتماعي.

ويعرف بيرسفورد و كروفت(P.BERESFORD et S.CROFT)التمكين أنه:عملية مرتبطة بالديمقراطية ،ويتضح ذلك من خلال المداخل الأساسية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية وحث المواطنين على قبول التصورات والمشاركة، كما أن التمكين من الحقوق يضع في اعتباره الديمقراطية القائمة للوصول للعدالة و المساواة.(2)[3]

نرى ان هذا التعريف قد ربط بالمجال السياسي ،فقد جاء يحمل مفهوما ذو أبعاد سياسية.

1-3: تعريف التمكين لبعض الباحثين في الدراسات العربية.

حيث تعرف (أماني مسعود) أن التمكين هو القضاء على كافة أشكال عدم المساواة و ضمان الفرص المتكافئة للأفراد ،و ذلك يتحقق من خلال ثلاثة محاور أساسية هي:

- ✓ العمل على إزالة كل معوقات التمكين،سواء كانت قانونية أو تشريعية أو اجتماعية المتصلة بالعادات و التقاليد و الأعراف و غيرها من السلوكيات النمطية التي تضع الفئات المهمشة (النساء، الأقليات،الفقراء...) أو الأقل حظا في مراتب أدنى.
- ✓ استحداث هياكل ومؤسسات هدفها تفعيل السياسات والإجراءات والتشريعات المتبناة بهدف القضاء على مظاهر الإقصاء والتهميش، تتولى عملية التمكين.
- ✓ تزويد الفئات المهمشة بالمعارف والمعلومات والمهارات والموارد والقدرات علـى النحو الذي يكفل لها مشاركة فعالة، وفرصا متكافئة اقتصاديا واجتماعيـا وسياسيا.[4]

وتضيف **أماني مسعود** أن:دور العامل الذاتي يظل حاسما في نجاح عملية التمكين فالتمكين مفهوم يقوم على المنح و لكن نجاحه يتوقف على مدى إيمان و تجاوب المستهدف ،فلا بد أن يكون المستهدفين من عملية التمكين على وعي بأهميته، ولديهم رغبة حقيقية في التغيير.

---

[1] طلعت مصطفى السروجي، **التمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة** .المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية، 2009 ص327.

[2] طلعت مصطفى السروجي،مرجع سابق،ص 328.

[3] المرجع نفسه ، ص 328.

[4] أماني مسعود، مرجع سابق،ص5.

وترى أن القوة و التمكين و المشاركة تمثل أضلع مثلث الخطاب التنموي الحديث.[1]

1-4 :تعريف التمكين إجرائيا.

من خلال تنوع و اختلاف التعاريف السابقة يمكن تعريف التمكين إجرائيا كما يلي:

هو عملية تتضمن عنصر القوة والتغيير، هدفها منح فرصة للفئات المهمشة في المجتمع لإدماجها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية....،من خلال بناء قدراتها الذاتية و توليد الوعي لديها بأهمية الدفاع عن مجمل حقوقها وحرياتها الأساسية لتفعيل ممارستها الحقيقية لها على ارض الواقع بكل جدارة و استحقاق ودون تمييز بين أفراد وفئات المجتمع، ويختلف معنى مفهوم التمكين باختلاف الثقافات، وله علاقة وطيدة بمجموعة من المفاهيم كقوة الذات والتحكم وسلطة الذات و بناء القدرات وسلطة صنع واتخاذ القرار ،ويمس فئات عديدة كالعاملين والفقراء والمرأة والشباب ، وفي عدة مجالات الحياة فهناك التمكين الإداري والتمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي والتمكين السياسي.

2:المبـــــادئ العامـــــة للتمكين:

تختلف المبادئ العامة للتمكين وفق الإطار الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي ،ووفق الاستراتيجيات التمكين المطبقة في مختلف المجالات، والتي يمكن أن تتغير من فترة إلى أخرى في نفس المجتمع، ومجمل هـــــذه المبادئ نذكـــــر :

1- الوصول إلى المعلومة: فالمعلومة هي القوة، فالمواطنون الذين يصلون إلى المعلومات يكونون أحسن من حيث الفرص والوصول إلى الخدمات وممارسة الحقوق، والتفاوض بفعالية ومحاسبة فواعل الدولة وغير الدولة، فبدون معلومة لا يمكن للفقراء العمل بفعالية ،وانتشار المعلومة لا يتوقف على وسيلة معينة واحدة وإنما تتعدد وسائلها.

2-**الإدماج و المشاركة :**إن اندماج الفئات المستبعدة ضروريا لضمان أن الموارد العامة المحدودة تبنى على المعارف ، والملكيات المحلية، ولتقدير التزام التغيير ،فالاندماج يتطلب تغيير القواعد وخلق فضاء للنقاش والمشاركة المباشرة وغير المباشرة في الميزانية ،التكوين، تسليم الخدمات القاعدية.

3-**المسائلة أو المحاسبة:** ويقصد بها القدرة على استدعاء الموظفين ومقدمي الخدمات للمحاسبة، والاستجواب حول سياساتهم، وأعمالهم واستعمال الأموال، وهناك العديد من آليات المحاسبة السياسية للأحزاب السياسية و الممثلين خلال الانتخابات ،الإدارية للهيآت الحكومية من خلال الآليات الداخلية وبين الهيآت، العمومية التي تخضع لها الهيآت الحكومية من طرف المواطنين، فحصولهم على المعلومة يبني ضغطا لتحسين أداء الحكومة ومحاسبتها.[2]

---

[1] المرجع نفسه،ص6.

2 Empowerment and poverty Reducion:A sourcebook,Op.Cit,pp15-18.

4-**القدرة على التنظيم المحلي**:ترجع قدرة التنظيم الذاتي إلى قدرة الأشخاص على العمل الجماعي وتعبئة الموارد لحل مشكلاتهم ذات الاهتمام المشترك، وغالبا ما تكون منظماتهم غير رسمية، فان التنظيم المحلي هو مفتاح فعالية التنمية مثل تنظيمات الفقراء، الجمعيات، الفيدراليات هي مفاتيح رئيسية في الصورة المؤسساتية.[1]

هذه المبادئ متداخلة ومرتبطة فيما بينها فالحصول على المعلومة المتعلقة بالبرامج أو الأداء الحكومي ،أو الفساد ضرورية وشرط مسبق للعمل، ولا يعمل المواطنون عندما لا تتوفر لديهم الإمكانيات المؤسسية التي تتطلب الأداء المحاسبي، عندما تكون منظمات محلية قوية تكون بعيدة الاتصال عن الحكام المحليين و القطاع الخاص ونقص الوصول إلى المعلومة .

لهذا السبب فان الإصلاح المؤسساتي سواء كان وطنيا أو دوليا يجب أن يركز على القوانين والقواعد، الآليات المؤسساتية، القيم والسلوكيات التي تدعم العناصر الأربعة للتمكين ،إذ يجب أن يتصل التغيير في القواعد الرسمية والتنظيمات و الجهود لتمكين الفقراء والمواطنين من التفاعل الفعال مع حكامهم .[2]

المطلب الثالث :مفهوم تمكين المرأة

1-: تعريف تمكين المرأة.

لقد احتل مصطلح التمكين مكانة متميزة في الأجندة العالمية خلال تسعينات القرن العشرين حيث جاءت المادة الثالثة عشر من-إعلان و منهاج عمل بيجين لسنة1995- تنص على ما يلي:

إن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار، وبلوغ مواقع السلطة، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم.[3]

وتعرف اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا(اسكو)تمكين المرأة بأنه تلك العملية التي تصبح من خلالها المرأة فرديا أو جماعيا واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة في حياتها فتكسب الثقة و القدرة على التصدي لعدم المساواة بينها و بين الرجل.[4]

وإجماعا يعني تمكين المرأة(حق المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها والتأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها المحلي،حيث يهدف إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهن، وتحقيق مكانتهن في المجتمع ، وتعظيم دورهن ومشاركتهن في الحياة العامة

---

[1] **Empowerment and poverty Reducion**:A sourcebook,Op.Cit,pp15-18.

[2] السروجي ،مرجع سابق.ص261.

[3] **إعلان و منهاج بيجين** ،الذي اعتمد في الجلسة 16للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة،بيجين،من 4- 15 سبتمبر1995، ص3.

[4] فاطمة حافظ ،مرجع سابق .

وبالتالـي يجمعـون أن مدخل تمكين المرأة ينطوي علـى بناء القدرات وزيـادة الوعي لدى المرأة وتعزيزها لتصبح قادرة على الإنتاج في الحياة و مواجهة مشاكلها.[1]

وعرفت الباحثة فانيسا غريفن(Griffen Vanessa) تمكين المرأة إجرائيا بأنه""مزيد من قوة المرأة ،أي مستوى عال من التحكم ،إمكانية التعبير ،وإيصال صوتها، التأثير في الآخرين.... القدرة على الابتكار واتخاذ القرارات على كل المستويات ، وليس فقط في المناطق الاجتماعية المقبولة كمكان المرأة ، والحصول على الاعتراف لها كمواطن متساو مع الآخرين، والقدرة على المساهمة والمشاركة في كل المستويات و ليس في المنزل فقط"[2]

2-1:المعايير التي تستخدم كمقياس لتمكين المرأة.

- ✓ مشاركة المرأة في اللجان العامة و غير لجان النساء.
- ✓ مشاركة النساء في المواقع القيادية.
- ✓ مشاركة النساء في اتخاذ القرارات.
- ✓ تغيير مفاهيم النساء حول إمكانية مشاركتهن الفعالة في الأعمال خارج المنزل
- ✓ ثقة النساء في إمكانية مشاركتهن للرجال في الأعمال العامة.[3]
- ✓ تقلد النساء لمناصب و مواقع ليست خاصة بمشاريع نسائية.
- ✓ نسبة النساء في الوظائف الإدارية و المهنية.
- ✓ نسبة النساء في البرلمان.
- ✓ نسبة النساء في الوزارة والوظائف العليا ومراكز صنع القرار.
- ✓ نسبة الإناث المتخرجات من مؤسسات التعليم العالي.
- ✓ نسبة النساء اللواتي يملكن حساب مصرفي.
- ✓ استقلالية المرأة الاقتصادية عن الرجل .
- ✓ نسبة مشاركة النساء في سوق العمل ممن هن في سن العمل.[4]

---

[1] منور عدنان نجم، "**دور** المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية:دراسة تحليلية للخطط و الاستراتيجيات والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين و مؤشراتها"،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية ،المجلد 21، العدد 2013،ص246.

[2] بورغدة وحيدة ،"المشاركة السياسية و التمكين السياسي للمراة العربية حالة الجزائر".المجلة العربية للعلوم السياسية ،جامعة باجي مختار عنابة ، العدد36 ، اكتوبر2012 ،ص 148.

[3] رانيا نوار،**تمكين المرأة بين التفسيرات الغربية و ثقافتنا الإسلامية**،مقال على الانترنت ،تاريخ النشر 05 يناير2010 تاريخ الزيارة: 2021/06/01 على الساعة 22:00على الموقع التالي: http://www.almostashr.com/…/subject-desc.php?..

[4] رافت صلاح الدين، **المراة بين الجندر والتمكين** . مقال على الانترنت،تاريخ النشر 2020/12/20،تاريخ الزيارة 2021/05/15 على الساعة:20:13 على الموقع التالي:
www.selfgrowth.com/articles/Articles-women-Empowerment.html

1-3:مستويـــات تمكيــن المرأة:

هناك ثلاثة مستويات لتمكين المرأة وهي على النحو التالي:

1 -**المستوى الفردي** :يعبر عن قدرة النساء على السيطرة على حياتهن ،وإدراكهن وإحساسهن بقيمتهن وقدراتهن، وقدرة المرأة على تحديد هدفها والعمل على تحقيقه.

2 -**المستوى الجماعي** :وهو يعكس قدرة المرأة على تنظيم أنفسهن والعمل الجماعي وإحساسهن بقوتهن في تجمعهن.

3 -**مستوى المناخ السياسي و الاجتماعي** ،والقواعد الاجتماعية والحوار العام، حول ما يمكن أو لا يمكن للمرأة القيام به.[1]

2- أنـــواع تمكيـــن المـــرأة:

2-1- **التمكين الاقتصادي**:هو مفهوم حديث ظهر في القرن العشرين وهو مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية ، ويسعى إلى القضاء على جميع مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات ويسعى إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية، وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار وذلك من خلال :

- ✓ تمكين النساء من التحكم بتوفير الخيارات و البدائل.
- ✓ توفير الفرص للنساء لدعم شبكات الأمان الاجتماعي.
- ✓ الوصول إلى زيادة حقيقية في دخول المرأة.[2]

أهميته:تبرز أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة في:

– الاهتمام بالإمكانيا ت البشرية كمحور أساسي من محاور التنمية الاقتصادية،لابد أن يأخذ في الاعتبار تحقيق الاستفادة من القدرات البشرية للمرأة في مجال التنمية.

– جاء لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في الترتيب الثالث بين الأهداف الثمانية للأهداف الإنمائية للألفية.

– يعمل تمكين المرأة الاقتصادي على إحداث تعديل في القوانين والسياسات والآليات والإجراءات التي تكمن من خلالها دعم قدرات النساء ،وتغيير المفاهيم و القيم،بحيث تتم مشاركة النساء الكاملة في البناء الرئيسي للتنمية وتحقيق المساواة وإزالة جميع أشكال التمييز. [3]

---

1 /احمد إبراهيم خضر،"**حقيقة مفهوم تمكين المرأة**"،مقال على الانترنت،تاريخ النشر 2013/04/30 ،تاريخ الزيارة، 2021/05/15 ،على الساعة17:20د،على الموقع التالي:www.alukah.net

[2] ملحم يحي،**التمكين كمفهوم اداري معاصر**.المنظمة العربية للتنمية الادارية . القاهرة، مصر ،2006،ص64 .

[3] Sida,women's ",**économique empowerment.scope for sidas,engagement,women's economic empowerment**" ,2009,pp05-40.

أهدافـــــــــه:

– تعزيز تأثير النساء على عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية ،وتعزيز قدرات القيادة لدى النساء في مجال التنمية المحلية الاقتصادية.

– ضمان العدالة والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية للنساء في الميدان الاقتصادي.

– مراعاة النوع الاجتماعي في الموازنات العامة.

– تعزيز خيارات سبل الرزق و جعلها أكثر أمنا للنساء في الاقتصاديات الرسمية وغير رسمية مع التركيز على المشتغلات في الأعمال الحرة .[1]

2-2-التمكين الاجتماعي :ويقصد به اكتساب المرأة مختلف المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات مع تهيئة الفرص لها لمشاركة اجتماعية ومدنية اكبر، وذلك بمساعدتها للحصول على حقوقها في المجالات الإنسانية المختلفة كـ التعليم،الرعاية الصحية.

ومـــن **أهدافـــــه** نجد :

-زيادة نسبة المشاركة في القضايا المجتمعية،محليا وعربيا مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الايجابية على مستوى الأسرة والمجتمع.

-إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة من اجل التنسيق فيما بينها.

-العمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها التنموي.

-رفع مستوى الوعي للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

كما يضيف تقرير برنامج الأمم المتحدة عدة **مؤشرات** للتمكين الاجتماعي بحيث حددها كما يلي:[2]

- ✓ قدرة النساء على التحليل المستقل و النقد و الوصول إلى المعلومات.
- ✓ قدرة النساء على العمل والإفصاح على الممارسة العنيفة ضدهن.
- ✓ قدرة النساء على التعامل جماعيا ضد أشكال الاستغلال مثل الجور الصغيرة.
- ✓ قدرة النساء على صنع القرار.
- ✓ زيادة إعداد النساء اللواتي يدرن الخدمات الخاصة بهـن.

3-1:التمكين السياسي للمرأة:

يعرف الأستاذ ""صابر بلول" التمكين السياسي للمرأة على انه ((جعل المرأة ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصرا فاعلا في التغيير ،أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق ذات المرأة ،وحضورها على ارض الواقع ،بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة النشاطات المنظمات السياسية والشعبية والنقابات

1une women,promoting women's, "**économique empowerment,world bank,group gende**"r,world bank,2012.p

2 **Human development raport**,second,edition,allynand bacon,london;U.N.D.p200.[2]

المهنية ومكاتبها الإدارية، أي إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار، وتعزيز دورها فيها لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفرادا أو جماعات ،أو مجتمعا بأكمله))[1]

ويعتبر التمكين السياسي للمرأة باعتباره عملية تغيير تتضمن تبني آليات مؤسساتية وقانونية واستراتيجيات تنموية قائمة على أساس مبدأ المساواة بين الجنسين، والمندرجة في إطار نشر ثقافة النوع الاجتماعي وإدماج منظور النوع في مجالات الحياة كافة، والهادفة إلى تقوية المرأة سياسيا وبناء قدراتها الذاتية وشخصيتها السياسية ومنحها السلطة لتحقيق ذاتها، وتجسيد حضورها الفعال في مختلف مواقع صنع القرار والمسؤولية في الحياة السياسية ،وفي مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي إشراكها في مسار التنمية الشاملة من خلال تفعيل ممارستها الحقيقية لمجمل حقوقها وحرياتها الأساسية مقابل التزاماتها بمجموعة من الواجبات.[2]

ولقد جاء في مضمون دليل المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي الذي أصدره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي و المكتب الإقليمي للدول العربية سنة2004،أن مفهوم التمكين السياسي للمرأة يتم قياسه من خلال جملة من العناصر الأساسية تم اعتبارها كمؤشر على مدى تفعيل تمكين المرأة سياسيا على ارض الواقع في مختلف دول العالم و تتمثل فيما يلي:[3]

- ✓ تحديد النسبة المئوية لعدد المقاعد التي تحتلها المرأة في الإدارة المحلية و البرلمان .
- ✓ تحديد النسبة المئوية للنساء في السلطة التنفيذية.
- ✓ تحديد النسبة المئوية في الوظائف العامة.
- ✓ تحديد النسبة المئوية في الانتخابات.
- ✓ تحديد النسبة المئوية للذين يحق لهم التصويت من الجنسين.
- ✓ تحديد نسبة الأعضاء من النساء مقارنة بالرجال في المنظمات الشعبية و النقابات المهنية والجمعيات المحلية.

3- مبـــــــادئ تمكيــن المرأة.

يعتمد التمكين مجموعة من المبادئ والركائز التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة من تمكين المرأة ومن هذه المبادئ:[4]

– **مبدأ المشاركة:**إذ يعد مبدأ المشاركة من أهم المبادئ التي تناسب التمكين حيث انه يبني أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والإحساس بمشكلاتها في حلها بناء على قدراتها واستثمار مواردها وهو عنصر فعال في وشريك أساسي في عملية تمكين المرأة .

---

[1] صابر بلول ،"التمكين السياسي للمراة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع" ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ،العدد 2 ،المجلد 25 ،دمشق ،2009 ،ص ص650،651 .

[2] اماني مسعود،مرجع سابق ، ص25–27.

[3] **صندوق الامم المتحدة الانمائي للمراة** ،المكتب الاقليمي للدول العربية . دليل المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي ، 2004 ،ص39.

[4] عبد اللطيف سوسن عثمان،**التمكين و اجهزته .المعهد العالي للخدمة الاجتماعية** ،القاهرة ،2005 ،ص 351.

– **مبدأ الاعتماد على النفس:** يسعى مدخل تمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها،إذ تمتلك المرأة موارد وقوى ولكنها بحاجة إلى إيجاد موارد إضافية من خلال زيادة وعيها بأوضاعها ومسؤولياتها واكتشاف نواحي القوة في شخصيتها و في البيئة المحيطة بما يساعد في تحقيق التمكين لها.

– **مبدأ المسئولية :** إذ يعد الوصول إلى المعلومة والحصول عليها شرطا من شروط المسئولية وإعطاء الفرص للمواطن لمراقبة أداء الحكومة،كما أنها أداة فعالة لتصحيح الأداء .

– **مبدأ العدالة و المساواة القانونية** :التي ترتبط بحقوق المواطنة والحقوق والواجبات مما يتطلب المساواة والعدالة في التشريع بين المواطنين جميعا بتباين انتماءاتهم القانونية أو الجنسية .....

1-4:أهـــــداف تمكيـــــــن المرأة.[1]

هناك وجهات نظر مختلفة لأهداف تمكين المرأة يمكن عرضها في :

– أن تتمكن المرأة في صنع قراراتها بنفسها.

– أن تتوفر لها مصادر المعلومات التي تمكنها من صنع القرار المناسب.

– أن تكون قادرة على تغيير أفكار الآخرين بالوسائل الديمقراطية.

– أن تعمل على إدماج نفسها في عمليات التطوير و التغيير المستمر .

– أن تعمل على تعزيز تصورها الذاتي لنفسها و التغلب على الصورة التقليدية المتصورة عنها.

المطلب الرابع: معوقــات تمكين المرأة.

إن أي قضية خاصة بالمرأة يجب النظر إليها بوصفها مشكلة اجتماعية،ناتجة عن خصائص اجتماعية خاصة بكل مجتمع فالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والشخصية، تعد النقاط الأساسية المعوقة لتمكين المرأة و تتمثل في :

1-المعوقات الاجتماعية: [2]

- ✓ دور المرأة في خانة الوظائف التقليدية.
- ✓ تدخل الرجل في مشاركة المرأة لقضايا مجتمعها.
- ✓ قلة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة .
- ✓ تنشئة المرأة اجتماعيا على الانقياد لأوامر الرجل وتعرضها للعنف.
- ✓ تخوف الرجل من تفوق المرأة عليه اجتماعيا ووظيفيا.
- ✓ عدم تقبل المجتمع للقيادة النسائية .

2-المعوقات الاقتصادية و السياسية .[3]

---

[1]Herbert J and Lrene S,Edition ,**Qllyn qnd Bacon** ,London ,1980,p67.

2 سارة صالح الخمشي،المعوقات التي تواجه المرأة السعودية في تولي المناصب القيادية. مجلة الخدمة الاجتماعية ،مصر، العدد 52، 2014، ص69.

3 نفس المرجع ،ص98.

- ✓ حبس المرأة في خانة الوظائف التقليدية.
- ✓ عدم إتاحة الفرصة للمرأة على إبداء أرائها .
- ✓ عدم الثقة في قراراتها حتى فيما يتعلق بقضايا المرأة.
- ✓ انعدام توفير الدعم الإعلامي لقضايا المرأة.
- ✓ ضعف دور المرأة في المشاركة سياسيا حيث لا تتعدى الدور التكميلي فقط.
- ✓ قلة التشريعات والقوانين والدراسات القانونية الخاصة بالمرأة.

3-**المعوقات الشخصية** :[1]

- ✓ ضعف ثقة المرأة بنفسها وعدم قدرة المرأة التوفيق بين مسؤوليتها الأسرية والاجتماعية.
- ✓ محدودية المؤهلات والخبرات لدى المرأة .
- ✓ عدم قدرة المرأة على الإلمام بقضايا مجتمعها.
- ✓ ضعف قدرة المرأة على التخطيط و التنفيذ .

ومن مجموع الأسباب المذكورة نجد أن أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة هي العوامل الاجتماعية لان المجتمع هو أساس الدعم والإبداع ،تليها العوامل الاقتصادية والسياسية، ثم أخيرا العوامل الشخصية،حيث لا بد أن تتوفر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الايجابية في حركة التنمية وتوجيهها .

المبحث الثالث:تفعيل دور الجمعيات في تمكين المرأة.

للجمعية دورا محوريا في عملية تمكين المرأة في كل المجالات السياسية والاجتماعية، والاقتصادية من خلال تبنيها لقضايا التمكين تأكيدا لمبدأ الدفاع عن الحقوق الإنسانية للمرأة، والدفاع عنها.

المطلب الأول:تفعيل دور الجمعيات في تمكين المرأة.

تلعب الجمعيات دورا كبيرا في المجتمعات الديمقراطية خاصة في ظل تنامي وتزايد دور المجتمع المدني كشريك ثلاثي في عملية التنمية الشاملة ،والمستدامة، إلى جانب الحكومات والقطاع الخاص،و كذا تشكل الشراكة بين المجتمع المدني بصفة عامة والجمعيات بصفة خاصة ،نقطة تحول مهمة خلال السنوات الأخيرة، فبعد فترة اتسمت بنوع من الحذر امتدت إلى حدود أواسط التسعينات،أصبح مستوى الشراكة يميل إلى التحسن من اجل توحيد الجهود بين مختلف المتدخلين في شتى المواضيع منها مسالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.[2]

---

1 إيمان بشير الحسين،عماد محمد سلامة،جمال فواز العمري،ا"لمعوقات النفسية والاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية.مجلة كلية التربية،عين شمس،مصرالعدد34،الجزء3،ص520.

2 برنامج تعزيز المساواة بين الرجل و المرأة في المنطقة الاورومتوسطية(2005-2011)تقرير تحليل الوضع الوطني للمغرب منشور على الانترنت تاريخ الزيارة2021/06/01 ،على الساعة17:25د على الموقع https://www.euneighbours.eu

وبما أن دور الجمعيات أضحى يقوم على أساس الشراكة الكاملة والانخراط في العملية السياسية والاجتماعية ،والاقتصادية،من الدور الثانوي الذي يقتصر على ملء فراغ المؤسسات الحكومية إلى الدور الفاعل والمؤثر في السياسات الوطنية.

بحيث ينبغي على هذه الجمعيات الإسهام في عملية التغيير الاجتماعي من خلال التأثير اتجاه القوانين والتشريعات والسياسات العامة وتعبئة الرأي العام إزاء مواضيع محددة تهم المجتمع من خلال عملية توعية ،وتثقيفية،و تنويرية واسعة، تستهدف تفعيل مشاركة النساء في تقرير مصيرهن السياسي ومواجهة الأزمات والتحولات الاقتصادية ، والاجتماعية التي تؤثر على مستوى حياتهن ومعيشتهن ،باعتبارها من أهم قنوات المشاركة الجماهيرية المنوطة بمهمة التكفل بتأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة في غرس الثقافة السياسية، وكذا التنشئة السياسية.[1]

إذ يمكن للجمعيات أن تلعب دورا محوريا في عملية تمكين المرأة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تبنيها لقضايا مبدأ التمكين وتأكيد مبدأ الدفاع عن حقوق المرأة والدفاع عن كافة المستويات في تمكين المرأة من التأثير على القرارات والنظم السياسية والاقتصادية و الاجتماعية، وكذا تأسيس قاعدة بيانات من وضعية المرأة في أجهزة صنع القرار.

ويمكن تحديد أهم الأدوار التي تقوم بها الجمعيات فـــــــي :

- ✓ تشجيع عضوية المرأة قي الجمعيات و كذالك رئاستها لمناصب إدارية و التعبير بصدق عن الاحتياجات الأساسية للمرأة.
- ✓ تدريب و إعداد كوادر نسائية لمناصب حكومية.
- ✓ الاهتمام باستقطاب القيادات داخل المجتمعات المحلية.
- ✓ تنمية المهارات القيادية لدى المرأة.
- ✓ تحليل وضع النساء على الانجازات التي حققتها.

المطلب الثانـــي:آليات تنفيـذ الجمعيـات لسياسـات تمكين المرأة.

من اجل تحقيق نقلة نوعية في فعالية الجمعيات في توجيهها نحو تمكين المرأة يجب :[2]

- ✓ تعزيز علاقات المناصرة و كسب التأييد مع منظمات المجتمع المدني حول قضايا المرأة و أولوياتها.
- ✓ بناء تحالفات إستراتيجية مع الجمعيات لصالح دعم السياسات و التوجهات المشتركة بين اللجان الوطنية المهتمة بشؤون المرأة و هذه المنظمات،و دعم جهودها الرامية لتحسين أوضاع المرأة بشكل عام.

---

[1] سناء بولقواس ،**دور المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمراة في الدول العربية**. مجلة الفقه و القانون ،المغرب العدد 17،مارس 2014،ص 265.

2 المعهد العربي للتخطيط ،**سياسات و آليات تمكين المرأة في إطار السياسات الاجتماعية**،الكويت ،ص20-25.

- ✓ وضع آليات عمل لتفعيل علاقات الشراكة و التعاون بين الجمعيات من اجل تعزيز فعاليتها،و تحقيق الاستدامة من خلال إشراك هذه الجمعيات في وضع البرامج و المشاريع التنفيذية و تقديم الدعم اللازم لها.
- ✓ بناء القدرات المؤسسية و الفردية للجمعيات لتعزيز فعاليتها في تطبيق السياسات العامة لتنمية المرأة و تمكينها.
- ✓ متابعة برامج و خطط عمل هاته الجمعيات،و تقويمها من حيث استهدافها لتنمية المرأة وفقا لسياسات و التوجهات العامة ،و للخطط الاستراتيجة لتمكين المرأة و المشاريع التجديدية المنبثقة عنها.
- ✓ تحديد المعايير الضرورية لأساليب ووسائل الضغط و التأثير في قضايا النهوض بالمرأة و الدمج المنظم للنوع الاجتماعي.
- ✓ العمل على تقييم الوضع المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة،و دراسة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف العامة،و كيفية الارتقاء بأدائها ضمن الإمكانيات المتاحة في إطار واقعي مبني على توظيف المعرفة و البحث و الخبرة لدعم هذه الجمعيات.
- ✓ التنسيق مع المنظمات الدولية المانحة لاطلاع منظمات المجتمع المدني المعنية بتمكين المرأة على أولويات و مجالات اهتمام كل هذه المنظمات المانحة،و آلية الإعداد للمشاريع و التقدم لهذه المنظمات للحصول على التمويل المتناسب و احتياجاتها.
- ✓ العمل على تطوير آليات مناسبة لتعزيز مشاركة المرأة في قطاع الأعمال ،و انخراطها في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و زيادة تمثيلهن في غرف التجارة و الصناعة.
- ✓ تنسيق جهود الجمعيات مع المؤسسات الرسمية للقضاء على الأمية بين النساء.
- ✓ المساهمة في توعية المجتمع بدور المرأة .
- ✓ العمل مع المؤسسات الحكومية من اجل ضمان نوع الاجتماعي في برامج التدريب .
- ✓ مشاركة الجمعيات في التوعية و التثقيف الصحي بانتظام للنساء.

خلاصـــــة الفصـــل

من خلال ما جاء في الفصل الأول نستخلص أن الجمعية هي عبارة عن تجمع العديد من الأشخاص بمحض إرادتهم و الاجتماع من اجل التعاون لحل مشكلة ما إلى تحقيق غاية أو استجابة لحاجة ما ،و تعرفنا على أهميته و أهدافه بالنسبة للمجتمع و كذالك خصائصه، و بعدها سلطنا الضوء على المسار التاريخي للعمل الجمعوي في الجزائر من خلال ثلاث مراحل أساسية وصولا إلى أهم المعوقات التي تعترض عمله.

ثم تطرقنا إلى نشأة مفهوم التمكين عامة و تمكين المرأة خاصة الذي يعد إحدى البوابات التي تمكن النساء من ممارسة حقوقها الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية،و كيف تطور ت مجالات استخدامه ،وتعرفنا على أهم أهدافه وخصائصه ومبادئه ،وكيفية قياس مستويات تمكين المرأة، وصولا إلى أهم المعوقات الأساسية التي تحول دون تمكين المرأة .

وبعدها سلطنا الضوء على كيفية تفعيل دور العمل الجمعوي في عملية تمكين المرأة ،وأهم الاقتراحات ليتم تفعيل دور الجمعيات في تمكين المرأة سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا من خلال تبنيها لقضايا مبدأ التمكين وتأكيد مبدأ الدفاع عن حقوق المرأة .

الفصل الثاني
الدراسة الميدانية لدور جمعيات بولاية ورقلة في

تمهيـــــــد

يعتبر الجانب التطبيقي الجزء الأهم في البحث العلمي،و هذا لأنه يعكس ثمرة المجهودات المبذولة من طرف الباحث طيلة فترة بحثـه.

و من خلال الدراسة نسعى إلى الكشف عن دور العمل الجمعوي في تمكين المرأة ،و مدى مساهمته في تفعيله و هذا على مستوى ولاية ورقلة، حيث قصدنا ثلاثة جمعيات ناشطة على مستوى الولاية و المتمثلة في:

- ✓ جمعية صناع الحياة و صناعة النجاح.
- ✓ جمعية ترقية المرأة و الشباب.
- ✓ جمعية الإرشاد و الإصلاح الجزائرية.

و لدراسة هذا الجانب قد اعتمدت على معلومات متعددة أخذتها من خلال القيام بالمقابلات مع رئيسات الجمعيات محل الدراسة،كما قمت بتوزيع استمارة استبيان على مفردات عينة البحث.

و يتضمن الجانب التطبيقي جملة من العناصر تتمثل في:

- ✓ **المبحث الأول**:واقع الحركة الجمعوية بولاية ورقلة .

  المطلب الأول :لمحة عن الجمعيات في ولاية ورقلة.

  المطلب الثاني:لمحة عن الجمعيات محل الدراسة.
- ✓ **المبحث الثاني** : عرض تحليلي لنتائج الدراسة الميدانية .

  المطلب الأول: تحليل أسئلة المقابلة.

  المطلب الثاني: تحليل استمارات البيانات.

  المطلب الثالث :تفسير نتائج الدراسة.

و أخيرا نتائج الدراسة وأهم الاقتراحات لتفعيل دور الجمعيات محل الدراسة في تمكين المرأة سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا في ولاية ورقلة.

المبحث الأول: واقع الحركة الجمعوية بولاية ورقلة.

تجدر الإشارة إلى أن التطورات التنموية والعمرانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،كانت من أهم المؤشرات الدالة على تطور الحركة الجمعوية في ولاية ورقلة،وكذالك تنامي طبقة مثقفة أكسبتها عملا مدنيا حضاريا أوحى بوجود وعي متنامي لدى سكان المنطقة،بحيث اختلفت الجمعيات المؤسسة فمنها من اكتسى الطابع التقليدي و منها من اكتسى الطابع الحديث .

المطلب الاول: لمحـــــة عـــن الجمعيـات بولاية ورقلة.

تزامنا مع صدور قانون الجمعيات 31/90 المؤرخ في 04ديسمبر1990 ،شهدت ولاية ورقلة على غرار بقية المدن الجزائرية وتيرة متسارعة لإنشاء الجمعيات فبدا نشاطها منذ سنة 1989،نظرا لتقلص دور الدولة في تلبية حاجيات المجتمع،مما ساهم في نمو الوعي المجتمعي،أين بلغ عدد الجمعيات المعتمدة على مستوى ولاية ورقلة حوالي 1311 جمعية حسب الإحصائيات الرسمية لسنة2021،متنوعة كما يبينه الجدول التالـــــــي:

*** جدول رقم(1): يوضح عدد الجمعيات بالولاية حسب نوع النشاط.**

الرقم	نـــــوع نشاط الجمعيـــة	المجمـــــوع
01	الجمعيات الدينية	200
02	الجمعيات الرياضية و التربية البدنية	152
03	الجمعيات الثقافية و الفنون	140
04	جمعيات أولياء التلاميذ	100
05	جمعيات لجان الأحياء	190
06	الجمعيات البيئة و الإطار المعيشي	89
07	الجمعيات النسوية	8
08	الجمعيات الصحية	19
09	الجمعيات التضامن و الإسعاف والتطوعية	148
10	الجمعيات المعوقين و غير مؤهلين	37
11	جمعيات الشباب و الطفولة	100
12	الصداقة و التبادل و التعاون	78
13	الجمعيات الفلاحية	52
14	الجمعيات العلوم و التكنولوجيا	111
15	الجمعيات السياحة و الترفيه	86
	المجمـــــــــــــــــــوع	1311 جمعية

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مكتب الجمعيات،مصلحـة التنظيم العـام ، مديريـة التنظيم و الشؤون العامة، ورقلة ،الجمعيات المعتمدة بولاية ورقلة سنة2021.

و من خلال الجدول يتبين لنا أن هناك تفاوت ملحوظ في توزيع تنوع الجمعيات في الولاية إذ تهيمن عليها الجمعيات الدينية ثم الرياضية فالثقافية و لجان الأحياء .

المطلب الثاني:تعريف الجمعيات محل الدراسة.

باعتبار أن مجتمع الدراسة (الجمعيات الناشطة بولاية ورقلة سنة 2021) محدود من حيث الاهتمام بقضايا المرأة، فقد تم اختيار عينة مقصودة من هذا المجتمع وهي ثلاثة جمعيات، تم اختيارها من بين المنتمين لها عينة مقصودة تضم عضوات و منخرطات و أمينات الجمعيات اللواتي لهن دراية بنشاطات الجمعية المختلفة ويمارسن مسؤوليات تنظيمية ضمن الجمعية .

1-جمعية صناع الحياة و صناعة النجاح.(تعريفها ، مشاريعها، أهدافها)

أ-:**تعريف الجمعية** :ظهرت الجمعية في أواخر شهر سبتمبر 2005، وهي جمعية خيرية تنموية،تعمل على استثمار الطاقات البشرية لخدمة المجتمع ،وتنمية وتوجيه الأفراد وتوحيد الجهود والرقي والنهوض بالمجتمع وخدمة الأفراد في شتى الميادين والمجالات.

للجمعية رسالة مجتمعية ورؤية مستقبلية تتحمل فيه المسؤولية العمل من اجل تطوير الأفراد وتدريبهم للوصول بهم إلى درجة الإقناع وتحمل المسؤولية كل في موقعه.

ب-:أهداف الجمعية:وضعت الجمعية منذ تأسيسها في أواخر شهر سبتمبر مجموعة أهـــداف:

- ✓ إيجاد جيل فعال ومؤثر في المجتمع،يعمل على تغيير الواقع الذي يعيشه نحو الأفضل.
- ✓ حماية النشء بمحاربة الفراغ وما ينجر عليه من انحرافات و آفات اجتماعية،اكتشافا وصقل المواهب الدفينة، وتفجير الطاقات الكامنة بتشجيع الأفكار والمبادرات الفردية وتوجيه الشباب.
- ✓ تنمية القدرات الفكرية لدى الأطفال والشباب وتكوين المرأة في مختلف الصناعات الحرفية.
- ✓ محاربة الأمية عموما، وأمية الحاسوب خصوصا.
- ✓ حماية البيئة و تزيين المحيط،و انجاز منتدى صحي.

ج-مشاريع الجمعية:للجمعية مشاريع عديدة تقوم بها منها:

***مشروع ورشات التكوين والإنتاج الحرفي** :هو فضاء يضم الفئات التي لم تواصل الدراسة والنساء الماكثات في البيت ومن له موهبة في الصناعات التقليدية(تكوينا، إنتاجا، تسويقا).

***مشروع صانع الحياة** :و هو مشروع تدريبي تكويني تربوي، يهدف أساسا إلى تهيئة جيل قادر على التفكير الايجابي،و إعداد فئة من الأطفال المدربة المكونة و إعدادهم للحياة المدرسية.

***مشروع مجلة صناع الحياة** :هو مشروع تنموي استثماري يعمل على إصدار مجلة صناع الحياة التي تعد وسيلة إعلامية تثقيفية دورية تصدر كل أربعة أشهر بمعدل ثلاثة أعداد كل سنة ويتلخص عملها في محاولة عكس نشاطات وأعمال وأفكار أعضاء ومنخرطي الجمعية.

مشروع المجلس الصحي :وهو هيئة تضم مجموعة ممثلين عن المديريات الولائية والبلديات وبعض الجمعيات النشطة في مجال الصحة،كما يضم أعضاء أحرارا من مختلف أسلاك الصحة كالأطباء الصيادلة، وذلك لمناقشة الوضع الصحي للمنطقة ،ومشاريع تطوير الصحة محليا.

***مشروع فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره** :و هو مشروع خيري يمس جميع شرائح المجتمع المعوزة والمحتاجة ، وتقديم المساعدة،هدفه عمل الخير في المجتمع.

***مشروع حرابر ورقلة للانتاج2018**:وهو مشروع خاص بالمرأة الماكثة بالبيت وصاحبات الحرف اليدوية ،والمهن الحرة، والمتخصصات في صنع الحلويات ،والطباخات....و فكرة جديدة لتجميع وتحضير التوابل من صنع محلي وتقوم الجمعية بتوزيعه على المحلات، وهي مبادرة تشجع الجمعية من خلالها ربات البيوت على الاسترزاق،حيث لاقت هذه المبادرة رواجا واسعا في المجتمع المحلي.

***عقود الشراكة** :حيث عقدت الجمعية شراكة مع رئيس بلدية الرويسات في إطار مشروع غرس ثقافة حماية البيئة وتزيين المحيط، وكذا عقد شراكة مع مدير التربية لولاية ورقلة ،وأيضا عقدت شراكة في إطار المجلس الصحي شراكة مع مدير مستشفى محمد بوضياف ،في إطار مشروع ورشات التكوين و الإنتاج الحرفي وعقد شراكة مع التكوين المهني وإدارة السجون.

-المساهمة في تكوين وتدريب النساء السجينات بالولاية.

ثانيا:جمعية الإرشاد والاصلاح: هي جمعية وطنية تساهم في ترقية المواطن، وخدمة المجتمع من خلال تقديم الخدمات والمشاريع الخيرية لمختلف الفئات ،والقيام بواجب الدعوة إلى القيم والأخلاق الفاضلة وفقا لثوابت الأمة،تأسست في 11-09-1989 بعد صدور الدستور الجديد لعام1989 الذي نص على التعددية السياسية في الجزائر و لها أكثر من 700فرع على المستوى الوطني منها ولاية ورقلة بأكثر من 8فروع بالولاية.[1]

أ-**<u>أهداف الجمعية</u>:** للجمعية أهداف متعددة منها:

- ✓ المساهمة في البناء الحضاري للأمة و تنمية شخصيتها بما يتماشى و متطلبات العصر.
- ✓ العمل على جمع الأمة حول المبادئ التي تضمن الوحدة و مناصرة الحق والعدل،والعمل على نشر ثقافة السلم و رعاية حقوق الإنسان.
- ✓ العمل على تفعيل دور المرأة الحضاري و ترقيته وحماية الأسرة وتثمين رصيدها.
- ✓ المساهمة في حماية الطفولة من كل الأضرار الجسمية و الفكرية و النفسية.
- ✓ خدمة و تنمية المجتمع بإنشاء المرافق الخيرية الصحية و التعليمية من خلال عمل فعال.
- ✓ المساهمة في ترقية تعليم القران الكريم و السنة النبوية وإنشاء معاهد ومدارس خاصة بها.

[1] السيد سيود عبد القادر ،**نائب رئيس جمعية الارشاد والاصلاح الجزائرية لولاية ورقلة**،مقابلة يوم2021/06/01،على الساعة9:30 ،بمقر عمله الكائن بمكتبة البصرة ،بلدية سيدي خويلد.

- ✓ تشجيع الإبداع الفكري و الثقافي،والمحافظة على الموروث الوطني.
- ✓ القيام بالنشاطات التي تخدم أهداف ومبادئ الجمعية ،والتعاون مع كافة الجمعيات والمنظمات الوطنية والدولية والهيآت المعنية وفق القانون المعمول بها.
- ✓ تسعى الجمعية إلى ترسيخ روح العمل التطوعي بتسخير كل إمكانياتها لتحقيق النفع العام.

2/**جمعية ترقيـــة المرأة والمجتمع** :هي جمعية شبابية تسعى إلى ترقية المرأة والشباب تأسست في 2018/03/31 بولاية ورقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية وهي تمارس نشاطها على مستوى الولاية .

أ-**أهداف الجمعية:** تهدف الجمعية أساسا إلى ما يلي:

- المساهمة في البناء الحضاري مع متطلبات العصر في إطار الثوابت الوطنية.
- ترقية المرأة و دورها الفعال في المجتمع وحماية الأسرة.
- المساهمة في القيام بدورات تكوينية في الإسعافات الأولية.
- التكفل النفسي و المعنوي ومساعدة فئة ضحايا حوادث المرور.
- القيام بمسابقات ولائية للتقليل من حوادث المرور،و زيارة الجمعية للمستشفيات.

ب-مشاريع الجمعية: من أهم مشاريع الجمعية نجد:

*إصدار و نشر مجلات ووثائق إعلامية ومطويات تتعلق بأهدافها.

*تنظيم حملات تحسيسة لفائدة السائقين،تحت شعار(السياقة الاحترافية سلامة و مسؤولية) بشراكة مع الدرك الوطني.

*تنظيم حملات مسعف لكل بيت مع شراكة الحماية المدنية.

*المشاركة في اليوم التحسيس بعنوان(السياسة الوطنية للسكان و الإطار التشريعي للصحة الإنجابية و التنظيم العائلي) لفائدة النساء بورقلة.

المبحث الثاني:اجراءات الدراسة الميدانية .

تعد الدراسة الميدانية جزء هاما من البحث، كونها المرجع الذي يتمكن الباحث من خلاله إسقاط وتطبيق ما ورد في الفصل النظري بعد دراسته وتحليله ،فمن خلال هذا الفصل سيتم التعرف على ميدان الدراسة، كما يتم التعرف على خصائص عينة الدراسة، وكذلك خطوات الدراسة الاستطلاعية باستخدام الإجراءات المنهجية اللازمة والأساليب الإحصائية لمعالجة الفرضيات واخبرا عرض النتائج.

المطلب الأول: خصائص مجتمع الدراسة:

يتكون المجتمع الكلي للدراسة من حوالي (300) امرأة موزعة على ثلاثة جمعيات، وتمت الدراسة الميدانية على عينة منها، وسيتم في هذا المطلب عرض كل الجوانب الاستطلاعية لعينة الدراسة والتي أخذنا منها عينة قصدية منها، شملت 64امراة موزعة على مختلف الجمعيات محل الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم(02):يوضح توزيع عينة الدراسة على الجمعيات محل الدراسة.

الجمعية	جمعية صناع الحياة و صناعة النجاح	جمعية الارشاد والاصلاح الجزائرية	جمعية ترقية المرأة والشباب
التكرار	38	16	12
النسبة	%56	%26	18%

الشكل رقم(01):يوضح توزيع عينة الدراسة على الجمعيات محل الدراسة.

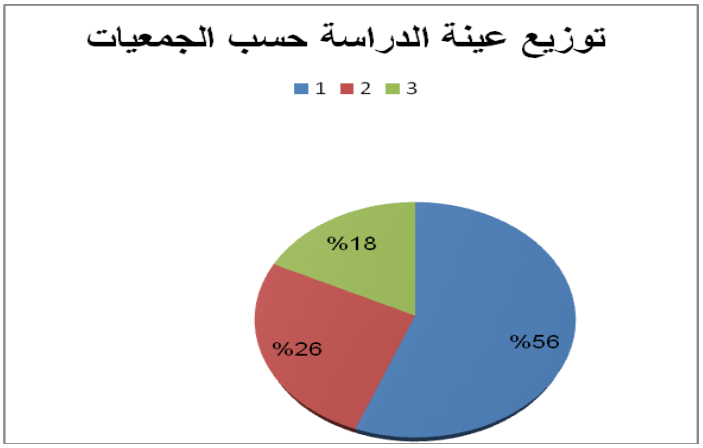

المصدر:الطالبة.

الملاحظ ان نسبة المشاركات في جمعية صناع الحياة و صناعة النجاح هي الاكثر بنسبة 56% هي الأكثر تليها جمعية الإرشاد و الإصلاح الجزائرية 26%،ثم جمعية ترقية المرأة و الشباب18%

المطلب الثاني: عرض خصائص عينة الدراسة.

أما عن خصائص عينة الدراسة من حيث العمر، والحالة المدنية والوظيفة والمستوى الدراسي فسيتم توضيحها في الجداول التالية:

الجدول رقم(03):يوضح الفئة العمرية للعينة الدراسة.

العمر	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 20 سنة	**00**	**%00**
من 20 سنة إلى 30 سنة	**27**	**% 42.18**
أكثر من 30 سنة	**37**	**%57.81**
المجموع	**64**	**%100**

الشكل رقم (02): مخطط دائري واعمدة بيانية يوضح الفئة العمرية لأفراد عينة الدراسة.

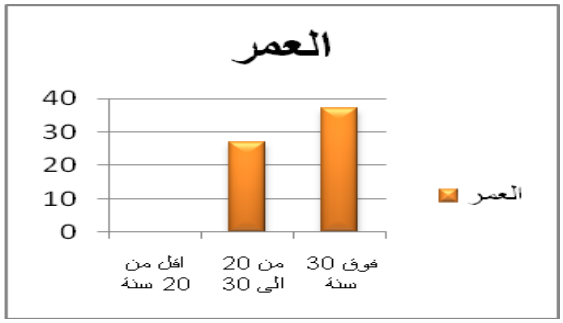

المصدر :إعداد الطالبة.

-يوضح الجدول أعلاه أن الفئة العمرية أكثر من 30سنة هي الأكثر نسبة بـ57.81 % في حين جاءت الفئة من 20 سنة إلى 30 سنة بنسبة 42.18 % ،أما فئة اقل من 20سنة و لا مشاركة و هذا ما يفسر درجة الاهتمام بالعمل الجمعوي الذي تتمتع به أفراد العينة الأكثر من 30سنة .

الجدول رقم(04):يوضح الحالة المدنية لعينة الدراسة.

الحالة المدنية	التكرار	النسبة المئوية
عزبـــــاء	30	%46.87
متزوجـــة	34	%53.15
مطلقـــة	00	%00
أرملـــة	00	%00
المجمـــوع	64	%100

الشكل رقم(03) يوضح رسم تخطيطي للحالة المدنية لعينة الدراسة.

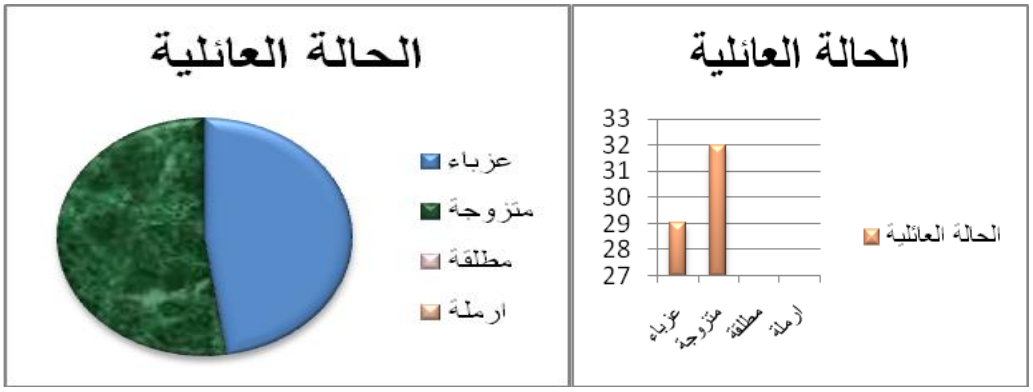

المصدر :الطالبة.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن المرأة المتزوجة هي الأكثر مشاركة في الجمعية بنسبة 53.15% ،في حين كانت فئة المرأة العزباء بالمرتبة الثانية بنسبة 46.87% ما يدل على قبول الفتاة الغير متزوجة على العمل الجمعوي ،أما فئة الأرملة و المطلقة فكانت النسبة 00 %.

الجدول رقم(05):يوضح وظيفة المرأة داخل الجمعية.

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
رئيسة	02	.%3.12
نائبة	03	.%4.68
عضوة	43	.%67.18
منخرطة	16	.%25.00

الشكل رقم (04) : يوضح وظيفة المرأة داخل الجمعية.

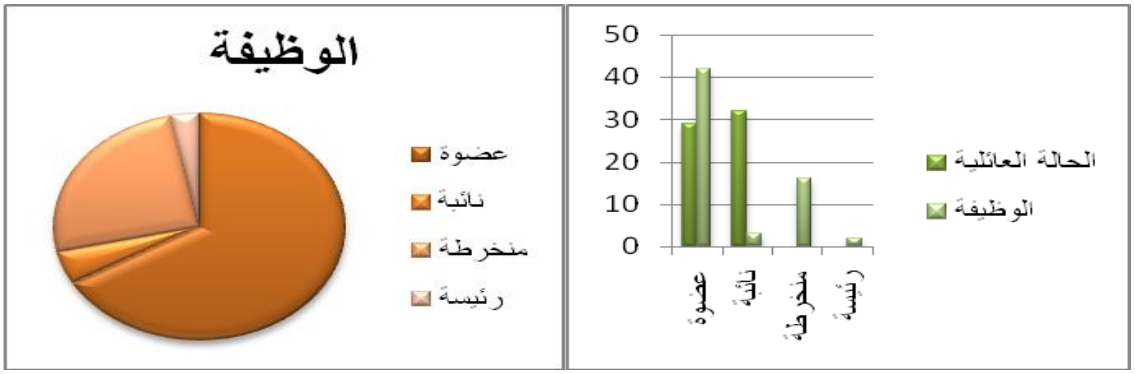

المصدر :الطالبة.

يوضح الجدول أعلاه وضعية لكل أفراد العينة الدراسة هن بمنصب عضوات بالجمعية بنسبة 67.18% ،تليها نسبة 25% من العينة في منصب منخرطات ،أما نسبة 4.68% كانت لمنصب نائبة بالجمعية ،في حين كانت نسبة 3.12 % لمنصب رئيسة جمعية من بين ثلاث جمعيات محل الدراسة ،و هذه المناصب تبرز مدى فعاليتها في تحقيق أهداف و مبادئ هذه الجمعيات.

الجدول رقم (06) : يوضح المستوى الدراسي لعينة الدراسة.

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
جامعي	23	% 35.93
ثانوي	24	% 37.5
دون المستوى	17	% 26.56
المجموع	64	% 100

الشكل رقم (05): يوضح المستوى الدراسي لعينة الدراسة.

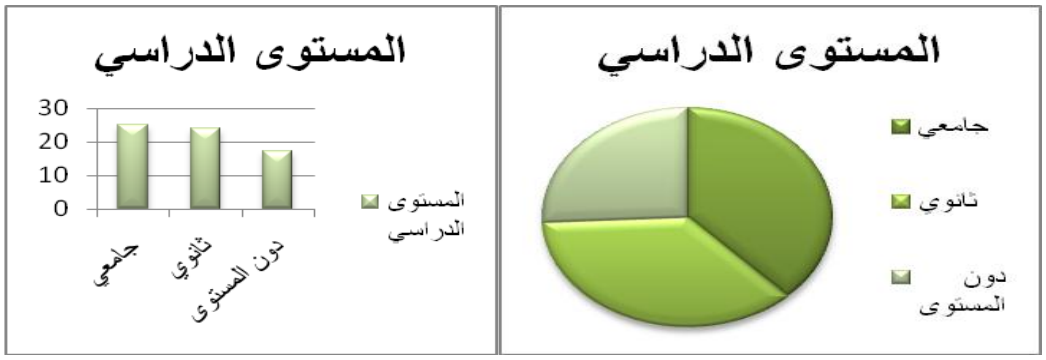

يوضح الجدول أعلاه أن المستوى التعليمي لأفراد العينة متوزعة بين الاحتمال الأول و الثاني، أما أعلى نسبة فكانت في المستوى الثانوي بنسبة 37.5% ،تليها نسبة المتحصلين على المستوى الجامعي التي بلغت 35.93% ،أما النسبة التالية كانت بنسبة 26.56 % ،مما يؤكد أن أغلبية المبحوثات ذوي مستوى تعليمي جيد ،من شانه أن يساهم في رفع مستوى الوعي الاجتماعي بالعمل الجماعي المنظم.

المطلب الثالث:أدوات الدراسة.

من اجل التوصل إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة لدينا، قمنا بالاستعانة بأدوات مهمة ألا وهي: الأداة الأولى "المقابلة" فقد تم الاستعانة بهذه الأداة في دراستنا من اجل إثراء الموضوع بالحصول على أجوبة حية من رئيسات الجمعيات محل الدراسة، و قد أفادت هذه المقابلات بشكل عام بتقديم نظرة عامة حول النشاط الجمعوي في المنطقة ،كما تم تزويدنا ببعض الوثائق المتعلقة بالجمعيات.**(انظر الملحق رقم01)**

والأداة الثانية "الاستبيان"كأداة أساسية في الدراسة،الذي يعد من الأدوات الشائع استعمالها في البحوث الميدانية، كونه أداة ملائمة للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لاختبار فرضيات البحث، و قد اعتمدنا عليه بشكل أساسي في الدراسة الميدانية، إذ تم بناءها من خلال الاستفادة من المعلومات المسجلة فيه، أين بلغ عدد الأسئلة فيه على 41 سؤالا، و تم توزيع 80استمارة،قمنا من خلاله باختيار خمسة محاور(المحور الأول دوافع الانضمام للجمعية، المحور الثاني دور الجمعيات في التمكين الاجتماعي، المحور الثالث دور الجمعيات في التمكين الاقتصادي، المحور

الرابع دور الجمعيات في التمكين السياسي، ومحور أخير معوقات الجمعيات التي تحول دون تمكين المرأة)،تم صياغة مجموعة من الأسئلة تختلف من محور لأخر.

ثم قمنا بأهم خطوة هي عملية صدق أداة جمع البيانات (الاستبيان) للتأكد من صلاحيته للقياس ليشمل الصدق الظاهري(المحكمين) والصدق البنائي (الاتساق الداخلي)،(**انظر الملحق رقم2**).

وبعد التأكد من الصدق البنائي بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان الموزع على عينة الدراسة المكونة من64 امرأة.

ثم قمنا بالتأكد من ثبات الدراسة(الاستبيان) واستقرارها وعدم تناقضها مع نفسها، وقدرتها على الحصول على نفس النتائج في حالة ما إذا أعيد توزيعها على نفس العينة تحت نفس الظروف.

المبحث الثالث:عرض و تحليل البيانات الميدانية.

سيتم في هذا المبحث عرض وتحليل الاستبيان باستخدام القوانين الإحصائية الوصفية، وفق محاوره الثلاث.

1. **تحليل بنود المحور الأول : الدوافع الانضمام إلي الجمعية.**
2. والجدول الآتـــي يوضح البيانات المتحصل عليها.

الشكل رقم(06) رسم تخطيطي لبدائل الدوافع الذاتية للانضمام للجمعية

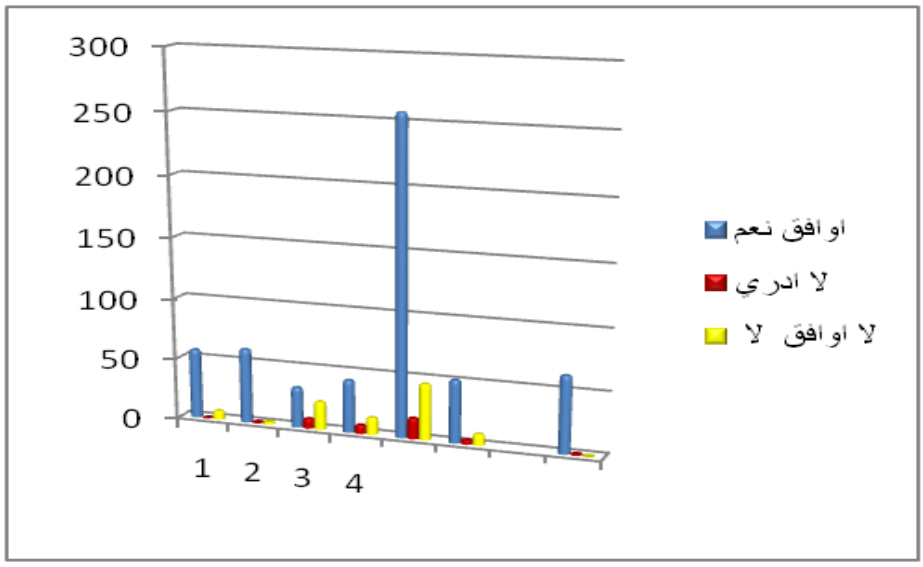

المصدر:إعداد الطالبة

الجدول رقم(07):يوضح نتائج تفريغ الاستبيانات الخاصة بمحور الدوافع الذاتية للانضمام للجمعية.

البنود	أوافق (نعم)		لا ادري		لا أوافق (لا)		الوسط الحسابي	درجة الموافقة
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	%النسبة		
1	57	%89,06	0	%0,00	7	%10,94	2,78	مرتفعة
2	61	%95,31	1	%1,56	2	%3,13	2,92	مرتفعة
3	33	%51,56	8	%12,50	23	%35,94	2,16	متوسطة
4	43	%67,19	7	%10,94	14	%21,88	2,45	متوسطة
المجموع	257		17		46			
الوسط الحسابي العـــــــــــام							**2.57**	**مرتـ فعة**

بملاحظة نتائج النسب المئوية المتحصل عليها للتكرارات المتعلقة ببنود الاستبيان و التي تمثلت في :

-**البند الأول:**من خلال هذا البند الذي نص على "تعرفتي على الجمعية عن طريق المجتمع"،كان أعلى تكرار في "موافق"، بقيمة89.06%، تلتها نسبة 10.94% في البديل "لا أوافق"،بمتوسط حسابي قدره 2.78، وبدرجة موافقة مرتفعة، وهذا ما يدل على شهرة ومكانة الجمعية اجتماعيا ولدى المجتمع.

-**البند الثاني:**من خلال هذا البند الذي كانت صيغته" حب الخير هو الذي دفعك للانضمام إلى هذه الجمعية"نلاحظ أن النسب المتحصل عليها القيم التالية:(95.31% -% 1.56-3.13%) ويقابلها التكرارات الآتية بالترتيب(61-1-2)بمتوسط حسابي قدره2.92 وبدرجة موافقة مرتفعة، وهذا ما يدل على موافقة عينة الدراسة أن العمل الخيري كان دافعا للانضمام للجمعية.

-**البند الثالث:**و الذي كانت صيغته كالتالي "تعرفتي على الجمعية عن طريق وسائل الإعلام (كالإذاعة، مواقع التواصل الاجتماعي .....)"فكانت عدد العينة الموافقة بنسبة 51.56% مقارنة بنسبة البديل لا أوافق بنسبة 35.94% والبديل "لا ادري" تقابلها نسبة12.50% و هي اقل نسبة،وبمتوسط حسابي بلغ قدره 2.16 بدرجة متوسطة، وهذا ما يدل على معرفة العينة بالجمعية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.

-**البند الرابع:**الذي تضمن الصياغة التالية" الحصول على تكوين ذاتي كان دافعا للانضمام لهذه الجمعية"إذ وصلت نسبة الإجابات الموافقة إلى 67.19% ،أما الرافضة بنسبة21.88% ،أما المحايدة بلغت نسبة ضئيلة بلغت 10.94%وبلغ المتوسط الحسابي 2.45بدرجة متوسطة ،وهذا ما يدل على أن التكوين الذاتي كان دافعا للانضمام إلى الجمعية.

- ومن خلال دراسة الجدول لنتائج المحور الأول(دوافع الذاتية للانضمام إلى الجمعية) نجد انه حصل على متوسط حسابي عام هو2.65 حسب مقياس ليكارت الثلاثي ،يدل على وجود درجة موافقة مرتفعة اتجاه دوافع انضمام عينة الدراسة إلى الجمعيات .

- **2-تحليل بنود المحور الثاني:دور الجمعية في التمكين الاجتماعي للمرأة.**

الشكل رقم(07):يوضح رسم تخطيطي لبرامج و أنشطة الجمعية في المجال الاجتماعي للمراة.

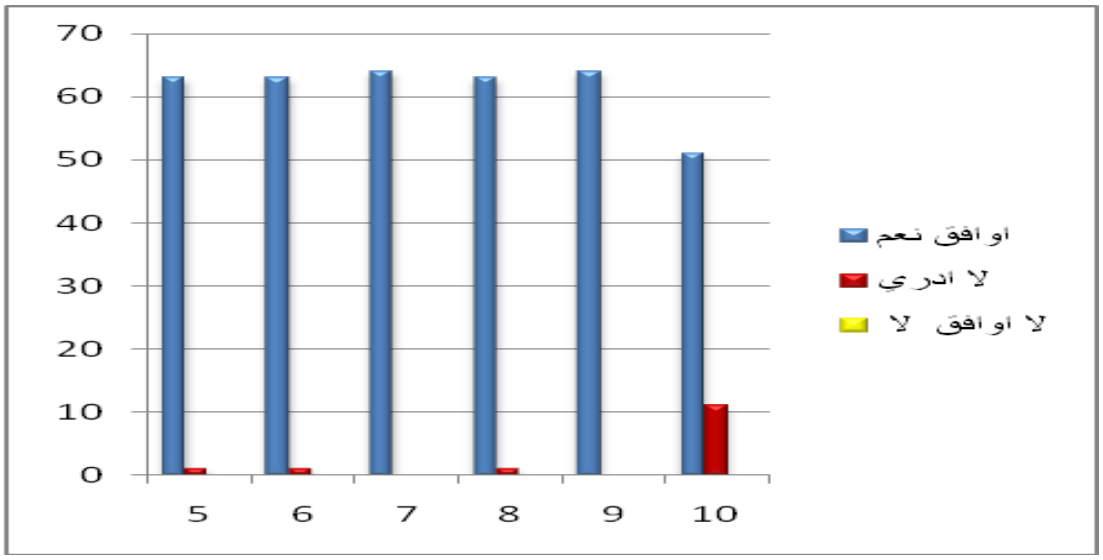

الجدول رقم(08): يوضح نتائج تفريغ الاستبيانات الخاصة بمحور برامج وانشطة الجمعية في المجال الاجتماعي

البعد	أوافق نعم		لا ادري		لا أوافق لا		الوسط	درجة
الثاني	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	الحسابي	الموافقة
5	63	%98,44	1	%1,56	0	%0,00	2,98	مرتفعة
6	63	%98,44	1	%1,56	0	%0,00	2,98	**مرتفعة**
7	63	%98,44	1	%1,56	0	%0,00	2,98	**مرتفعة**
8	64	%100	0	%0,00	0	%0,00	3,00	**مرتفعة**
9	63	%98,44	1	%1,56	0	%0,00	2,98	**مرتفعة**
10	64	%100	0	%0,00	0	%0,00	3,00	**مرتفعة**
11	51	%79,69	11	%17,19	0	%0,00	2,73	**مرتفعة**
المجموع	368		14		0			
الوسط الحسابي العام							**2.95**	**مرتفعة**

المصدر :الطالبة

- بملاحظة نتائج النسب المئوية ، المتحصل عليها للتكرارات المتعلقة ببنود المجموعة الثانية من الاستبيان الخاصة بأنشطة و برامج الجمعية في المجال الاجتماعي للمرأة

والتي تمثلت في:

-**البند الخامس**:و الذي نص على" تقوم الجمعية بإرشادات لتحسين مهاراتك (الاتصال الفعال ،إدارة الوقت.....) و الملاحظ هو ارتفاع تكرارات البديل "أوافق" بنسبة **98.44%**،و درجة واحدة في البديل "محايد"بنسبة**1.56%**،للبديل "لا أوافق" ،بمتوسط حسابي بلغ قدره2.98 بدرجة قوية، وهذا ما يدل أن الجمعية تقوم بإرشادات لاكتساب مهارات للمرأة .

-**البند السادس**:الذي كانت صيغته كالتالي(اكتسبتي مهارات الاندماج الاجتماعي من خلال انضمامك للجمعية)لاحظنا ارتفاع في عدد التكرارات ونسبتها98.44% وهي نسبة الأعلى في حين كانت نسبة "محايد" 1.56% بتكرار واحد فقط،أما نسبة "لا أوافق" كانت 00%، بمتوسط حسابي قدره2.98 وبدرجة موافقة قوية، وهذا ما يوضح أن هذه الجمعيات قد نجحت في تحقيق أهم أهدافها الاجتماعية.

-**البند السابع**:الذي صيغ بالشكل التالي(هناك إرشاد و توجيه للمرأة لاتخاذ قرارات ذات طابع عائلي أو اجتماعي)لاحظنا ارتفاع في نسبة البديل "موافق"ونسبتها98.44%،في حين نسبة البديل "محايد" كانت1.56%،أما البديل "لا أوافق" كانت 00%، بمتوسط حسابي بلغ قدره 2.98 بدرجة موافقة قوية،وهذا ما يدل على مساهمة الجمعية في إرشاد وتوجيه المرأة، وهو من الأهداف المسطرة للجمعيات .

-**البند الثامن**: والذي ينص على(تساهم الجمعية في نشر الوعي حول الظواهر الاجتماعية كالطلاق، العنف...) لاحظنا ارتفاع نسبتها100% في البديل "موافق" وهي الأغلبية الكلية، بمتوسط حسابي بلغ 3.00 بدرجة موافقة قوية ،في حين البديلين "محايد" ولا"أوافق "بنسبة00%.

وهذا دليل على وجود مساهمة الجمعية في نشر الوعي حول الظواهر الاجتماعية المختلفة للمرأة.

-**البند التاسع**: الذي كانت صياغته(توضح الجمعية للمرأة حقوقها وواجباتها اتجاه أسرتها.)

والملاحظ من خلال الجدول أن ارتفاع كبير جدا في نسبة البديل الأول"أوافق" بنسبة بلغت98.44 % ،في حين البديل "محايد" بنسبة1.56%،" وهذا ما يبرهن لنا بان الجمعية تقوم بتوضيح للمرأة حقوقها وواجباتها اتجاه أسرتها.

-**البند العاشر**:الذي تضمن الصياغة التالية(تقدم للمرأة برامج تثقيفية في مجال الإدارة المنزلية و حل المشكلات الأسرية) وقد لوحظ نسبة كلية 100% في البديل "أوافق"64،و متوسط حسابي بلغ قدره3.00 وهي درجة قوية، في حين البديلين التاليين لم يحصدا أي نسبة 00%.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على موافقة الأغلبية الكلية من عينة الدراسة على أن الجمعية تساهم ببرامج تثقيفية في مجال الإدارة المنزلية و حل مشكلاتها الأسرية.

-**البند رقم11**:الذي جاء على النحو التالي(تشجع وتكرم الجمعية النساء اللواتي لهن دور قيادي وبارز في المجتمع) فنلاحظ من خلال النسب المئوية لهذا البند ارتفاع أيضا في الإجابة "أوافق" بنسبة79.69% وانخفاض في البديل "لا أوافق" بنسبة2.73% وتوسط البديل "محايد " بنسبة 17.19% بمتوسط حسابي قدره 2.94بدرجةموافقة قوية،دلالة على وجود تشجيع و تكريم للمرأة.

- ومن خلال دراسة الجدول السابق لنتائج هذا المحور(دور الجمعية في مجال التمكين الاجتماعي)،نجد انه حصل على متوسط حسابي عام بلغ قدره2.94 ،حسب مقياس ليكارت الثلاثي ،يدل على وجود درجة موافقة مرتفعة اتجاه عبارات هذا المحور والتي تدل هذه النسب على الموافقة على طبيعة البرامج والأنشطة الاجتماعية التي تنظمها أغلبية الجمعيات محل الدراسة التي تساهم في تمكين المرأة محليا في مجال التمكين الاجتماعي.

4 -تحليل بنود المحور الثالث: دور الجمعية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة.

الشكل رقم08:يوضح رسم تخطيطي لبرامج وأنشطة الجمعية في المجال الاقتصادي.

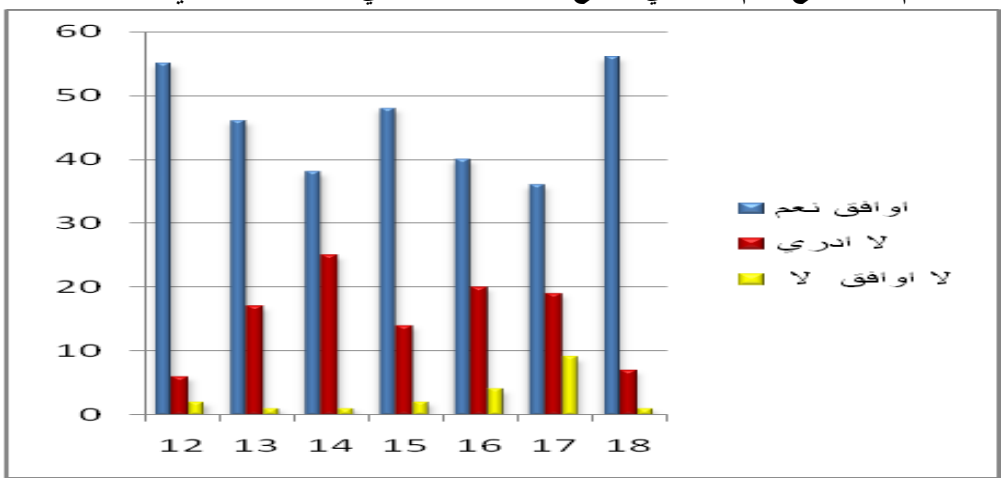

الجدول رقم(09) يوضح نتائج تفريغ الاستبيان الخاصة بمحور دور الجمعية في المجال الاقتصادي.

الرقم	اوافق نعم		لا ادري		لا اوافق لا		الوسط الحسابي	درجة الموافقة
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		
12	55	%85,94	6	%9,38	2	%3,13	2,80	**مرتفعة**
13	46	71,88%	17	%26,56	1	%1,56	2,70	**مرتفعة**
14	38	%59,38	25	%39,06	1	%1,56	2,58	**مرتفعة**
15	48	%75,00	14	%21,88	2	%3,13	2,72	**مرتفعة**
16	40	%62,50	20	%31,25	4	%6,25	2,56	**مرتفعة**
17	36	%56,25	19	%29,69	9	14,06	2,42	**مرتفعة**
18	56	%87,50	7	%10,94	1	%1,56	2,86	**مرتفعة**
الوسط الحسابي العام							**2.66**	**مرتفعة**

بملاحظة نتائج النسب المئوية المتحصل عليها للتكرارات المتعلقة بالبنود من الاستبيان و التي تمثلت في:

البند رقم(12): والذي ينص على" يتم تدريب المنخرطات على إدارة المشروعات بالجمعية".فكانت أعلى قيمة للبديل عن الإجابة موافق بنسبة85.94% ،و"لا أوافق" بنسبة9.19 % ،والقيمة الضعيفة في البديل "لا أوافق" نسبة3.13% ،وبمتوسط حسابي بلغ 2.80 بدرجة موافقة مرتفعة،وهذا ما يدل على ان الجمعية تقوم بتدريب المنخرطات على إدارة المشروعات بالجمعية،وهذا ما وجدناه في جمعية صناع الحياة وصناعة النجاح معظم النساء اللواتي أخذن تدريب وتكوين قد أصبحن لهن مشروعات خاصة بهن.

البند رقم(13): جاءت صيغته" تدعم الجمعية المرأة في القوى العاملة."نلاحظ أن أعلى قيمة سجلت في البديل"أوافق"بنسبة 71.88%،أمـا البديل محايد بلغ نسبة26.56% أما آخر نسبة كانت للبديل "لا أوافق" بنسبة 1.56% ،ومتوسط حسابي بلغ 20.80بدرجة موافقة مرتفعـــة.

البند رقم(14): والذي ينص" تساهم الجمعية في تقديم مساعدات للحصول على منصب عمل لمواجهة أعبائها الاقتصادية "قد بلغت أعلى نسبة في البديل "أوافق" بنسبـة59.38% يليهـــا البديل "محايد" نسبة39.06% ،والنسبة الضئيلة في البديل "لا أوافق" بنسبـة1.56% ومتوسط حسابي بلغت قيمته 2.58 بدرجة موافقة مرتفعة.

البند رقم(15): "تقوم الجمعية بتكوين المرأة على بعض الحرف اليدوية" نجد انه حصل على قد بلغت أعلى نسبة في البديل 'أوافق' بنسبة75.00% ،يليه البديـل "محايد"بنسبة 21.88% وأخيرا البديل "لا أوافق" بنسبة3.13% ،وبمتوسط حسابي عام بلغ قدره 2.72 بدرجـة موافقة مرتفعة، حسب مقياس ليكارت الثلاثي، وهذا يدل على قبول عينة الدراسة لـــه.

البند رقم(16): "تساعد الجمعية المرأة في تسويق منتجات مشروعاتها"،نلاحظ أن أعلى نسبة جاءت في البديل"أوافق" بنسبة62.50% ،ثم البديل "محايد" بنسبـة31.25%، وأخيـرا البديـــل "لا أوافق" بنسبة2.5% ،وبمتوسط حسابي عام بلغ قدره 2.56 بدرجة موافقة مرتفعة ،وهذا دلالة على أن للجمعية دور في تسويق منتجات المرأة ،وهذا مـن خلال إقامة الجمعيات لعدة معارض لمنتجات المرأة محليا ووطنيا وحتى دوليا مثل جمعية ترقية المرأة والشباب،وهذا ما صرحت به رئيسة جمعية صناع الحياة وجمعية ترقية المرأة في المقابلة معهما.

البند رقم(17): "تقدم الجمعية دورات أو محاضرات لتعريف المرأة بحقها في التملك و البيع". و الملاحظ في هذا البند أن أعلى نسبة كانت في البديل"أوافق" بنسبة 56.25% ،يليها البديل "محايد" وبنسبة29.69%، وأخيرا جاء البديل "لا أوافق" وبنسبة 14.6%و بمتوسط حسابـي عام بلـغ قدره 2.42 بدرجـة موافقة متوسطة مائلة للقوة ،ممـا يدل علـى أن للجمعية دور بسيط في تقديم محاضرات لتعريف المرأة بحقها في التملك والبيع.

البند رقم(18): الذي ينص على "تساهم جمعيتكم في تقديم دورات حول دور المرأة في تنمية المجتمع المحلي".فالملاحظ أن أعلى قيمة سجلت في البديل "أوافق" بتكرار 56 ونسبة قدرت بـ87.50% ،ثم تليها نسبة 10.94% ،وآخر نسبة هي للبديل "لا أوافق" بنسبة ضئيلة جدا قدرت 1.56%، وبمتوسط حسابـي عام بلغ قدره 2.86 بدرجة موافقة قوية ،وهـذا ما يبرهن على أن الجمعية تساهم في تقديم دورات حول دور المرأة فـي تنمية المجتمع المحلي ،مثل برنامج حرايرورقلة لجمعية صناع الحياة [1]،و برنامج المرأة الرائدة لجمعية ترقية المرأة والشباب.

- من خلال الجدول أعلاه لنتائج محور (دور الجمعية في التمكين الاقتصادي للمرأة) نجد انه حصل على متوسط حسابي عام قدر بـ2.66 بدرجة موافقة قوية حسب مقياس ليكارت الثلاثي يدل على المساهمة المعتبرة للجمعيات في تمكين المرأة في المجال الاقتصادي.

4-تحليل بنود المحور الرابع:دور الجمعية في مجال التمكين السياسي للمرأة.

الشكل رقم (09):يوضح رسم تخطيطي الأنشطة والبرامج الجمعية في المجال السياسي للمرأة.

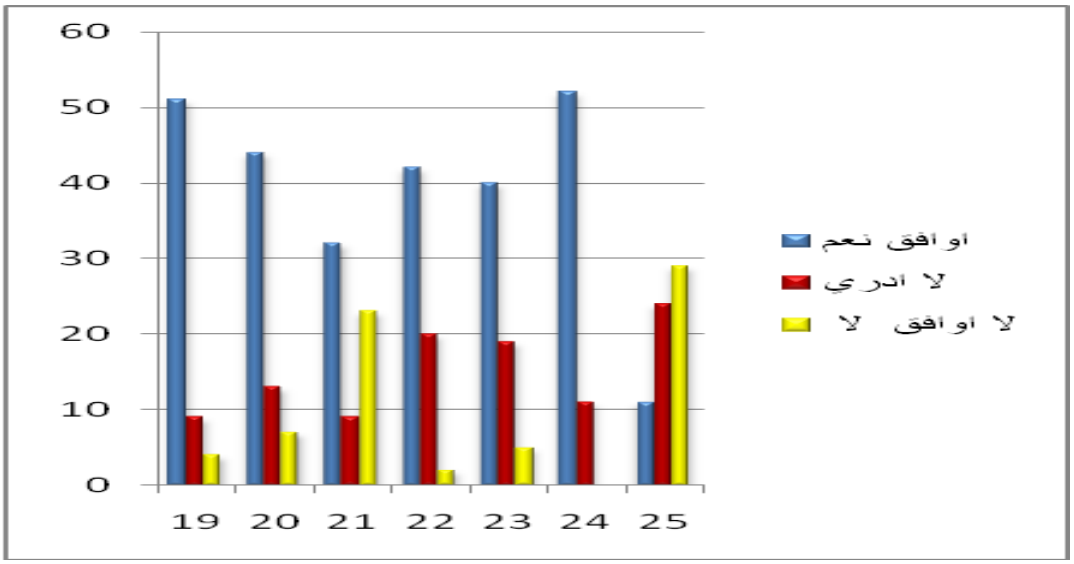

المصدر:الطالبة

[1] مقابلة مع السيدة رئيسة **جمعية صناع الحياة وصناعة النجاح** ،يوم06ماي2021،على الساعة 10:00،بمقر مكتب الجمعية.

الجدول رقم(10): يوضح نتائج تفريغ الاستبيان الخاصة بمحور دور الجمعية في التمكين السياسي للمرأة.

الرقم	أوافق نعم		لا ادري		لا أوافق لا		المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		
19	51	%79,69	9	%14,06	4	%6,25	2,73	مرتفعة
20	44	%68,75	13	%20,31	7	%10,94	2,58	مرتفعة
21	32	%50,00	9	%14,06	23	%35,94	2,14	متوسطة
22	42	65,63%	20	%31,25	2	%3,13	2,63	مرتفعة
23	40	%62,50	19	%29,69	5	%7,81	2,55	مرتفعة
24	52	%81,25	12	%17,19	0	%0,00	2,78	مرتفعة
25	11	17,19%	24	%37,50	29	%45,31	1,72	متوسطة
المجموع	272		105		70			
الوسط الحسابي العام							**2.44**	متوسطة

-بملاحظة نتائج النسب المئوية المتحصل عليها للتكرارات المتعلقة بالبنود من الاستبيان و التي تمثلت فـــــي:

البند رقم(19): "تشجع جمعيتكم مشاركة المرأة في الانتخابات (التصويت ،الترشح)" نلاحـــــظ موافقة المجيبات على البند بنسبة 79.69% ،وتسجيل نسبة 24.06% على البديل "محايد"،أما النسبة الأقل كانت للبديل "لا أوافق"ونسبة 6.25 %.

وبلغ المتوسط الحسابي 2.73 بدرجة موافقة مرتفعة ،ويدل هذا على أن هناك تشجيع من طرف الجمعية لمشاركة المرأة في الانتخابات بكل أنواعها

البند رقم(20): "تعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة ملحة".نسجل الإجابة بموافق ونسبة 68.75% ،و"محايد"ونسبة 20.31%، أما البديل "لا أوافق" فقد سجل به نسبة 2.58 % وقد بلغ المتوسط الحسابي 2.73 بدرجة موافقة قوية ،إذ تعتبر عينة الدراسة أن مشاركتها فـــي الحياة السياسية ضرورية .

البند رقم(21): "تقوم الجمعية بعقد ندوات و محاضرات حول بعض القضايا السياسية" إذ نسجل اعلى نسبن في البديل "أوافق" ثم "لا أوافق" وأخيرا محايد على التوالي بنسب (50.00%- 35.94%-14.06%) وبمتوسط حسابي بلغ قدره 2.14 بدرجة موافقة متوسطة أي أن الجمعيات تقوم بمساهمة نسبية في عقد ندوات ودورات حول بعض القضايا السياسية.

البند رقم(22): "تساهم الجمعية في مناقشة قضايا المرأة مع صناع القرار المحلي (مسؤولين ، منتخبي محليين" نجد هنا أن النسبة الأعلى كانت في البديل أوافق بنسبة 65.63% ،تليها نسبة

31.25% للبديل محايد ،وأخيرا نسبة3.13%للبديل "لا أوافق"، وبلغ المتوسط الحسابي 2.63 بدرجة موافقة قوية ،وهذا ما يدل أن الجمعية تقوم بمناقشة قضايا المرأة مع صناع القرار المحلي ،حسب المقابلة مع السيدة عيشوش انها تقوم بندوات عديدة حول مناقشة قضايا المرأة المختلفة.

البند رقم(23): " تقدم الجمعية برامج للمرأة للتعرف على حقوقها وواجباتها السياسية."نلاحظ أن أعلى قيمة كانت للبديل "أوافق" بتكرار40 ونسبة62.50 %،و"لا أوافق" بنسبة 29.69 %للتكرار 19، ونسبة 7.81% للتكرار 5، وهذا بمعل وسط حسابي قدره 2.55 بدرجة موافقة قوية ،مما يدل على أن الجمعيات تقدم برامج لكي تعرف المرأة بحقوقها وواجباتها السياسية ،وهذا حسب المقابلة مع السيدة بلعميري القيام بعدة برامج مثل شرح دستور 2022 وكذا حق المرأة الانتخابي[1] .

البند رقم(24):" تتم الإشادة بدور المرأة من خلال الاحتفالات الوطنية التي تعقدها الجمعية."و كانت الإجابة بالأغلبيةِ للبديل "أوافق"بنسبة 81.25%، تليها نسبة 17.19% للبديل محايد ،في حين البديل الأخير ولا نسبة، وهذا بمتوسط حسابي بلغ قدره 2.72 بدرجة موافقة قوية ،حيث نجد أن الجمعية ومن خلال احتفالاتها يتم بالإشادة بالدور الذي تقوم به المرأة، وهذا ما لاحظناه من خلال زيارتنا لمقر الجمعيات هناك جوائز وشهادات حصدتها مختلف النساء المنخرطات في الجمعية .فنجد مثلا رئيسة جمعية ترقية المرأة قد نالت هذا العام جائزة سفيرة السلام من المجتمع الدولي لسنة2021.[2]

البند رقم(25):" تتفاعل جمعيتكم مع الأحزاب السياسية بشكل دائم."في هذا البند تتفاوت الإجابات إذ نجد أن أعلى نسبة كانت للبديل محايد بنسبة37.50% تليها البديل لا "أوافق" بنسبة متقاربة إذ بلغت 35.31% وأخيرا البديل "أوافق" بنسبة17.19% ،وهذا بمتوسط حسابي قدر بـ1.72 بدرجة موافقة متوسطة، فهذا يدل على أن الجمعيات لا يوجد لها تفاعل مع الأحزاب السياسية إلا نادرا.

- ومن خلال دراسة نتائج المحور الرابع المتعلق (دور الجمعية في المجال السياسي للمرأة) وحسب مقياس ليكارت الثلاثي ،يدل على وجود درجة موافقة متوسطة قدرت ب 12.44 ،وهذا يدل على أن دور الجمعيات في المجال السياسي متوسط مقارنة بالمجال الاجتماعي و الاقتصادي.

[1] مقابلة مع السيدة **رئيسة جمعية ترقية المراة والشباب** ،يوم 27ماي 2021،علي الساعة ،9:30 ،بمكتب الجمعية.

[2] نفس المرجع.

المحور الخامس:معوقات العمل الجمعوي في تمكين المرأة محليا.

الشكل رقم(10) يوضح المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة محليا.

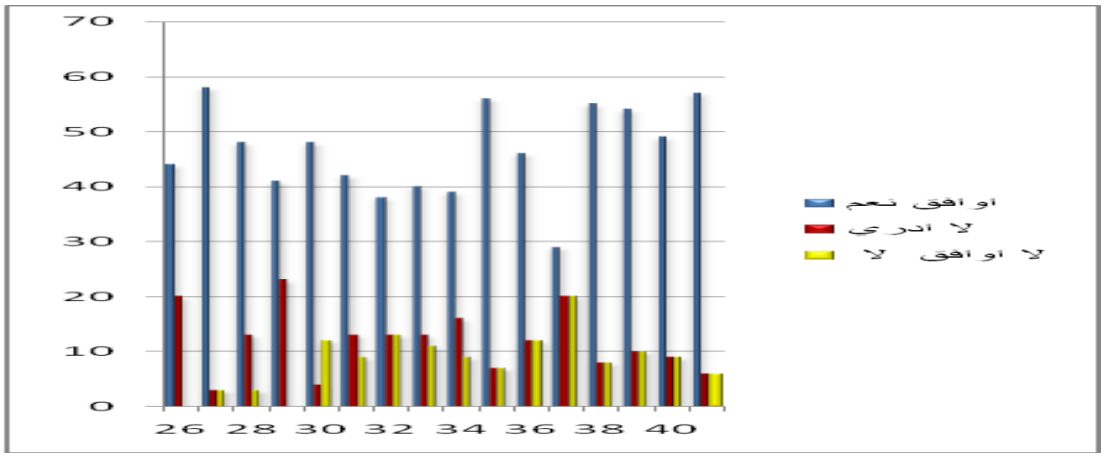

الجدول رقم(11)يوضح تحليل نتائج تفريغ الاستبيان الخاصة بمعوقات تمكين المرأة محليا.

الرقم	اوافق نعم		لا ادري		لا اوافق لا		الوسط الحسابي	درجة الموافقة
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		
26	44	%68,75	20	31,25%	0	%0,00	2,69	مرتفعة
27	58	%90,63	3	%4,69	3	%4,69	2,86	مرتفعة
28	48	75,00%	13	%20,31	3	%4,69	2,70	مرتفعة
29	41	%64,06	23	%35,94	0	%0,00	2,64	مرتفعة
30	48	%75,00	4	%6,25	12	%18,75	2,56	مرتفعة
31	42	%65,63	13	%20,31	9	%14,06	2,52	مرتفعة
32	38	%59,38	13	%20,31	13	%20,31	2,39	متوسطة
33	40	%62,50	13	%20,31	11	17,19%	2,45	متوسطة
34	39	%60,94	16	%25,00	9	%14,06	2,47	متوسطة
35	56	%87,50	7	10,94%	1	%1.56	2,86	مرتفعة
36	46	%71,88	12	%18,75	12	%18,75	2,72	مرتفعة
37	24	%45,31	20	%31,25	20	%31,25	2,30	متوسطة
38	55	%85,94	8	%12,50	1	%12,50	2,95	مرتفعة
39	64	%100	0	%0	0	%0	3,00	مرتفعة
40	49	%76,56	9	%14,06	6	%9.38	2,67	مرتفعة
41	57	%89,06	6	%9,38	1	%1.56	2.88	مرتفعة
الوسط الحسابي العام							2.67	مرتفعة

نلاحظ من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه ،و التي كشفت لنا عن الكثير من المعيقات التي تواجه الجمعيات في سير أو تمكين المرأة محليا فكانت كالتالي:

البند رقم(26): "التفاعل بين أعضاء الجمعية جيد" الملاحظ أن النسب سجلت في البديلين "أوافق" و محايد ،فالأول قدر بنسبة 68.75% ،أما البديل محايد بنسبة 31.25% ،أما البديل الثالث بدون وبمتوسط حسابي بلغ قدره 2.69 بدرجة موافقة قوية،وهذا ما يبرهن أن هناك تفاعل جيد بين أعضاء الجمعية .

البند رقم(27):"قدمت لكي الجمعية دور مهم في حياتك الاجتماعية و الاقتصادية" الملاحظ أن الأغلبية الساحقة من عينة الدراسة بنسبة 90.63% فيما تعادل البديلين محايد "لا أوافق" بنسبة 4.69% ،وبمتوسط حسابي بلغ قدره 2.86 بدرجة موافقة قوية، وهذا دلالة على أن الجمعية تقدم دور هام في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة المحلية.

البند رقم(28):" ترين أن العمل و تقسيم الأدوار داخل الجمعية جماعي"،في هذا البند نلاحظ أن أعلى درجة في البديل موافق بنسبة 75.00% ،يليها البديل محايد 20.31 %ثم البديل "لا أوافق" 4.69% بمتوسط حسابي بلغ 2.70 بدرجة موافقة قوية، وهذا يدل على أن العمل و تقسيم الأدوار في الجمعية جماعي.

البند رقم(29): "تغيرت نظرت المجتمع إليك بعد ولوجك في الحياة الجمعوية".،في هذا البند نلاحظ أن النسب تقاسمت بين البديلين الأول والثاني وكانت أعلى نسبة للبديل "أوافق" بنسبة 64.06% فيما يليها البديل محايد بنسبة 35.94%، وبمتوسط حسابي بلغ 2.64 بدرجة موافقة قوية،وهذا يدل على أن عينة الدراسة ترى نظرت المجتمع تغيرت بعد ولوجها للحياة الجمعوية .

البند رقم(30):"هناك معوقات تحول دون تمكين المرأة "،والملاحظ أن أعلى نسبة للبديل "أوافق" بنسبة 75.00% ثم البديل لا"أوافق" بنسبة 18.75% يليها البديل محايد بنسبة 6.25% ،وبمتوسط حسابي بلغ قدره 2.56 بدرجة موافقة مقوية،وهذا دلالة على انه توجد معوقات تحول دون تمكين المرأة.

البند رقم(31):"ضعف تعاون المرأة مع الجمعية عائق في تحقيق تمكين المرأة"،الملاحظ في هذا البند انه أعلى درجة نالها البديل "أوافق" بنسبة 65.63% ،ثم البديل محايد بنسبة 20.31% ،يليها البديل "لا أوافق" بنسبة 14.06 ،و بمتوسط حسابي بلغ قدره 2.52 بدرجة موافقة قوية، وهذا دلالة على أن ضعف تعاون المرأة مع الجمعية يعد عائق في تحقيق تمكين المرأة.

البند رقم(32):"عدم إقامة مشروعات مشتركة بين الجمعيات يحد من تمكين المرأة"،بلغت نسبة الموافقة ب59.38% ،ثم البديلين التاليين بنسبة متعادلة بلغت 20.31%، بمتوسط حسابي بلغ قدره 2.39 بدرجة موافقة متوسطة،و هذا يدل على انه ليس بالضرورة عدم إقامة مشروعات مشتركة مع الجمعية يحد من تمكين المرأة .

البند رقم(33):"عدم وعي المرأة بحقوقها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية"البديل موافق بنسبة 62.50% ،أما البديل محايد بنسبة 20.31% ،أما البديل لا أوافق بنسبة 17.19% وبمتوسط حسابي بلغ قدره2.45 بدرجة موافقة متوسطة،و هذا دلالة علـــى أن عدم وعـــي المرأة بحقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يحد إلى حد ما من تمكين المرأة.

البند رقم(34):"يعد تأثير العادات و التقاليد المناوئة لحرية المرأة"، البديل "أوافق" بنسبة 60.94% أما البديل محايد بنسبة25.00% ،أما البديل "لا أوافق" بنسبة14.06% وبمتوسط حسابي بلـــــغ 2.72 بدرجة موافقة متوسطة قريبة من القوة ،وهذا دلالـــة علـــى أن تأثير العادات و التقاليد يعـد عائق من عوائق تمكين المرأة المحلية.

البند رقم(35):"نقص الأعضاء المتخصصين يعد عائق يحول دون استمرار أنشطة الجمعية مما يعرضها للركود)" البديل "أوافق" بنسبة 87.50% بأغلبية ،يليها البديل "محايد" بنسبة بلغت 10.49% ،ثم لبديل "لا أوافق" بنسبة1.56% وبمتوسط حسابي بلغ 2.88 بدرجة موافقة قوية، دلالة على انه بإمكانية استغلال التخصصات المختلفة للأعضاء يمكن الاستفادة منها لتمكين المرأة في جميع المجالات المختلفة.

البند رقم(36):"الضعف في الإعلان عن أنشطة الجمعيات و خدماتها المقدمة للمرأة يحد من إمكانية تحقيق تمكين لها"،نلاحظ أن البديل "أوافق" سجل أغلبية مقدرة بنسبة 71.88% أما البديلين "محايد" ولا أوافق بنسبة متعادلة بلغت 18.75%،للتكرار 12 لكل منهما، وبمتوسط حسابي بلغ 2.72 بدرجة موافقة قوية، دلالة على أن الضعف في الإعلان عن الأنشطة التي تقدمها الجمعيات تحد من تحقيق تمكين المرأة .

البند رقم(37):"تعدد جهات الإشراف و الرقابة على الجمعية يعيق من عملها في عملية تمكين المرأة"،فـــي هذا البند نلاحظ تقارب النسب إذ بلغت نسبة البديل "اوافق45.31"% ،فيما تعادلا البديلين "محايد" و"لا أوافق" بنسبة 31.25 %للتكرار20 لكل منهما،وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا البند 2.30 بدرجة موافقة متوسطة دلالة على انه ليس بالضرورة تعدد جهات الرقابة والإشراف على الجمعية يحد من تمكين المرأة.

البند رقم(38):"زيادة توعية مؤسسات المجتمع المدني بأهمية مشاركة المرأة في جميع المجالات" بلغت أعلى نسبة في البديل "أوافق" 85.94% ،و تعادل للبديلين "محايد" و"لا أوافق" بنسبة 12.50% لكل منهما،وبمتوسط حسابي بلغ 2.95 بدرجة موافقة قوية ،وهذا ما يدل على انه يجب زيادة توعية مؤسسات المجتمع المدني بأهمية مشاركة المرأة في جميع المجالات .

البند رقم(39):"دعم و تسهيل العقبات التي تواجه الجمعيات العاملة في مجال تمكين المرأة" في هذا البند نجد الأغلبية الساحقة للبديل موافق بنسبة 100% ،وتعادل للبديلين الآخرين بنسبة 00

لكل منهما، وبمتوسط حسابي بلغ قدره 3.00 بدرجة موافقة قوية ،وهذا يدل على أن دعم و تسهيل العقبات التي تواجه الجمعيات العاملة في مجال المرأة،تؤثر سلبا على عملية تمكينها.

البند رقم(40):"التضييق على عمل الجمعيات من طرف المسؤولين المحليين يحد من تمكين المرأة"،نلاحظ أن البديل "أوافق" كانت له الأغلبية بنسبة76.56% ، فيما يليه البديل "محايد" بنسبة 14.06%،أما البديل "لا أوافق" بنسبة9.38 % ،وبمتوسط حسابي بلغ قدره 2.67 بدرجة موافقة قوية،وهذا دلالة على أن التضييق على عمل الجمعيات من طرف المسؤولين المحليين يحد من تمكيـن المرأة.

البند رقم(41): "ضعف مصادر التمويل الخاصة للجمعيات اكبر عائق لعملها" الملاحظ هنا أن الأغلبية للبديل "أوافق" بتكرار57 ونسبة89.06%، ثم البديل محايد بنسبة9.38% ،وأخيرا البديل لا"أوافق" بنسبة 1.56%،و بمتوسط حسابي بلغ قدره 2.88 بدرجة موافقة قوية ،وهذا دليل على أن ضعف مصادر التمويل الخاصة بالجمعيات اكبر عائق لعملها.

ومن خلال دراسة الجدول السابق لنتائج المحور(عوائق وتحديات عمل الجمعيات في تمكين المرأة) نجد انه حصل على متوسط حسابي عام هو 2.67 بدرجة موافقة قوية حسب مقياس ليكارت الثلاثي ،وهذا ما يدل على وجود عقبات تبعدها عن تحقيق اهدافها المسطرة، والحيلولة دون المساهمة الفعلية في تمكين المرأة محليا في مختلف المجالات .

المبحث الثالث:مناقشة تفسير نتائج الدراسة.

تباينت نتائج التحليل الإحصائي لعبارات و محاور الاستبيان حيث توصلت الدراسة إلى عدة تفسيرات يمكن عرضها على النحو التالي:

- بالنسبة **للمحور الأول** عن الدوافع الذاتية للانضمام إلى الجمعية كانت بدرجة **قوية** وهذا يدل على أن هناك دوافع ذاتية (كحب الخير ،الحصول على تكوين ذاتي ،اكتساب روح التضامن ،روح المبادرة ،تعزيز الثقة بالنفس، اكتساب معارف جديدة) تجعل المرأة تشارك في العمل الجمعوي .
- أما **المحور الثاني** عن أنشطة وبرامج الجمعية في المجال الاجتماعي للمرأة فقد حصل على نسبة موافقة **قوية** من عين الدراسة ،وهذا يدل على مدى مساهمة الجمعيات في مجال التمكين الاجتماعي للمرأة، خاصة وان هذه الجمعيات ذات طبيعة اجتماعية بالدرجة الأولى.
- أما **المحور الثالث** عن أنشطة وبرامج الجمعيات في المجال الاقتصادي للمرأة، ودورها في تمكينها اقتصاديا فكانت النتيجة بنسبة موافقة مرتفعة، ولكن ليس بدرجة التمكين الاجتماعي، وهذا راجع طبعا كون التمكين الاقتصادي يحتاج دفعة من الموارد والمصادر المالية وعقود اتفاقيات شراكة واستثمار ،رغم أن هذه الجمعيات لها أنشطة وبرامج اقتصادية واعدة تخص المرأة، كما

توصلت إليه دراسة د/أمين سلاش شبير التي أظهرت أن دور الجمعية في التمكين الاقتصادي يتمثل في توعية المرأة بفرص العمل المتاحة والتدريب على المشروعات الصغيرة المدرة على الربح.

أما المحور **الرابع** عن أنشطة و برامج الجمعية في المجال السياسي فحصلت على نسبة موافقة متوسطة من عينة الدراسة،وهذا له العديد من المبررات، أولها كون المجال السياسي يعتبر في الغالب هدف ثانوي للجمعيات مقارنة بالمجال الاجتماعي والاقتصادي حاليا، وثانيا مدى وعي المرأة والتخوف الذي ينتج عن الخوض في الحياة السياسية التي تعتبر معقدة نوعا ما، وثالثا انحصار الميول للخوض في القضايا والحياة السياسية وبشكل ذاتي على رئيسات الجمعيات فقط نظرا لما يمتلكنه من علاقات أو مكانة في المجتمع، وهذا مانجده نجد دراسة سليمان2004) التي توصلت الى ان هناك علاقة قوية بين دور الجمعيات النسائية وفهم المراة لحقوقها وتمكينها من ممارستها عن طريق زيادة وعييها وتعريفها بحقوقها وواجباتها السياسية

- أما المحور **الخامس** عن المعوقات وتحديات الجمعية في مجال تمكين المرأة ،جاءت نسبة موافقة قوية، وهذا يدل على أن هناك معوقات عديدة تحول دون تمكين المرأة محليا.

وكذالك تماشيا مع معطيات الجدول ،عمدنا على تقصي أراء عينة الدراسة والكشف عن ما يطمحن له باعتبارهن أصحاب الخبرة و الأقرب إلى حيثيات الموضوع ،ومن خلال مقترحاتهن لدعم تفعيل العمل الجمعوي في تمكين المرأة محليا تم الجمع العديد من الاقتراحات التي أدلين بها

إذ كانت الفئة الأكثر تطالب بدورات تدريب و تكوين المرأة محليا أو وطنيا أو دوليا ،و كذلك تخصيص برامج و أنشطة أكثر فعالية في كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و قد اقترحت المبحوثات عدة مطالب و حلول لما تعانيه المرأة في الجمعيات .

وهذا ما توصلت إليه دراسة د/السمالوطي(2007) إلى عدد من النتائج منها:ضعف دور الجمعيات الأهلية في دعم وتمكين المرأة ومشاركتها، وقلة الاهتمام بتنظيم البرامج والخدمات التي تستهدف خدمة المرأة، قلة البرامج التي تقدمها الجمعيات لتنمية وعي المرأة بالسياق الاجتماعي والسياسي المحيط بما يحقق تمكينها.

خلاصة الفصل

تم التطرق هذا الفصل على واقع العمل الجمعوي بولاية ورقلة إذ تعرفنا من خلاله على لمحة وجيزة عن جمعيات المتواجدة بالولاية و مختلف تصنيفاتها،و عددها.

و بعدها تم التطرق إلى الجمعيات محل الدراسة بتعريفها،و أهدافها،و مشاريعها،و أهم انجازاتها، و في الأخير قمنا بدراسة حالة عن أهم الجمعيات التي تنشط بالولاية و هي(جمعية صناع الحياة و صناعة النجاح،و جمعية ترقية المرأة و المجتمع،و جمعية الإرشاد و الإصلاح الجزائرية).

فقد تم إجراء مقابلة مع رئيسات جمعية صناع الحياة وصناعة النجاح و جمعية ترقية المرأة الشباب التي احتوت على 15 سؤالا و تم تحليلها و مدى مساهمتها في تمكين المرأة .

ثم إجراء استبيان في نهاية دراستنا على عينة من مجتمع البحث وهي ناشطات الجمعيات الثلاث محل الدراسة ، و قد شملت استمارة الاستبيان، وزعت على 64 ناشطة بالجمعيات الثلاث تشمل على 41 سؤال متنوعا في دوافع انخراط المرأة في الجمعية،و أهم الأنشطة و البرامج التي تقدها الجمعيات في مجال التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ،مرورا على أهم العراقيل التي تحد من تمكين المرأة وصولا إلى اقتراحات و حلول من الناشطات بالجمعية .

وخلصنا في النهاية ان تنوع نشاط الجمعيات في جميع المجالات يساهم بدرجات متفاوتة من تمكين المرأة.

خاتمـــــــــــة

وفي الختام ومن خلال استعراض البحث يمكن اعتبار المنظمات الجمعوية أداة أساسية للنهوض بالمرأة واكتساب المزيد من درجات التفاعل و الاندماج في قضايا المجتمع المختلفة لما تتميز به من صفات ايجابية كالحرية، فاعلية التنظيم، والتنسيق والعمل الجماعي من ناحية، ومن ناحية أخرى عمل مطلبي مع صناع القرار والتأثير في هياكل السلطة، والنهوض بحقوق ،ودمج المرأة في جميع المجالات إذ تعتبر من أهم من الوسائل المستخدمة مع اتساع الهوة بين الحكومة والمجتمع ،في دراسة تمكين المرأة ومدى مساهمتها فـي مختلف المجالات .

و من خلال دراستنا النظرية و الميدانية لهذا الموضوع، والتي تسعى للإجابة علن إشكالية الدراسة التي تتضمن البحث ،وانطلاقا من التساؤلات و الفرضيات المرتبطة بالإشكالية ،توصلنا **للنتائـــج** التاليـــــة:

- يساهم العمل الجمعوي في تحقيق تمكين المرأة في ولاية ورقلة.

✓ إثبات صحة الفرضية **الأولى** :

بروز مفهوم تمكين المرأة كأحد أهم الأهداف الإستراتيجية التي جاءت بها المقاربة الجندرية وعلاقتها بالجمعيات.

✓ إثبات صحة الفرضية **الثانية:**

تساهم الجمعيات الولائية ببرامج وأنشطة اجتماعية واقتصادية وسياسية من اجل تمكين المرأة في ولاية ورقلة.

✓ إثبات صحة الفرضية **الثالثة:**

كلما تضاعفت المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإعلامية، عرقلت من تحقيق تمكين المرأة بالولايـــة.

ومن خلال تحليل النتائــج و تفسيرها توصلنــا إلـــــى :

-اهتمام الجمعيات بالتركيز على جوانب الإحسان و عمل الخير في أنشطتها، ونقص الاهتمام الكافي بالعمل على تمكين السياسي والاقتصادي للمرأة.

-نقص امتلاك المرأة للمهارات الكافية نتيجة نقص برامج التدريب المتخصصة خاصة في المجال السياسي والاقتصادي.

-نقص توفير برامج تدريبية تستهدف تطوير القدرات القيادية للمرأة بما يعزز فرص تمكينها وتحمل المسؤوليات في اتخاذ القرارات.

-عدم توافـق الخطاب السياسي والإعلامي الداعي إلى المساواة في الحقوق السياسية، على الواقع العملي حيث مازال مبدأ تكافؤ الفرص معضلة، ومازال العمل الجمعوي يخضع لرقابة السلطة مما يحد من دوره الحقيقي في تمكين المرأة.

-ضعف الإمكانيات المادية والفنية للجمعيات يحد من المساهمة في تمكين المرأة.

و من خلال ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات ،إلا أننا نقترح عدة **توصيات** من أهمها:

– بما أن المرأة تشكل العصب الأساسي في عملية التنمية فيجب الاهتمام به وتمكينها في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك بالتعاون بين الجمعيات و الحكومة .

–أن تسعى الجمعيات عل تنويع الأساليب والوسائل التي تستخدمها في تمكين المرأة، والتركيز على أساليب جديدة في عملية التمكين.

–نشر التوعية بحقوق المرأة وذلك من خلال حملات إعلامية وبرامج توعوية، تستهدف كل فئات المجتمع، وزيادة دور المشاركة الجمعوية الداعمة لتمكين المرأة.

–العمل على رفع المستوى الثقافي للمرأة بالمجال الاقتصادي بإقامة مؤتمرات وندوات وورشات عمل مختصة، وتبادل الخبرات المحلية والوطنية وحتى الدولية.

–وجوب الاهتمام بالأبحاث و الدراسات الأكاديمية التي تتناول قضايا تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

–كفالة التوفيق بين كافة مسؤوليات المرأة الأسرية والمهنية والمجتمعية، وذلك بتوسيع الخدمات الاجتماعية المساعدة لها.

–ضرورة وضع برامج من طرف الجمعيات تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع المحلي.

–وضع برامج طويلة المدى للتمكن من بناء ثقافة ايجابية ونشر سلوكيات تؤمن دوما بكفاءة الأدائية للمرأة.

–تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق مختلف وسائل الإعلام .

–العمل على تدعيم و ترشيح المرأة في الحياة السياسية والمناصب القيادية.

الملاحق

جـــامعة قـاصدي مربـــاح
كليـة الحـقوق و العـلوم السيـاسية
قـسم العـلوم السيـــاسيـــة
تـــخصص تـنظيمات سياسية و إدارة

الملحق رقم(1)

يوم: .....

على الساعة.....

1/دليل المقابلة مع رئيسة الجمعية.

اسم ولقب رئيسة الجمعية

*اسم الجمعية: .....

*المستوى لتعليمي: .....

*الوظيفة خارج الجمعية .....

*كيف تم التحاقكم بالجمعية؟ .....

*ما هو موقعكم داخل الأجهزة الداخلية للجمعية ؟ .....

*هل تعتقدين ان دورك في الجمعية أساسي؟ .....

*هل تتبنى الجمعية برامج تدريبية لتأهيل و إعداد العنصر النسوي لاتخاذ و صنع القرار؟

.....

.....

*هل توجد علاقة بين جمعيتكم و الأحزاب السياسية؟

.....

.....

2/أسئلة المقابلة عن البرامج و نشاطات الجمعية.

***س1** - ما هي البرامج التي تساهم في الوضع الاجتماعي ؟

.....

.....

***س2** - و ماهي أهم البرامج المساهمة في الوضع الاقتصادي للمرأة ؟

.....

.....

***س3**- هل تقدم لكن الجمعية تكوين سياسي و اجتماعي و اقتصادي بحيث أصبحت لكن القدرة على الخوض في القضايا الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ؟

.....

.....

***س4**-هل يمكن اعتبار المادة 31 مكرر من الدستور سنة 1996 المعدل سنة 2008 عكسيا للمرأة الجزائرية و ضمانا لتفعيل مبدأ المساواة الحقيقية بينها و بين الرجل في الحياة السياسية ؟

.....

.....

***س5**- هل أنت قادرة على تغيير واقعك الاجتماعي و الاقتصادي و سياسي للأفضل و تغيير واقع النساء الأخريات من خلال العمل الجمعوي؟

.....

.....

***س6**-هل يكفي إقرار الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الوطنية لضمان تحقيق تمكنها سياسيا؟

.....

***س7**-هل يتم تدريب المرأة على إدارة المشروعات الصغيرة في جمعيتكم؟

.....

***س8**-هل تساهم الجمعية في نشر الوعي حول الظواهر الاجتماعية كالطلاق و العنف ضد المرأة؟

.....
.....
.....

***س9-**هل تدعم جمعيتكم مشاركة المراة في القوى العاملة؟
.....
.....
.....

3/أسئلة المقابلة حول تقييم و صعوبات الجمعية.

س1 هل تغيرت نظرت المجتمع إليك بعد ولوجك إلى الحياة الجمعوية ؟
.....
.....
.....

س2 هل تحسين انك حققت ذلك من خلال تجسيد حضورك في الحياة الجمعوية؟
. .....
.....
.....

س3 هل يعتبر وجود المرأة في الحياة السياسية مجرد ديكور و لماذا ؟
.....
.....
.....

س4ما هي المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة ؟
.....
.....
.....

س5 كيف تقيمون تجربتكم الجمعوية ؟
.....
.....
.....

- س6 ما هي الرهانات المستقبلية لتفعيل تمكين المرأة في الولاية من خلال جمعيتكم؟
.....
.....
.....

جـــــــامعة قـــاصدي مربـــــاح
كـليـــة الحـــقوق و العـــلوم السيـــاسيـــة
قـــسم العـــلوم السيـــــاسيـــــة
تـخصص تـنظيمـات سياسيـة و إدارة

الملحق رقم (02)

استمـــــارة بـــحـــــث

أخـــتـــي العـــضويـــة :

تـــحيـــة طـــيبـــة و بـعـد :

فـــي إطـــار انجاز مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

بعنوان *دور الـعـمـل الـجـمـعـوي فـي تـمـكـيـن الـمـرأة*.

دراســة حالـــة –عـينة مـــن جـمعيـات ولايـــة ورقلـــة –

نتلمس من سيادتكن المحترمة ملئ هذه الاستمارة بكل موضوعية بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة أو التعليق على الأسئلة المقترحة .

و نحيطكن علما بان المعلومات التي ستدلين بها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

و فـــــي الأخـــيـــر تقبـــلـــو مـــنى فـــائـــق الـــتقديـــر و الاحتـــــرام .

I البيانات الشخصية :

- **العمر** : اقل من 20 سنة ☐ من 20 – 30 سنة ☐ فما فوق ☐
- **الحالة المدنية** : عزباء ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐
- **الوظيفة** : عضوة ☐ نائبة ☐ منخرطة ☐ رئيسة ☐
- **المستوى التعليمي** : جامعي ☐ ثانوي ☐ دون المستوى ☐
- **تاريخ الالتحاق بالجمعية** :..... / -

اسم الجمعية المنخرطة فيها :.....

الرقم	نص البنـــــــــد	بدائل الأجوبة		
		أوافق(نعم	لا ادري	لا أوافق لا
01	تعرفتي على الجمعية عن طريق المجتمع			
02	حب الخير هو الذي دفعك للانضمام إلى هذه الجمعية			
03	تعرفتي على الجمعية عن طريق وسائل الإعلام (كالإذاعة، مواقع التواصل الاجتماعي .....)			
04	الحصول على تكوين ذاتي كان دافعا للانضمام لهذه الجمعية			
05	تقوم الجمعية بإرشادات لتحسين مهاراتك (الاتصال الفعال ،إدارة الوقت.....)			
06	اكتسبتي مهارات الاندماج الاجتماعي من خلال انضمامك للجمعية			
07	هناك إرشاد و توجيه للمرأة لاتخاذ قرارات ذات طابع عائلي أو اجتماعي .			
08	تساهم الجمعية في نشر الوعي حول الظواهر الاجتماعية كـ (الطلاق،العنف..)			
09	توضح الجمعية للمرأة حقوقها وواجباتها اتجاه أسرتها.			
10	تقدم للمرأة برامج تثقيفية في مجال الإدارة المنزلية و حل المشكلات الأسرية.			
11	تشجع و تكرم الجمعية النساء اللواتي لهن دور قيادي و بارز في المجتمع.			
12	يتم تدريب المنخرطات على إدارة المشروعات بالجمعية.			
13	تدعم الجمعية المرأة في القوى العاملة.			
14	تساهم الجمعية في تقديم مساعدات للحصول على منصب عمل لمواجهة أعبائها الاقتصادية .			
15	تقوم الجمعية بتكوين المرأة على بعض الحرف اليدوية			
16	تساعد الجمعية المرأة في تسويق منتجات مشروعاتها .			
17	تقدم الجمعية دورات أو محاضرات لتعريف المرأة بحقها في التملك و البيع.			
18	تساهم جمعيتكم في تقديم دورات حول دور المرأة في تنمية المجتمع المحلي.			
19	تشجع جمعيتكم مشاركة المرأة في الانتخابات (التصويت ،الترشح،.....)			
20	تعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة ملحة.			
21	تقوم الجمعية بعقد ندوات و محاضرات حول بعض القضايا السياسية.			
22	تساهم الجمعية في مناقشة قضايا المرأة مع صناع القرار المحلي (مسؤولين ،منتخبين، محليين.....)			
23	تقدم الجمعية برامج للمرأة للتعرف على حقوقها وواجباتها السياسية.			
24	تتم الإشادة بدور المرأة من خلال الاحتفالات الوطنية التي تعقدها الجمعية.			
25	تتفاعل جمعيتكم مع الأحزاب السياسية بشكل دائم و مستمر.			
26	التفاعل بين أعضاء الجمعية جيد .			
27	قدمت لكي الجمعية دور مهم في حياتك الاجتماعية و الاقتصادية			
28	ترين أن العمل و تقسيم الأدوار داخل الجمعية جماعي.			

29	تغيرت نظرت المجتمع إليك بعد ولوجك في الحياة الجمعوية.				
30	هناك معوقات تحول دون تمكين المرأة .				
31	ضعف تعاون المرأة مع الجمعية عائق في تحقيق تمكين المرأة؟				
32	عدم إقامة مشروعات مشتركة بين الجمعيات و المجتمع المحلي يحد من تمكين المرأة في كل المجالات.				
33	عدم وعي المراة بحقوقها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية يحول دون سعي الجمعية لتعزيز تمكين المرأة.				
34	يعد تأثير العادات و التقاليد المناوئة لحرية المرأة و مساواتها بالرجل في مختلف المجالات من العوائق التي تحد من تمكين المرأة في مختلف المجالات.				
35	نقص الأعضاء المتخصصين يعد عائق يحول دون استمرار أنشطة الجمعية مما يعرضها للركود.				
36	الضعف في الإعلان عن أنشطة الجمعيات و خدماتها المقدمة للمرأة يحد من إمكانية تحقيق تمكين لها.				
37	تعدد جهات الإشراف و الرقابة على الجمعية يعيق من عملها في عملية تمكين المراة.				
38	زيادة توعية مؤسسات المجتمع المدني بأهمية مشاركة المرأة في جميع المجالات.				
39	دعم و تسهيل العقبات التي تواجه الجمعيات العاملة في مجال تمكين المرأة.				
40	التضييق على عمل الجمعيات من طرف المسؤولين المحليين يحد من تمكين المراة				
41	ضعف مصادر التمويل الخاصة للجمعيات اكبر عائق لعمل الجمعيات.				

*ماهي الاقتراحات التي ترين انها تزيد من تمكين المرأة اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا من خلال جمعيتكن؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

قـائـمـــــــــة
الـمـراجـع
les Re'férences

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

***1*القران الكريم**

***2*الدساتيـــــر**

* دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخ في 28نوفمبر1996،المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم96-438 ،الجريدة الرسمية عدد76،صادر في 7ديسمبر1996،معدل ومتمم بالقانون رقم02-03 المؤرخ سنة2002 والقانون رقم 9-97 المؤرخ في 15نوفمبر2008.

***3* المعاجم و القواميس**

1.الهنائي علي بن الحسن ،المنجد في اللغة : دار المشرق .ط5 ،بيروت ،1987 ،ص335

2.احمد زكي البدوي،معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية.ط1،مكتبة لبنان،1982.

3. دينكن ميتشل ،معجم علم الاجتماع.تر:احسان محمد الحسن ، دار الطليعة ،ط2 ،بيروت ،1986

4.رضا احمد،معجم متن اللغة،بيروت،دار مكتبة الحياة،1960.

5. دينكن ميتشل ،معجم علم الاجتماع .تر:احسان محمد الحسن ، دار الطليعة ،ط2 ،بيروت ،1986 .

6. محمد عاطف غيث ،معجم علم الاجتماع .دار المعرفة الجامعية ، القاهرة،1995 ،ص224

***4* الكتـــــــب**

1.إبراهيم محمد حسين،اثر الحكم بعدم دستورية قانون الجمعيات الأهلية.دار الكتب القانونية،مصر،2006

2.أبو القاسم سعد الله،تاريخ الجزائر الثقافي.ج5،المجلد3،الطبعة2،دار الغرب الإسلامي،.2005

3.اعتماد معطي عبد الباسط،العولمة و قضايا المرأة و العمل.مركز البحوث للدراسات الإنتاجية،.2003

4.الطحاوي جمال إسماعيل،مدخل إلى البحث الاجتماعي.دار التيسير للطباعة والنشر و التوزيع ، مصر ،1998 .

5. أماني مسعود،التمكين.المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ،مفاهيم الأسس العلمية المعرفية، العدد22، اكتوبر .2006

6.بولقواس سناء،دور المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمراة في الدول العربية.مجلة الفقه والقانون،المغرب ،العدد 17،مارس 2014،ص .265

7. توفيق حسن فرج محمد يحي مطر ،الاصول القانونية،ط 1،الدار الجامعية ،بيروت ،1986 .

8. حسن ملحم ،نظرية الحريات العامة،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط1 ،مصر،.1981

9.زكريا مطلك الدوري،احمد علي الصالح،ادارة التمكين و اقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الألفية الثالثة ،دار اليازردي العلمية للنشر و التوزيع ،عمان ،طبعة .2009

10.سيد اعمر شينون،شافية غليظ ،النشاط الجمعوي للجمعيات الخيرية و دوره فى بناء روح التكافل الاجتماعي.العدد الرابع،المجلد السابع، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، ،الجزائر ، 2008.

11- شلبي محمد ،المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم،المناهج،الاقترابات والأدوات). دار هومة، الجزائر ،2002 .

12.طلعت مصطفى السروجي،التمية الاجتماعية من الحداثة الى العولمة.المكتب الجامعي الحديث،مصر،2009،ص327

13.مدحت محمد ابو الفتوح،إدارة منظمات المجتمع المدني،دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشفافية والمسائلة والقيادة والتطوع والجودة.ايتلاك للنشر و التوزيع،ط1،القاهرة ،.2007

14. محسن عوض،علاء شلبي،معتز بالله عثمان،دليل التمكين القانوني للفقراء.معارف و خيرات،العربية لحقوق الانسان و برنامج الامم المتحدة الانمائي ،الطبعة الاولى .2013

15.محمد عبد الفتاح محمد،الجمعيات الأهلية النسائية قضايا و مشكلات.المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،.2008

16.محمد عبد الفتاح محمد،ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة و المنظمات الاجتماعية.المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2008.

17–محسن علي عطية،البحث العلمي في التربية مناهجه أدواته وسائله الإحصائية .دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ،2009

18–محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية .عالم الكتب، الطبعة5 ،القاهرة، .2015

19–محمد شريف فاتن،الرؤية المجتمعية للمراة و الاسرة:دراسات في الانتروبولوجية الاجتماعية.دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،مصر،2007.

20–محمود حسين الوادي،التمكين الاداري في العصر الحديث.دار حامد للنشر و التوزيع،الاردن ،ط 1

21–معتزبالله عبد الفتاح،البيئة الثقافية لعلاقات النوع الاجتماعي في النوع الاجتماعي و ابعاد تمكين المراة في الوطن العربي.منظمة المراة العربية،القاهرة،2010.

22. ياسر صالح،بعض إشكاليات المجتمع المدني و المجتمع السياسي و الديمقراطية.مطبعة الرواد للطباعة و النشر،بغداد،2005.

4–الوثائق الرسمية:

أ–الوثائق الدولية:

1.اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة ،التي اعتمدت و عرضت للتوقيع و التصديق و الانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدةرقم640،المؤرخ في 20ديسمبر1952،تاريخ بنفاذ:7 جويلية 1954 وفقا لأحكام المادة.06

2.إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة،الذي اعتمد و نشر على الملا بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم2263(الدورة22)،المؤرخ في 7نوفمبر .1967

3.اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدتها الجمعية العامة و عرضتها للتوقيع و التصديق و الانضمام بقرار 34–180 ،المؤرخ في 18ديسمبر1979،تاريخ بدءالنفاذ3سبتمبر 1981،طبقا للأحكام المادة .27

4.إعلان و منهاج بيجين الذي اعتمد في الجلسة 16للمؤتمر الرابع المعني بالمرأة ،بيجين 14–15سبتمبر 1995،المؤرخ في 15سبتمبر1995.

ب-القوانين

1.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم15/87 المتضمن قانون الجمعيات،الجريدة الرسمية ،عدد31 الصادر في29يونيو .1987.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم31/90 المتعلق بالجمعيات،الجريدة الرسمية،عدد 53 الصادر بتاريخ04ديسمبر .1990.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون العضوي رقم06/12 المتعلق بالجمعيات ،الجريدة الرسمية،العدد02،الصادر بتاريخ15يناير .2012.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مرسوم رقم 176/72المتضمن تحديد تطبيق الأمر رقم71 /79 المتعلق بالجمعيات،الجريدة الرسمية،عدد65،الصادر في15غشت.1972.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مرسوم رقم177/72 المتضمن القوانين الأساسية المشتركة للجمعيات ،الجريدة الرسمية،عدد65،الصادر 15غشت1972.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مرسوم تنفيذي رقم156/93 المتعلق بمنح الجمعيات و المنظمات ذات الطابع الاجتماعي امتياز حق الانتفاع بممتلكات تابعة للأملاك الوطنية،الجريدة الرسمية،عدد45،الصادر بتاريخ11يوليو .1993.

6-التقارير

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية 2010،بعنوان:الثروة الحقيقية للأمم :مسارات إلى التنمية البشرية،ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادي و الاجتماعي لغربي آسيا،نيويورك ،سنة .2010

2. برنامج تعزيز المساواة بين الرجل و المرأة في المنطقة الاورومتوسطية(2005-2011)تقرير تحليل الوضع الوطني للمغرب ..

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قرار وزير الداخلية ،المؤرخ في 05نوفمبر1988،المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجمعيات،الجريدة الرسمية،عدد49،الصادر في 30نوفمبر1988.

4.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، الدراسة المسحية الخاصة بالنهوض القانوني للمرأة،الجزائر.2014/04/13.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون العضوي رقم03/12الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة،الجريدة الرسمية،العدد 01،الصادر بتاريخ14يناير2012.

6.احمد إبراهيم ملاوي،تقرير أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية،مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،العدد2 دمشق سوريا،2008.

7-مذكرات و الدراسات الجامعية.

1.أمجد جميل صبحي الإمام، الجمعيات الخيرية و التهرب الضريبي في الضفة الغربية في فلسطين .مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة النجاح الوطنية،فلسطين ، .2006

2.بوخنفوف ياقوت،الحركة الجمعوية و العمل التضامني في الجزائر،دراسة ميدانية لبعض الجمعيات بمدينة سطيف.مذكرة ماجستير،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،جامعة سطيف ،2016-2017.

3.بوصنبورة عبد الله،الحركة الجمعوية في الجزائر و دورها في ترقية الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب.أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية،جامعة قالمة،2010-2011.

4.بوكابوس احمد،الحركة الجمعوية الثقافية في المجتمع الجزائري.دراسة سوسيولوجية حول الجمعيات الشبانية،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،جامعة الجزائر ،2006-2007.

5. تواتي أنور الدين ،الجمعيات و القانون المنافسة. مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، 2005 .

6.زعطوط كلثوم،آليات عمل منظمات المجتمع المدني و دورها في تنظيم العمل التطوعي لجمعيات ولاية ورقلة،أطروحة دكتوراه،جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي،2019-2020.

7.مهري ليندة،التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماستر ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2015-2016.

8-الملتقيات و الندوات و المؤتمرات

1.الاجتماع الإقليمي الإفريقي الثاني عشر ،مناقشة الجلسة الخاصة بتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا والمساواة بين الجنسين،منظمة العمل الدولية.

2.أمال عبد الحميد،واخرون،تحرير عبد الباسط عبد المعطى،اعتماد علام، العولمة وقضايا المراة والعمل أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات و البحوث و الخدمات المتكاملة بكلية البنات،جامعة عين شمس، 3 -4مارس2002،مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية ،طبعة.2003

3.العربي حمزة.نزهة لكحل.جاري نسيبة،أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ،ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الوطني "حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية،تحديات و حلول مخبر تسيير الجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية،جامعة البليدة، 10افريل.2017

4.د/ ربوح ياسين، مداخلة حول ترقية الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر بين النصوص القانونية و الممارسات الميدانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،

5.د/زياتي صالح، مداخلة حول تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد و إرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر .مجلة الفكر ،العدد4، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة .

6.حلمي كاميليا،مفهوم مصطلح تمكين المرأة في منشئه،ورقة قدمت في ورشة عمل حول:دور المرأة في العمل الخيري التطوعي،الكويت،من 15الى18سبتمبر 2012.

7.د/عبد السلام عائشة،دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة الجزائرية،الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة،الجزائر ،2009.

8.الخبيرة مهوق فتيحة،الدراسة المسحية الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة .الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة،الجزائر ،2012.

9. منور عدنان نجم،دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية :دراسة تحليلية للخطط والاستراتيجيات والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها ،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية،المجلد 21،العدد،2013.

*وزير الخارجية الجزائرية،صبري بوقادوم،الذكرى25 للمؤتمر 4 حول المرأة،الأمم المتحدة،4/10/ 2020

9-مقالات و مجلات

1.الزركوش سناء.النعيمي قصي،معوقات تمكين المرأة في قيادة الأعمال الإدارية.مجلة افاق للعلوم،مجلة علمية دولية الكترونية،جامعة الجلفة.

2.د/بن النوي عائشة،تمكين الجزائرية،مجلة دراسات في علوم الإنسان و المجتمع.العدد5،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،جامعة باتنة، 04ديسمبر.2019

3.الكاتبة بورغدة عائشة،المرأة الجزائرية و التمكين الاجتماعي و الاقتصادي.مجلة الأسرة و المجتمع،كلية العلوم الاجتماعية ،جامعة الجزائر ،4نوفمبر

4.أ/ بن الشيخ عصام،جودة أداء المؤسسة التشريعية من خلال تمكين المرأة سياسيا حالة الجزائر .دفاتر السياسة و القانون،العدد12،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،جانفي2015.

5.أ/بن يحي فاطمة.أ/طعام عمر ،واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري.جامعة تلمسان،بشار،نشر بتاريخ2015/06/30.

6.بورغدة وحيدة ،"المشاركة السياسية و التمكين السياسي للمراة العربية حالة الجزائر".المجلة العربية للعلوم السياسية ،جامعة باجي مختار عنابة ، العدد36 ، اكتوبر.2012

7.بوسنة محمود، الحركة الجمعوية في الجزائر، نشأتها وطبيعة تطورها .مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17 الجزائر،جوان.2007

8.دراس عمر ، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر .العدد28،مركز البحوث في الانثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ،الجزائر،جوان 2005.

9.زندري عبد النبي.حجاج احمد، تمكين المرأة في المجتمع الصحراوي-اموهاغ -،مجلة العلوم الاجتماعية،جامعة الاغواط ،العدد2 ، نشر يوم:27.02.2020.

10.قريد سمير،نشأة الحركة الجمعوية و تطورها في الجزائر،مجلة إنسانيات،العدد04،عنابة،2009.

11.سلامي منيرة، المرأة واشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،العدد5 ،.2016

12.شليغم غنية.تومي فضيلة، تطور الحركة الجمعوية في المدن الصحراوية-حالة ورقلة -مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر.

13.د/احمد سويسي ،عشي مريم،تمكين مقاربة جندرية،مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات .جامعة الاغواط و تبسة،العدد2 ،نشر يوم 27.02.2020.

14.علويط اميرة.بولويز عبد الوافي،ريادة الأعمال النسوية كمدخل لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر،دراسة حالة الجزائر.

15.صابر بلول،التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع.مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد25،العدد الثاني،2009.

الجرائـــــــد

1.صحيفة الوسط البحرينية ،التمكين و التمكين السياسي ..المفاهيم ،العدد2375 ،الأحد 08مارس.2009

2.صابر بليدي،جريدة العرب ، المراة الجزائرية الماكثة في البيت :بضاعة انتخابية .العدد11759 ،الاحد 2020/07/12.

10-مقالات من الانترنت(الواب غرافيا)

1.د/احمد إبراهيم خضر ،حقيقة مفهوم تمكين المرأة،على الموقع التالي: www.alukah.net

2.الزبيري محمد،العمل الجمعوي بالمغرب واقع وافاق،الحوار المتمدن،العدد1472،على الموقع التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid-58092.25/2/2006.23:43

3. حافظ فاطمة ،مفهوم التمكين و مجالاته التداولية ،على الموقع ، http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/131945.12-01-2021.13:00h

4.رانيا نوار،تمكين المرأة بين التفسيرات الغربية و ثقافتنا الإسلامية،مقال على الانترنت ،الموقع التالي: http://www.almostashr.com/…/subject-desc.php?..

5.رافت صلاح الدين،المرأة بين الجندر و التمكين،مقال على الانترنت، على الموقع التالي: www.selfgrowth.com/articles/Articles-women-Empowerment.html

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية.

1. Ana Revenga,Sudhir Shetty, L'autonomisation des fammes dans un atout pour l'économie, finances développement,mars2012.

2. Banque mondial 2011,rapport sur le Développement dans le monde2012:égalité des enres et Développement,washington.

3.Caroline Longprè et al.**projet** dempowerment des femmes.conception.application et évaluation de lémpowerment(phasel)1998.www.educ-Algerie.DZ.

4. Empowerment and poverty Reducion:A sourcebook,OP.cit..

5. Human development **rapport**,second,edition,allynand bacon,london;U.N.D.

6. Kabeer naila,discussing wome's empowerment-theory and pratice.stockolm:sida studies,2001.

7.Marques Pereira Bérenggére,La citoyenneté politique des femmes,paris,2003.

8.**Rapport** L'autonomisation des fammes dans l'économie,groupe du parti populaire européen, Italie.08/01/2018.

9.Sida,women's ,économique empowerment.scope for sidas,engagement,women's economic empowerment ,2009.

10. une women,promoting women's, ,économique empowerment,world bank,group gender,world bank,2012.

11.U.N.D.P,2000,Humman Development,Repport second edition,Allynand Bacon,london.

12.Zemeke,R.andSchaaf.D,the service enge:101companies That profit frome Customer care, New American Library, New York,1989.

فهرس
الجداول و
الاشكال

1-فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجـــدول	الصفحة
01	**الجدول رقم(01): يوضح عدد الجمعيات بالولاية حسب النشاط.**	45
02	**الجدول رقم(02):يوضح توزيع عينة الدراسة على الجمعيات محل الدراسة**	49
03	**الجدول رقم(03):يوضح توزيع الفئة العمرية لعينة الدراسة**	50
04	**الجدول رقم(04):يوضح توزيع الحالة المدنية على عينة الدراسة**	50
05	**الجدول رقم(05):يوضح توزيع الوظائف على عينة الدراسة.**	51
06	**الجدول رقم(06):يوضح المستوى الدراسي للعينة الدراسة.**	52
07	**الجدول رقم(07):يوضح تفريغ نتائج الاستبيان الخاصة بالمحور الأول(دوافع الانضمام إلى الجمعية).**	53
08	**الجدول رقم(08): يوضح تفريغ نتائج الاستبيان الخاصة بالمحور الثاني(دور الجمعية في التمكين الاجتماعي).**	55
09	**الجدول رقم(09): يوضح تفريغ نتائج الاستبيان الخاصة بالمحور الثالث(دور الجمعية في التمكين الاقتصادي).**	57
10	**الجدول رقم(10): يوضح تفريغ نتائج الاستبيان الخاصة بالمحور الرابع(دور الجمعية في التمكين السياسي).**	60
11	**الجدول رقم(11): يوضح تفريغ نتائج الاستبيان الخاصة بالمحور االخامس(المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة).**	62

فهرس الأشكال:

الرقم	عنـــوان الشكل	الصفحة
01	**الشكل رقم(01):يوضح مخطط دائري لتوزيع عينة الدراسة على الجمعيات.**	49
02	**الشكل رقم(02):يوضح مخطط دائري مخطط أعمدة بيانية لتوزيع الفئة العمرية على عينة الدراسة.**	50
03	**الشكل رقم(03): يوضح مخطط دائري مخطط أعمدة بيانية لتوزيع الحالة المدنية لعينة الدراسة.**	51
04	**الشكل رقم(04): يوضح مخطط دائري مخطط أعمدة بيانية لتوزيع المستوى الدراسي لعينة الدراسة.**	51
05	**الشكل رقم(05): يوضح مخطط دائري مخطط أعمدة بيانية لتوزيع المستوى الوظائف داخل الجمعيات.**	52
06	**الشكل رقم(06): يوضح مخطط أعمدة بيانية لتوزيع الدوافع الذاتية للانضمام للجمعية**	53
07	**الشكل رقم(07): يوضح مخطط أعمدة بيانية لتوزيع برامج وأنشطة الجمعية في المجال الاجتماعي في ولاية ورقلة.**	55
08	**الشكل رقم(08): يوضح مخطط أعمدة بيانية لتوزيع برامج وأنشطة الجمعية في المجال الاقتصادي في ولاية ورقلة.**	57
09	**الشكل رقم(09): يوضح مخطط أعمدة بيانية لتوزيع برامج وأنشطة الجمعية في المجال السياسي في ولاية ورقلة.**	59
10	**الشكل رقم(09): يوضح مخطط أعمدة بيانية لتوزيع معوقات العمل الجمعوي لتمكين المراة في ولاية ورقلة**	62

الفهرس العام

ملخص الدراســــــــــة	2
مقدمـــة	2
الفصل الاول الاطار النظري للعمل الجمعوي و تمكين المرأة	2
تمهيـــــــــــد	12
المبحث الأول: مدخل عام حول العمل الجمعوي	13
المطلب الأول: - مفهـــوم العمل الجمعوي	13
المطلب الثاني: تعريف الجمعيات و تأسيسها.	17
المطلب الثالث: تطور العمل الجمعوي بالجزائر	19
المطلب الرابع:معوقـــــات العمـــل الجمعـــــوي	23
المبحث الثانـــــي: تمكيـــن المرأة – مقاربـــة معرفية –	25
المطلب الأول:التأصيل التاريخي لمفهوم التمكين و تطور مجلات استخدامه.	26
المطلب الثانـــي:تعريف للتمكين	30
المطلب الثالث :مفهوم تمكين المرأة	33
المطلب الرابع: معوقـــات تمكين المرأة	38
المبحث الثالث:تفعيل دور الجمعيات في تمكين المرأة	39
المطلب الأول:تفعيل دور الجمعيات في تمكين المرأة	39
المطلب الثانـــي:آليات تنفيـذ الجمعيـــات لسياســات تمكين المرأة	40
خلاصـــــة الفصـــل	43
الفصـل الثانـــــي الدراسة الميدانية لدور جمعيات بولاية ورقلة في تمكين المرأة	12
تمهيـــــــــــد	44
المبحث الأول: واقع الحركة الجمعوية بولاية ورقلة	45
المطلب الاول: لمحـــــــــة عـــــن الجمعيـــات بولاية ورقلة	45
المطلب الثاني:تعريف الجمعيات محل الدراسة	46
المبحث الثاني:اجراءات الدراسة الميدانية	51
المطلب الأول: خصائص مجتمع الدراسة	51
المطلب الثاني: عرض خصائص عينة الدراسة.	51
المطلب الثالث:أدوات الدراسة	54
المبحث الثالث:عرض و تحليل البيانات الميدانية	55
المبحث الثالث:مناقشة تفسير نتائج الدراسة	67
خلاصة الفصل	69
خاتمـــــة	69
الملاحـــق	71
قائمـــــة المراجع	78
فهرس الجداول و الاشكال	68